

الحقوق

مجلة قضائية شرعية شرطية علمية أدبية
تصدر في بافا - مستعا عشرة اشهر *

اصاحبها ورئيس تحريرها

الحمامي

الحسيني
فهمي

AL-HOUKOUK

A Judicial Scientific and Educational Review

PUBLISHED MONTHLY

PROPRIETOR & EDITOR

FAHMI EL-HUSSEINI, ADVOCATE

Jaffa Palestine

الجزء ٢ | شباط ١٩٢٨ | السنة ٤

مطبعة الحقوق ببا

الحقوق

مجلة قضائية شرعية شرطية علمية أدبية
تصدر في بافا - ستعا عشرة اشهر *

لصاحبها ورئيس تحريرها

الحسامي

الحسيني
فهمي

AL-HOUKOUK

A Judicial Scientific and Educational Review

PUBLISHED MONTHLY

PROPRIETOR & EDITOR

FAHMI EL-HUSSEINI, ADVOCATE

Jaffa Palestine

الجزء ٢ | شباط ١٩٢٨ | السنة ٤

مطبعة الحقوق ببيروت

الموضوع الحقوقية

مشروع قانون بمنع الوقف الاهلي

وحل الموجود منه

رفع الاستاذات احمد بك مزي
دهوسف بك الجندي الى مجلس النواب
المصري في نهاية دورته الماضية الذكره
التفسيرية مع مشروع القانون الخاص
بها ونظراً لاهميتها وضرورة اطلاع قو
مجلتنا * الحقوق * على امثال هـ
المشاريع القانونية نذكر هذه المذكره
المشروع الخاص بها شاكرين لسلامه
مجهودهما .

مذكرة تفسيرية

(١) اسباب وضع المشروع

قدمت لجنة الاوقاف والمعاهد الدينية بمجلس النواب تقريرها عن
ميزانية وزارة الاوقاف لسنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ وطلبت فيه الى البرلمان والمنته
البلاد الاجتماعية والاقتصادية ان يفكروا في صلاحية بقاء نظام الاوقاف

عدم صلاحيته

ولقد كان لهذا الطلب اثره في البرلمان والصحافة والدوائر الاخرى وكان
تناول هذا الموضوع صاحب السعادة النائب المحترم محمد باشا علي اذ التقي محاضرة
غرفة محكمة الاستئناف العليا اشار فيها الى مضار الاوقاف الاهلية مما سنعود الى ذكره
في موضع آخر

وظهرت في جرائد كثيرة ابحات في موضوع الوقف تبين منها اتجاه الفكرة العامة
وخصوصاً لدى المستحقين ومن بينهم امر الوقف الى ابطال هذا النظام لما يجمع
المضار العديدة

ثم تقدم سعادة محمد علي باشا بمشروع قانون الى البرلمان سماه «تنظيم اجراءات الوقف
الاھلي» وان هذا المشروع وان كان يرمي الى تعديل نظام هذا الوقف لكنه يبدو
انه لا يحقق كل الاصلاح المرجو ذلك انه (اولاً) لا يمنع الوقف الاھلي في المستقبل
(ثانياً) انه لا يلغى الوقف الاھلي الحاضر حالاً - بل اجاز الوقف الاھلي في المستقبل لمدة
معينة وهي ثلاثون عاماً وحيثه هي «ان يكون للمالكين حق في ان يقفوا اموالهم على من
يشاؤون كما هو المتبع الآن وفي ان يحفظوا اموالهم من التبديد الى حد لا يضر
بالمصلحة العامة»

واما الاوقاف الاهلية الموجودة قبل العمل بهذا المشروع فقد راعي ان لا يجل
منها لا ما كان المستحق فيه قد توفي بعد وفاة الواقف بثلاثين عاماً - وقال ان العمل
بغير ذلك يجب ارتباكات كثيرة

اما نحن فقد وطينا العزم على ان نذهب بالوقف الاھلي ومضاره ونعمل على تعفية
اثاره لانه غير مفهوم الابقاء على نظام انتبان ضرره واستطار شره وغير مفهوم ان
يشرع الجيل الحاضر للجيل الآتي ويقتى هو فريسة الظلم والالام ولا يشرع لنفسه
قد يبقى الاعتساف والمفاسد - وقد يرى الجيل الآتي لنفسه مالا يراه الجيل الحاضر
الا الصعاب والعقبات التي سماها سعادة محمد باشا علي بالارتباكات فاننا نرجو ان تكون
واموفقاً الى انتغلب عليها بما وُضعناه لكل مشكله من حل وتديبر

وقبل الانتقال الى تفصيلات مشروعنا نذكر الاسباب التي حدث بنا الى وضعه بعد ما تعاظمت الشكوى من نظام الوقف الاهلي فنقول :

دلت التجارب التي طال امدها حتى صارت في غنى عن تجارب اخرى على ان نظام الوقف الاهلي نظام يحوي عيوباً عديدة يكفي كل واحد منها للمبادرة الى طلب ابطاله نذكر منها

اولاً — تسلط نظار الوقف عليه وعلى المستحقين فهم في الاعم الاغلب لا يقومون بما عهد اليهم كما اوجبه الواقف ولا ايتاء كل مستحق حقه بما تقتضي الامانة التي عهدت اليه ومن ذلك كثرت الشكاوي الشرعية والاهلية بسبب والمختلطة وامتلاّت بها المحاكم ونفرع النزاع فمن نزاع في اصل الوقف الى نزاع في الاستحقاق الى نزاع في الحساب ومن احكام متباينة وفتاوي مختلفة ومكائد لنصب واجارات ينتهزها ذوو الغايات للربح الحرام من نظار او مسنأجرين يعرفون من اين تؤكل الكتف وعمارات تفتح لها حسابات غير صحيحة وقد تكون العمارة غير لازمة وحقوق على العين الموقوفة ترتب خلسة او انتهازاً لفرصة ضعف المستحق ومن استفادة من كل عمل اداري في الوقف سواء كان بالزراعة او بالتأجير فالدخل ينقص عن حقيقته والنفقات تكتب زائدة عن الحقيقة او بعيدة عنها والايحارات تعطى بالممارسة عن صورة يتفق فيها الناظر مع المستأجر فينتفع كلاهما على حساب المستحقين واذا شهر مزادها فالناظر لا ينقيد بأكبر عطاء والمزاد صوري والناظر الذي يرى اولاده سيأتي دور استحقاقهم في الوقف دون اولاد البطون يفتح ابواب العمارة في المباني وغيرها ويحرم المستحقات مما كتب لمن ما دمن احياء فهو يجمع لاولاده من مال غيرهم قبل اوان استحقاقهم ولا يعجز عن ان يأني بنص من تلك النصوص الواردة في عقد الوقف يجعل العمارة مقدمة على الاستحقاق ويؤولها كما شاء مبتعداً عن مراد الوقف وان كان هذا هو مراد الواقف حقاً فبئس النظام الذي يتم به هذا المراد وحيداً نظام يجعل كل انسان حراً في تدبير ملكه بما يملكه عليه عقله ومصلحته . فلا غرو ان رأينا النظار يرفلون هم والادهم في حلل العز ويشترون العقار والمنقول بينما اكثر المستحقين ترهقهم وذويهم الذلة والمسغبة على ان ما قدمناه

ليس الا شيئاً يسيراً مما يعانيه المستحقون وليس كل مستحق قادراً على الشكوى وليس كل مستحق راغباً فيها وهناك مستحقون يخشون ان يتجاروا بالشكوى فينالهم من عنت الناظر وعناده ما ينالهم ولا تسئل عن الناظر اذا غضب فلا استحقاق ولا احترام لارادة الواقف ولا رحمة . وكثير من المستحقين يرضون بالنزر اليسير من الناظر ويفضلونه على مقاضاته وصرف الزمن والنفقات التي لا قبل لهم بها في نتيجة غير محققة ومن رفع الدعوى منهم يضطر الى الاستدانة بالربا الفاحش وانفاق الزمن والمال على المحاكم بدرجاتها المختلفة وصنوف القضايا والمحامين والخبراء ويكسب عداوة الناظر فيطاوله كل عام . وكثير من المستحقين يخجلون من مقاطعة الناظر لانه من اقاربهم الاقربين والتقاضي يدعو الى بيان المساوىء والتصرفات الجائرة وهم يأبى لهم الحياء ان يلجأوا الى ذلك مهما ضاع عليهم فهم بين عاملين عامل السكوت على القذى وعامل الحرمان ولا غرو ان يقر المستحقون تفادياً من هذه الاسباب المختلفة كل حساب يقدمه الناظر اليهم ولو كان مزيفاً دون مناقشة ولا يجوز ان يساعد اي نظام محترم على استمرار هذه الاحوال التي مضى عليها من الزمن ما تحقق معه انه لا علاج لها الا الاقدام على هذا الاصلاح بقلوب تستشعر شيئاً من الرحمة وترثي لحالة المستحقين وذويهم ثم ما حاجتنا الى نظام يلجئ اصحابه اما الى السكوت او الى الشكوى والتقاطع في كل قت ؟ ليس هذا وحده عيباً يجب تلافيه ؟

ثانياً - ان نظام الوقف الذي يؤدي الى ما سبق ذكره من تسلط الناظر على المستحقين هو نظام يورثهم الذل بين يدي الناظر بل يولد البغضاء في النفوس ويوغر صدور الاقارب بعضهم على بعض ويقطع اواصر الرحم ويوقع الشحنة وكل هذا يتوارثه الالبناء عن الآباء بل يزد مع الزمن اضطراباً ناهيك بما يترتب على هذه الحالة من الاثر السيئ في نفوس المستحقين ومن يعولونهم واي اثر يترتب على الذل والمهانة غير اضعاف الهمة وانحلال . ولما كانت ادارة الوقف موكولة الى الناظر وحده استتبع ذلك فعود المستحق عن السعي ارتكاناً على ما يأتيه من جانب الوقف في اوقات معينة مما يدعو الى الضعف والامتهانة والعجز عن طلب الرزق واتخاذ البطالة عادة ولا يخفى

ما تجرّه البطالة وحدها من المفاسد والآثام . هذا فضلاً عن ان هذا النظام يجعل المستحقين محجوراً عليهم الى الابد والناظر فيما في حين لاداعي للقوامة المؤبدة او الموقته ولا للحجر وحسب امة ان يكون بهامن العيوب الاجتماعية ما ذكرنا لكي تنحل اخلاقها وتسوء عاقبتها

ثالثاً — ان نظام الوقف يؤدي الى استغراق في الدين لما ذكرناه من تعسف النظر وتمنعهم من اداء الحق لصاحبه فيضطر المستحق للاستدانة للقيام بنفقاته وحاجات من يعولهم ويربهم من اولاده وذوي رحمه وللصرف على القضايا التي يجر اليها هذا التعنت ويزيد حالة المستحق ارتباكاً انه لا يجد من يقرضه الا بالربا الفاحش ان وجد مقرضاً قلته الضمانات وكثيراً ما يعمد المدين الى النزول عن استحقاقه في الوقف كله او بعضه وقد يؤمن على حياته لمصلحة الدائن حتي اذ توفي وجد الدائن في التأمين ما ما يضمن له حقه مضاعفاً ولا يخفى ما يستوجبه كل ذلك من المصاريف والاحمال الثقيلة واحياناً يشترط الدائن ان يتضامن المستحق في المستقبل مع المدين وهو المستحق الحالي حتي اذا توفي المدين امكنه ان يستوفي دينه ممن يليه وبهذا يكبل المستحق بالدين قبل ان يؤول اليه الاستحقاق الي غير ذلك من الوسائل العديدة ومتي بسط المستحق يده للاستدانة وهو لا بد باسئها لاسباب المتقدمة فهيئات ان يفلت منها لانه قلما يرى باباً يوفي منه الدين غير ذلك الاستحقاق الذي وصفناه وينتهي الامر بأن تسوء حاله وكلما مرت الايام اضمحل وذل وزاد الناظر طمعاً فيه . وما قولك في بؤس مثل هذا يحل برب العائلة ومن يعولهم فيقضي على ما فيهم من نخوة واخلاق وقد يجر الى امور لا يستطيع القلم ذكرها

ولاجل ان نأتي بدليل على سوء حالة المستحق نذكر ما ورد في تقرير لجنة الاوقاف والمعاهد الدينية على ميزانية وزارة الاوقاف عن سنة ١٩٢٦ — ١٩٢٧ فقد جاء فيه ان المبالغ المفروغ عنها والمحجوز بها على استحقاق المستحقين في الاوقاف الاهلية المشمولة بنظر الوزارة بلغت نحو مليون جنيه وان استحقاق المحجوز عليهم في السنة ١٢٢٠٠٠ جنيه ومن يعلم ما يأتي به الغد مع تكثر المستحقين وزيادة اعسارهم بزيادة مشكلاتهم

وزيادة الاثني بالتكاث

رابعاً — من القواعد القانونية انه لا يجبر احد على البقاء في الشيوع
 A l'indivision nul n'est tenu ولذلك قلت المادة ٦٢١ مرافعات اهلي والمادة
 ٧١١ مرافعات مختلط انه «يجوز لكل شريك في عقار مشاع ان يطلب قسمته ولا يصح
 الاتفاق على خلاف ذلك الا من يكون اهلاً للتصرف لمدة لا تزيد على خمس سنوات
 بالاكثر» ولم تقرر هذه القاعدة الا بعد التجربة وما علم من طبائع الناس وانه من الظلم
 لهم ان يظلوا بالرغم منهم ينتفعون على الشيوع بعين واحدة وهم يريدون التخلص من
 هذه الحالة مع انهم قد يكونون اصدقاء او اقارب وكذلك الشركات تفسخ لاسباب
 منها وقوع منازعة قوية بين الشركاء تمنع جريان اشغال الشركة او اي سبب قوي
 غير ذلك (٤٦٦ مدني اهلي و ٥٤٣ مدني مختلط) وتقسم الشركات وغيرها طبقاً للمادة
 ٤٤٨ مدني اهلي وما بعدها والمادة ٥٤٥ مدني مختلط وما بعدها واما الوقف فانه يحتم
 دوام الشيوع بين اناس ربما كان بعضهم لبعض عدواً او قد لا يعرف احدهم الآخر
 وهو تكليف بما لا يطاق . او بما يخالف الطبيعة البشرية التي من اجلها وضع المجرمون
 القاعدة السالفة الذكر فاتخذت مكانها في كل القوانين

خامساً — ان في الوقف حبس العين عن التداول وشل المعاملات والحيلولة دون
 زيادة الثروة بعوامل النشاط والجد وانتقال العين من اليد العاطلة الي اليد المصلحة المعمرة
 وسنة الوجود قائمة على السعي وبقاء الاصالح اما عين الوقف فلها بعيدة عن التداول
 فتفقد الحركة الاقتصادية في البلاد عنصراً مهماً فهي لا تباع ولا تشرى ولا ترهن ولو
 استمر الحال على ما نرى من تزايد الاوقاف في كل يوم جاء الوقت الذي تقف فيه
 هذه الحركة كل الوقوف ويصبح الامر مقصوراً على المزارعة والتأجير لانه لا مال
 يتداول او يرهن فيحقيق الدمار بمرافق البلاد ولو لا ان محمد علي باشا والي مصر وضع
 يده على كثير من حجج الاوقاف ثم اعدمها وحصل على فتوى بتحريم الوقف الاهلي
 ومن قبله ابطال السلطان برقوق اوقافا كانت عقارات مصر كلها او جلها وفقاً

على انه صار مفهوماً ان كل خربة في صقع عامر هي وقف بدون الرجوع الى

كتب الوقف وهذه مشاهدة قريبة تؤيد ما أسلفناه من مضار الوقف ان كل ما
أسلفناه لا يزال في حاجة الى التأييد

واذا قيل ان هذا المانع موجود في لوقف الخيري قلنا انه يشفع له القصد الخيري
بما يعود بالفائدة على المشروعات النفعية والفقراء لان هذه المشروعات تجدد منه معينة
دائماً لحياتها وازدهارها

فضلاً عن ان ما يوقف منها قليل بالنسبة لغيره بل الان اضيف الى ما تقدم انه
سيأتي في اواخر هذا البحث قول ربي يدل على ان الوقف الخيري هو الذي يجب
اعتباره دون الوقف الاهلي

وقد بلغت الاطيان الموقوفة في القطر المصري نقلاً عن احصاء حكومي ٤٨٨
٦١١٢٠٣ افدنة وعدد الاملاك الموقوفة ١٦٥٤ ولا ندرى كيف يكون لمصير
والوقف يعقد كل يوم بل وبعض الاوقف الواسعة يصح ان يسمى بالوقف الولود لانه
يوجب ان يحجز كل سنة من ريعها قدر معين لزيادة مساحة الوقف فالوقف يلد وفقاً
وهذا الوقف يلد مع الوقف الاصلي وهكذا

سادساً— كانت النتيجة اللازمة لبقاء المستحقين على الشيوع معاً ان قل مقدار كل نصيب وهو
لا يزال يتضائل مع الزمن وتكاثر للمستحقين حتى ينتهي الى قدر لا يساوي ثلث الورق الذي
يكتب فيه ٠ وانا انتقل عن محاضرة الاستاذ محمد باشا علي ان اصغر استحقاق سنوي في وقف
نربانه يبلغ الآن ٦٠٠ مليم وفي وقف علي كتحدا ٢ جنيه و ٧٣ مليم وفي وقف علي كتحدا
الخربوطلي ٣١١ مليم وفي وقف محمد كتحدا عز بلن ٩٦١ مليم وفي وقف الجوهرسي ٢ جنيه
و ١٤٣ مليم وهكذا مع ان ايراد الوقف الاول كل سنة ٧٥٠٠ جنيه والثاني ٤٠٥٠ جنيه والثالث
١٧١٦ جنيه والرابع ١٠٤٣ جنيه والخامس ٥٣٥٨ جنيه فالاول يستحق بعد جيل
او جيلين ٠

سابعاً— على ان الشارع انما قصد بشرع الوقف مساعدة وجوه البر ولم يقصد مطلقاً ان يرتب
شريعاً محبس عن فرائض الميراث او يحرم انسا من الميراث الذي احله الله وقد جاء في الحديث
الشريف « لا حبس عن فرائض الله » وقد اخذ به في تحريم الوقف القاضي شريح وغيره كما
سيأتي ذكره

وكلنا نعلم ان الشرع يمنع الحرمان من الميراث وان كل شرط من ذلك باطل والوقف الاهلي
انما هو محاولة لتجاوز هذا الحكم الشرعي والقانون

الاتري ان الامان اذا اراد اخرمان ما عليه الا ان يقف ويحرم الابن او ابي وارث غيره
او يورث اساناً بصفة - يورث بها كذاب الله ويكون الحرمات مكلياً او جزئياً وهل يجوز التحاويل
لمخالفة قواعد الشرع والقانون

منها - يقول بعضهم وما هو الا رجل ضعيف الايمان بالله او جاهل بنواميس الكون او له
مصيبة في قضاء الوقف اعير وحسب الله ان في الوقف حفظاً للاموال من التبديد وفاته انه لا يمنع
التبدد - مطلقاً والمستحق في وقف يستدين - يحجز على استحقاقه كره او بعضه وينزل عنه ثم يعيتر
مدبباً مدداً من كل شخص آخر له ملك حر وعلاج هذا في الخبر عليه لا في تعطيل حرية التعامل
من احله والاضرار - مستحقين اسباب الدين يمكنهم الاستفادة من حرية الملك ونسبيته والا انتفاع
به في الوجوه النافعة المشروعة

اما ابقاء العين لمستحق البدل دون التمرة فما اليه قصد الواقف لانها لا تجدي المستحق
نفعاً - داعي اوقف هو تركها ميراثاً لاصحاب الميراث او رعاها لمن يشاء واحتفظ لنفسه بالمنفعة اذا اراد
شئ - ولا كان وقف منظور اليه نظرة خص لما فيه من الماسي فان هذه النظرة لم تثبت الحكم
الكبير ارحوم قائم بك امين - ها نحن اولا نقبس من كتابه (اسباب ونتائج واخلاق ومواعظ) في
الوقف ونتائج ما يأتي :

قال احسن الله متواه " - دأب امرئ ان يقصد الاول من اوقف من حيث هو وجدناه من اجل
مراتب الشريعة الاسلامية لان تجرد الشخص من املاكه وتخصيصها في حياته او بعد موته لعمل
خير هو امر لا يصدر الا عن نفس طيبة وعواطف شريفة واميال بارة - ومقصد شرعنا الشريف
من تشريع اوقف الا تكون حوائج بين فيه اخير وعمله ... الى ان قال « ولا جدال في ان
وحدة النفع للمسلمين انشاء المدارس لشر التعليم ومعالجة المرضى ومساعدة الفقراء وما شابه ذلك
من الاعمال النافعة العمومية التي تحفظ حياة الامم وتزيد في قوتها - وبهذا المعنى فهم القصد من
اوقف ارماء طوبى له والمساجد والتكايا والكتاتيب والمراستات والمربيات التي تعطى لطلبة العلم
والفقراء ونرى آثارها العديدة او معلمها القائمة منتشرة في البلاد طويلاً وعرضاً تشهد لاجدادنا
(لان الصالحين المحسنين المتبشرين انهم كانوا رجالاً يعملون بعقل وروية لاصلاح شؤون
بلادهم ومنافع امتهم

اما الان فقد صار اوقف من الاعمال الاحتياطية التي يتخذها الاغنياء ضد اولادهم فالواقف
صار اهل قصد له ان يجبس المال لا لفعل الخير بل ليحول بين ورثته وبين تبديده وهو اذا كان
يقرب منفعة بعد انقضاء ذريته الى محل خيري فذلك لانه يره من المناسب او الواجب عليه ان
يجعل عمله مطابقاً في الشكل لاحكام الوقف - ففكرة الخير من عمله آتية على سبيل الزوم والتبعية
وما القصد الاول كما قدمنا الا ان نغني ابدى اولاده الذين يعلم انهم اغنياء جاهلون وفسقة مبدرون
وكأنه لا يدري ان الاناء اذا كالبوا على هذه الصفة فكل احتياط معهم يذهب هباءً منثوراً
ونحن مما شاهد وبقع بين ابدنا كل يوم يمكننا ان نحكم هل منع الوقف شيئاً مما كان يتوقعه

الوقوف؟ وهل ادى الوقف الوظيفة الحقة التي اراد الآباء الاغنياء ان يستخدموه فيها؟
 ألم تدلنا المشاهدات والتجارب كل يوم على ان الاولاد اذا لم يكن لهم رادع من انفسهم فهم
 بحكم الضرورة خاضعون لتأثير الشهوات المنتجة للفقر والعسرة الشديدة يستدينون حتى يستغرق
 الدين ايراد الوقف في الحال والاستقبال؟ السنا نشاهد الاملاء الموقوفة في جميع القطر شرقاً وغرباً
 وكيف آلت الى الخراب بسبب تنازع المستحقين وسوء ادارة النظار؟ ألم يضل الى علم الجميع ان
 لادلاك الموقوفة تعامل الآن كما تعامل الاموال المباحة هي مطمح مطامع الكثر كل يريد ان يحتطف
 منها نصيباً؟

الى ان قال رحمه الله في ختام مقاله هذا ما يأتي « اما اذا اراد اغنياءنا ان يتمتع اولادهم
 بمدرسة بشرتهم فالوسيلة الوحيدة التي يجب استعمالها مع التأكيد من نواحيها انما هي ان لا يبقوا في
 تربيتهم »

تساعاً - دلت التجارب على ان كثير من نظائر الوقف يحكم ساليه ويقرر ليدته حق له مستحقين ثم
 لا يكون عندهم ما يوفون منه ديونهم او التعويضات التي يلزمون بها فالوقف من هذه الناحية ايضاً
 محلبة للضرر والخسارة

عاشراً - نأخذ الوقف يستولي عادة على عشرين بع وقف بعد سنة والاموال الاميرية وقبل
 حسم كل مصرف فهو يأخذ من كل مستحق اكثر من مستحقه ولا يرضى المستحقون بقله .
 هذا اذا كان المأثر امة لا يستولي من الوقف الا على حقه احوال الخراب من الكبريت لاجل
 حادي عشر - ان ملك الانسان يقطع باقطاعه عن الدنيا ويترك اى صاحبه الحي بحسب
 لائحه وانما ليس الكون ليتصرف فيها بما يشاء الا ان يكون قاصداً شيئاً ما يجوز ويجوز
 عليه وقتاً حتى يزول سبب الحجز ولكن اواقف يموت ويبقى متمسكاً في الدنيا بلا عطاء واحمران
 اتولية والعزل كانه لم يمت بل كانه رأى تلك لا عقاب المتعاقبة وعرف من يستحق منها ومن لا
 يستحق . هو ظالم لهذا وهذا فهو يموت وشرعه . انه في رهبان العباد مع ان التوازن تغير كل يوم
 ما حاجات الناس والعصور فهل يقبل هذا النظام نقل او لا

وقد تذهب الغفلة بالوقوف الى جعل الشرط اعسرة من عدمه . فلو خذوا
 احد ابنائه فيحرم من يشاء ويعطي من يشاء

والآن ننقل الى الرد على انصار الوقف المعروف بالاھلى فنقول

اولاً - يزعم هؤلاء الانصار ان في الوقف الاھلى حقاً لالاموال من التبدد . قد ردوا على هذا
 بما فيه الكفاية واشتبنا عكسه وما يحرم الوقف من المطامع والاستبداد والفساد وجميع كل ما يؤدي
 الى اضاءة ثمره الوقف في غير جدوي

ثانياً - يزعمون ايضاً ان لوصية بحسب ما يراه من لا نكفي اذا اراد صاحب امان ان يمنع
 بعض ورثته ما يمتاز به عن الورثة الاخر . فليحجب من الاسباب ويريدون ان كل انسان حر
 في التصرف في ملكه . اما ان كل انسان حر في التصرف في ملكه فان الحرية حدوداً منها ان لا

يحرف الانسان الانظمة كنواريث ومنها ان لا يضر نفسه كأن يكون سفيهاً او يضر غيره بالوقف ونحوه واشهرع الا لامي ينهي عن الضرر والضرار وقد اتينا على مضار الوقف تفصيلاً ثم اننا نرد على • يزعموه من الحرج على احرية ابناء وعلى قولهم ان الوصية بحسب نظامها الحالي لا تكفي بقولنا ان منع الوقف لا يمنع التصرف اطلاقاً ذلك ان الوارث له ميراثه الذي امر الله به في كتابه وغير اورت كان الا ان مع وجود الامن وان البت مع وجود ابن العم تصح ههنا الوصية بالثلث لانها غير وارثين ومتميز احد اقربيه وارثين له عن سائر الورثة كلبنت مع وجود الاخ لا تنفذ الوصية له لا رجاء عنها وارت مع • وهو عادة لا يرضى فنقول فيه ان في البيع مع استبقاء المنفعة للبائع مدمجاً عنه عن الوقف ومضاره فيجوز للاب ان يهب ابنه ما يريد في قالب عقد بيع ويستبقى المنفعة لنفسه مادام على قيد الحياة

ثم اذا كان الشائع بكر عليه وهو حي ان يرى وارثه ينصرف في حياته في باعه اليه وان كان التصرف لا يمس المنفعة ولا شيء يحول دون نص الشرع على تحريم التصرف في الرقة مادام البائع على قيد حية • لا شرطاً في العقد فيه • وتذكرنا الى تحقيق رغبة المورث والثانية منع تضارب الاحكام في هذا الشأن ومنع الوقف واضرار

على اننا ندرس احد لا صحة ما يقال من عدم كفاية الوصية فان عدم كفايتها اخف من اوقف لان وصيه قد تعطي غير الوارث اما اوقف فاذا يحرم الوارث حرماً كلياً او جزئياً فاهيما شر من اخيه؟ وقد فكر في هذا الامر ملياً وسنضع مشروعات قانون يعادل بعض مواد القانون الاهلي في باب حق الانتفاع وفي فصل خمسة • والتعديين كغيره يبلوغ الغرض المقصود مع الابتعاد عن شوائب لوقف واضرار فيمكن من يشاء ان يحفظ لنفسه بحق الانتفاع مادام حياً ثم ينتقل الحق الى ملكية من يشاء • يمكن ان لا يبر العقار في سلمه او مات قبل الرجوع في الهبة أصبحت الهبة تامة

ربما لا نسد محمد شاعري في متروعه الذي قدمه الى مجلس النواب ان يكون صاحب المال وقف مدته حتى من يشاء كما هو متبع الآن • ان يحفظ امواله من التبدد الى حد لا يضر بالصلحة العامة • نرجح ان كل وقف اعني بصدور بعد العمل باقتراحه ينتهي حتماً بمضي ثلاثين سنة من تاريخ اقفائه • وبذلك يحدد كتاب وقف مدته اقل من ذلك وان الاوقاف المنشأة على شخص معين وعلى نحو معين تستمر دونه حتى يستحقن الحائرين فيها ادا مات احدهم بعد ثلاثين سنة من وفاة اوائف اصبحت من يؤول اليه لاستحقاقه من كل جزء من اموال الوقف مناسبة لقيمة استحقاقه السنوي في غلة الوقف

الاستاذ يرى اضرار • وقف • في مذكراته القديرية • في محاضراته الغريسة تم يقترح ان يبقى هذا الضرر ثلاثين سنة من بعده او لوائف في الاموال المستقلة ومن بعد ثلاثين سنة من وفاة المستحق • لا اوقاف اسبقه مع • المقول ابطال كل نظام يوجب الضرر وعدم الابقاء عليه حتى لا يلبى به احد من الناس

واما ما يراه من ان الانسان مطبوع على العطف على من رآه من اولاده او ورثته الاقرين فيجوز له ان يضمن لهم بالوقف بقاء العين لينتفعوا بها مدة حياتهم وقد قدره لذلك مدة ثلاثين سنة فالرد عليه انه ليس فيه ما يحقق رغبة الواف لان وقف العين لمدة موفقة لا ينتج عنه حتما ضمان انتفاع الموقوف عليه بالربع لجواز ان تركبه الديون فلا تترك له شيئاً هذا ان لم توجه الصرورة او السفه الى النزول عن الربع لغيره كما هو الشاهد والثابت من الاحصائيات الواردة من وزارة الاوقاف ولا يمكننا ان نوفق بين اعترافه بمضار الوقف وبين اجازته لمدة موفقة لانه لا يصح اجازة الضرر بحال سواء كان لاجل او على سبيل الاستمرار على اننا اذا اجزنا ذلك فقد صح لكل من يؤول اليه ملك كان من قبل موقوفا ان يقفه هو ايضاً وهل حراً فكأننا لم نعمل شيئاً مثلاً في خيار الوقف بل سمحنا بتأنيده وتخليده بطريقة غير مباشرة

اما ما يخشاه سعادة صاحب هذا الاقتراح وقد اشار اليه في مذكراته التفسيرية وهو ان كثيراً من المستحقين مكبلون بديون فادحة وان دائنيهم قد علموا على انهم مستحقون لا مالكون فحل هذه الاقاف معناه خدمة اولئك الدائنين وتعريض العين للضياع وحرمان من يليهم في الاستحقاق وقد عنيانا به كل العناية كي لا يقع ما يتخوف منه معادنه كما ترى في مشروعنا هذا ومذكراته التفسيرية

وبعد ذلك لا ترائنا في حاجة كبرى الى تنفيذ ذلك الرأي الذي يقول به بعضهم وهو ان يوضع تشريع يمنع الحجز على الاستحقاق اذا كان الوقف تحت نظارة وزارة الاوقاف لانه فضلاً عما في الوقف ذاته من المصادر الكثيرة التي قدمنا ما ولو كان موضوعاً تحت نظارة وزارة الاوقاف اذ ليست الاضرار مقصورة على الادارة بل وضع مثل هذا تشريع يكون من طائفة الكرى اذ تصبح عقارات القطر كلها وانما في مدة جيرة ولا يقدور الامر على الاشراف الوقوفة الآن وهي تزيد عن ٦٠ الف فدان ستة عشر الف ملك وعجالة اخرى تسار حركة الانتصافية نهائياً في القطر وتخرج اعيانه كلها من التداول

وما يلاحظ ايضاً في مشروع سعادة محمد علي باشا في الوقف على الامتناع سواء كانت اهلها او خيرها فاما الوقف الامني فقد قدمنا ما فيه مشاعاً كان مفروضاً وانما الوقف الحيري فلا نرى منعه ولو كان على الشروع لانه ليس من المصلحة تعطيل اعمال الخير باستراط ان يكون الوقف الحيري مفروضاً وقد يكون في الفرز صعوبة حاضرة كحالة شركاء يريدون ان يعيشوا معاً اراد احدهم ان يقف حراً من نصيبه على عمر الخير فمع هذا الخطر يحسن ان يعامل عن نفسه حتى لا يتجشم صعوبة القسمة واحتمال مضاريفها والانفصال عن شركائه

يزعم بعض اصحاب اوقاف الوقف من المدن وهو ليس به في شيء وحسن ان يكون من الدين نظام مضر من الوجهتين للمادية والادبية بل حاسماً ان يكون منه نظام يقضي على الفرائض التي شرعها الله في كتابه العزيز على انه لم يتقدم الى الآن دليل يحسن السكوت عليه من يزعمون

الوقف كان في شريعة من قبلنا وان شريعتنا ناسخة لذلك يعني باحكام الميراث .

ومذهب مالك يجوز توقيف الوقف وبيع العين اذا احتاج المستحقون اليه .

اما القاضي شريح . وهو عالم حليل ولاء عمر بن الخطاب رضي الله عنه فيقول بعدم مشروعة الوقف اصلا ومثله السدقي بن الكندي الذي ولاء المهدي رضي الله عنه . وغيرهم . وكذلك محمد بن احمد بن حنبل والامام الشافعي بنظر الوقف اي فقه صاحبه على نفسه لان الوقف صدقة والانس لا يتصدق على نفسه

واصل الوقف على ما جاء في كتب الشرع ان سيدنا عمر بن الخطاب قال يا رسول الله اني اصببت ارضا بخير لم اصب ملاقط انفس عدي بها في تأمر في قل رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نئت حبست اصلها وتصدفت بها فحس عمر صدقة بكتاب كتبه ايام خلافته ثم تبعه كثير من خبسوا صدقاتهم . وروي عن عمر بن الخطاب في ذكرت صدقتي لرسول الله صلى الله عليه وسلم لرددتها ومن ذلك نشأ الخلاف ومن ذلك ما رواه الطحاوي من حديث عكرمة عن ابن عباس قل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الحبس اخرج به البيهقي ايضا اما وقف رسول الله فقد جاز لان المنوع الحبس عن فرائض الله اي عن الميراث والرسول لا ورث لقوله " نحن معاشر الانبياء لا نورث ما تركناه صدقة "

وابو حنيفة اعتبر الوقف عارية وكل عارية مستردة واحتج الامام الطحاوي لابي حنيفة فقال ان قوله رسول الله صلى الله عليه وسلم / حبس اصلها لا يستلزم التأييد بل يحتمل ان يكون اراد مدة اختياره وجاء في فتح القدير جزء خمس ص ٤٢ ان الامام الاعظم قال انه جاء في الحديث الشريف عن ابن عباس انه سمع الرسول بعد ما انزلت سورة النساء وانزل فيها الفرائض نهى عن الوقف فقال " لا حبس عن فرائض الله " ولا يحتج باوقاف الصحابة لانه يحتمل جداً ان ورثتهم اجازوها وقال بعضهم انه من المحتمل ان يكون ورثة ابي بكر تركوا الاموال الموقوفة على ما تركها ابو بكر لكرهه مخالفة فعله فيها فقط وسترى فيما يجي ان الاستدلال الشيخ العدوي نقد بعض رواة احاديث الوقف لانهم غير اهل للثقة

ويدهشناحقان يوصي الرجل بالوقف نورثته مع انه لا وصية لو ارث في الشرع الشريف
ومن عجب ما رأياه ان من ينتصرون الموقف يؤمنون بحديث « لا شائبة في
الاسلام ركبتهم ووثقون لوقف بانه رد شيء الى الخاق سبحانه وتعالى كأن
الخلف لا يملك كل شيء بدون رد وكأن هذا القول يتفق مع الحديث المذكور مع ان
الغرض من الحديث انه يجب ان يكون لكل شيء منته فمما اقدرهم على قلب الحقائق ،
وقد اخبرنا الامام العظمي في دلتها بهذا الحديث ان الانسان اذا سيب الدابة لم يخرج
عن ملكه فكذلك اذا وقف ارضه تورث عنه كغيره من الاملاك

بقول الاستاذ الكبير الشيخ احمد ابراهيم مدرس الشريعة الاسلامية بكلية الحقوق
بالجامعة املا عن الامام العظمي في اروضة الهندية ان من وقف شيئاً مضارة لورثته كان
وقفه باطلاً فان ثبت مما لا ريب فيه سببه د هو ما يأذن الا بتد كان صدقة جارية
يستمع من صاحب الاملاك ان كان لها جارية وعقباً مستمرا وقف نهى الله تعالى ورسوله عن
النصر والضرر ولا وقف التي يراد بها قطع ما اراد الله به ان يوصل باطلاً من اصلها لا
تعقد لجل وذات كذا يقف على البنين من اولاده دون البنات وما اشبه ذلك فان
هذا لا يرد بالتقريب في معنى بل راد المخالفة لاحكامه والمعادلة لما شرعه لعباده وانه
يصل كسائر الوقف من لا يصلح على الوقف الا محبة بقاء المال في ذريته وعدم خروجه
عن ملاكهم فان كان رد الحقة حكيم الله تعالى وهو انتقال الملك بالميراث
وتحويل الوارث في ميراثه تصرف فيه كيف يشاء وليس امر غنى الورثة او فقرهم
ان هذا وقف بل هو من مد عمر وجعل وقف في مقالته المذكورة ايضاً ان كان
امرد بقوم من الوقف ليس من الدين ان الدين لم يتعبدنا به كما تعبدنا بالصلاة والزكاة
فهذا قول صحيح لا ريب فيه واحسب انه مراد القائل والا فالوقف وغيره من
جميع التصرفات من الدين بل الدين بحكميه الاخروي والديوي من حيث الوجوب
والكراهية والندب والاحكام والحكمة ومن حيث الصحة فترتب على التصرف آثاره
او عدم الصحة فلا يترتب عليه اثر الى غير ذلك من الاحكام

نقول انه مما يدل ايضاً على ان الوقف ليس من الدين انه ليس فرضاً ولا واجباً فيأثم

تركه وتقوم الأدلة على ذلك بأن ليس كل المالك يقفون أموالهم بل هم يتركونها
 لأحكام الميراث أو يتصرفون فيها بخلافه والبيع وشوهد وما يقل أحد منهم فسقوا عن
 الدين ثم إن الوقف حبس العين عن تملك أحد من العباد وتصديق بالمنفعة على فقراء
 أو في الجملة أو على وجه من وجوه الترفيع في صحته تصديق على وجه من وجوه الترفيع
 إلى هذا هو الشرط الأول الذي من أجله وحده عمد الواقفون إلى جعل نهاية الوقف
 في جهة بر لا تقطع وهي حبة لاستبينة ذلك بقرينة أو من حبون ولو كانوا يعلمون
 أنهم يصلون إلى هذه الغاية بغير وقف على جهة الترفيع لأنهم لا يصلون إليها في
 وقفهم لا بعد ما تنقض التدرج والولاد الطهور ثم أولاد بطون وتخو بقاء الأرض
 منهم فالخير غير مقصود لذاته كما قال مرحومة سميت أمين ومثل هذا الوقف بطل كما تقدم
 وزيادة على ذلك لا يمكن أن يكون الوقف من دين لأن الذي إذا وقف على مسجد كان
 وقفه باطلاً وأذا وقف على ولده وأنته ط أن من سلب منهم فهو خارج من الصدقة يلتزم
 شرطه وحرره من وقفه من اسمه بل كيف يكون الوقف من الدين الإسلامي ووقف
 النصراني واليهودي جائز على ما يكون قرينة عنده دون سواء

على أنه سواء كان الوقف مشروعه وغير مشروعه فيه ليس وجب ولا فرضاً ثم تركه وقصرى
 أمره أن يكون مباحاً فيجوز أولى الأمر إيجبه أو منعه لأن هذا هو شأن المباح شرعاً
 وأما في كل ما تقدم لم نعرض بشيء للوقف الخيري يؤدي إلى منعه وقد كانت هذا الوقف
 أصل كل وقف كما ترى في حديث عمر ثم جعلت جهة الترفيع للوقف الإلهي ذلك الذي جلب
 من المضار ما ألحنا بطرف منه غير قليل

ولاجل زيادة الموضوع يأننا نقول أننا اصلعنا في جريدة كوكب الشرق على سبع مقالات
 جلية الشأن الأستاذ الجليل الشيخ محمد أحمد العدوي المدرس بالأزهر الشريف راجع فيها محاضرة
 سعادة محمد علي باشا ورد على ما رآه يستحق الرد منها أيام ٢ و٤ و٥ و٦ و٢٢ و٢٤ و٢٥ فبراير سنة
 ١٩٢٧ وقد بحث الموضوع بحث مدقق عالم بوضع رواية الأحاديث من القوة والضعف وخرج منه
 إلى أن الوقف الإلهي ليس من الدين والذي من الدين هو الوقف الخيري حتى إذا انتهى من المقال
 السابع كتب يقول «هذا وأني ألفت القراء إلى ما كتبه استاذ الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق في
 العدد الثاني من مجلتها وأرى أنه قد كفاني مؤنة الكتابة على ما أتى من محاضرة الاستاذ محمد علي
 باشا من اضرار الوقف وأسبابه ومناقشته رأي المحاضر فيه» يشير إلى المقالة التي اقتطفنا تيمناً منها

مما قاله الاستاذ الشيخ العدوي في مقاله الثالث وهو ينقد محاضرة محمد باشا علي «اذ كان
 لا يريد ان يوقف ما يترى في شأنه وحي حص لا يزل في نظام المواريت وجواز البيع وحرمة
 الزنا هو قرينة على اسبوغ معنى وضرب حص ارحه الرسول صلى الله عليه وسلم لعمر حينما
 رآه ان به غنا يتصدق على وجه لا ينفذ وضرب لا ينقطع فيكون صدقة جارية - اذا كان الاستاذ
 يريد ان يثبت ان الصدقة من غير المسلمين من يوقفه على ذلك ثم نقل عن الشيخ المحدث ولي الله
 بن بري في حقه ان في من كتب «حجة الله البالغة» ما يؤيد القول - ثم قال ولعل الاستاذ المحاضر
 قد سمع عنه صلة وقف زدين من قول النبي صلى الله عليه وسلم لعمر «ان شئت حبست اصلها
 ونسبت بغيري» فانه فوض عمر الامر وجعله تحت منيته ان شاء فعله وان شاء تركه وقد كان
 عليه لا يسيئ القرب منها ما هو حتم مفروض - يأتي الرجل بتركه كركاة الاموال وصدقة الفطر
 ومن هو مندوب اليه بغير درجة العرض ما كان من هذا النوع ولتطوع امير نفسه ان شاء فعله وان
 شاء تركه - فان تولى ان الاستاذ العدوي يقول ان الوقف الحيري من المندوب اليه وله في
 وقف الاخي غير هذا - في اد انتقل في المقال الرابع الى تحت الاحاديث الواردة فيه فقد
 من رعة عشر حديث في كتاب احكام الاوقاف الا مع الكاتين في الوقف من جهة اذلته
 الا - اني ذكر احمد بن عمر اسباب المعروف - حضاف ثم قد هذه الاحاديث فقد عليم محقق وقال في ختام
 مقدمته كور - خلاصة ما وجد رواية من روايت المتقدمة اني ذكرها اخضاف فيما يتعلق بالوقف
 الاخي اتمق عند الحديث على سلامتها من الطعن بل مطعون في سندها اما في رجل واحد او في
 اكثر من رجل فلا يستطيع ان يقول عليها حجة على من ينكر ان الوقف الاهلي من الدين ذلك ما
 يتعاق بلادة سابقة من جهة سند - ومما نظرة اخرى وهي انها اعمال صحابة للاجتهاد مسرح
 فيها والخلاف في الاحتجاج بعمل الصحابة في طريقه الاجتهاد قائم معروف - ثم اني بادلة على هذا
 خلاف بعض ما جرى في مر الوقف من الاختصاص الى مروان بن الحكم والى عمر بن عبد العزيز
 وفيه لولا ان الله اجتهاديا ما اختصوا وان كان مروان وابن عبد العزيز حكما بانفاذ الصدقة فهذه
 نظرة من جهة الدلالة - تلك نظرة من طريق الرواية والسند

وذكر في المقال الخامس بقي ما يستدلون به على مشروعية الوقف الاهلي كقوله تعالى (لن
 نسو البر حتى سفقوا مما تحبون او امر النبي لطلحة ان يجعل البئر المعروفة ببرحاء في الاقربين وغير
 ذلك - بعد ان محض ذلك جميعه قال ان هذه الادلة الثلاثة كأدلة الخصاص لا تصاح دليلاً صريحاً
 لمن يقول ان الوقف الاهلي من الدين لانها لم تسلم من جهة سندها وان سلمت من هذه الجهة
 فلا تسلم من جهة دلالتها

ومضى في المقال السادس ينتقد من يقول ان الوقف الاهلي من الدين ومما قاله (ولانصار الوقف
 ان يقولوا ان المالك حر يتصرف في ماله كما يشاء واذا بدد ماله قبل موته لم يكن معطلا لنظام
 المواريت فكذلك اذا حبسه على عتقائه او بعض ورثته واي فرق بين الامرين وقد فاتهم ان
 المالك ليس حراً كما يقولون يتصرف في ماله كما يشاء وانما هو ملزم بان يتصرف فيه على وجه لا

ازالة عار عدم شرعية البنوة

معربة عن جريدة النيوز اوف ذي وولد الانكليزية

لقد ازيل عار عدم شرعية البنوة من نظام سي افه المجلس السيادي الانكليزي عن مئات
الآلاف من الناس من كافة الاسنان والطبقات في انكلترا وهذا النظام الذي قد افق عليه حلالة
ملك يجعل الانتحاص المولودين خارج مدد من حقية اولاد شرعيين حلما يعقد زواج بين والدين
مع استثناء على جانب عديم من الالفة من حيث حق الاستحسان للذين ولدوا ولادة غير شرعية
من ان اولاد حال زواجه او زواجهم من شخص آخر ويذهب الى معروض من المجلس لائحة اخرى
في حلسته القادمة بشأن هذه المسألة ولا يعلم ما اذا كانت تحصل الموافقة عليها ام لا .
وبالمجلس العموم كان يرسب في منحخص من الاستثناء غير ان مجلس اللوردات اتخذ وجهة
معاكسة والتزم الاول جانب التسهيل من حيث دفع المبروح كنيته . وقد وقع النظام المشار اليه
موضع العمل في اول كانون الثاني من سنة ١٩٢٦ مبدية في ذلك اليوم اصحى كل لاغص المولودين
من عقد زواج والديه ولاد شرعية .

وقد جاء في الفقرة التي طلت سائر الاقسام دون شرعية هذا التمهيد من اولئك الاشخاص ما يأتي
(لا يفي في هذا النظام مع من سي تحقيق شرعية بنوة الانثى من الذين كان اولادهم او امهم
حين ولادتهم متزوجا او متزوجة من شخص ثالث) .

ويحق لكل شخص اكتسب شرعية بنوة او زوجته او اولاد من كان ابدا في الدرجة
من ذريته ان يأخذ نسبه من التركة في حال وفاته دون اولاد . وقد اكتسب شرعية
البنوة او بموجب اي تصرف يكون في حال وفاته من الدرجة الثالثة بموجب
في منفعة مرصودة للورثة الى ما بعد التاريخ المذكور وذلك على ان يكون كل واحد كان الشخص
مولودا ولادة شرعية

وحيت يكون حق في املاك الميراث لا كرس الاولاد على الدرجات
ويكون بينهم واحد او اكثر من نسبين حق شرعية البنوة فيوخذ في ترتيب درجة هؤلاء
الاخيرين باعتبار انهم ولدوا يوم شرعية بنوة تعتبر هذا النظام في الوقت
ذاته قد اكتسب من هؤلاء اكثر من واحد شرعية بنوة في بين بعضهم حسب
كبر سنهم .

وقد ورد في النظام المشار اليه فقرة هامة في حق مات
(اذا توفي شخص مولود ولادة غير شرعية بعد وضع هذا النظام موضع العمل وقبل عقد
زواج والديه تركا زوجة او اولادا او احدا من ذريته احد في الدرجة وكانت هؤلاء في قيد

الحياة حين انعقاد زواج كهذا فإذا كان ذلك الشخص المتوفي يكتسب فيما لو كان حياً حق شرعية
 البنوة حين انعقاد زواجه لديه فتطبق عليه مواد هذا النظام من جهة اخذ ما يصيبه من الاموال
 المتروكة كما لو كان مدنياً شرعياً . يعتبر تاريخ الزوج كتاريخ لاكتسابه شرعية البنوة)
 وكل شخص مولود ولادة غير شرعية تموت والدته تركة مخلفاتها دون وصية ولم يكن له
 ذرية شرعية بمقتضى هذا النظام الجديد يكون له حق الانتفاع بتلك المخلفات كما لو كانت
 مولوداً ولادة شرعية .

كذلك وائدة الولد المولود ولادة غير شرعية والمتوفي ترك مخلفاته دون وصية يكون لها حق
 الانتفاع بمخلفاته كما لو كان الولد مولوداً ولادة شرعية .
 ولا تنفي في النظام الجديد يفاير قانون الوراثة بما يختص بالاجداد والقاب الشرف وحيثما كانت
 توزع التركات مع القاب الشرف قبل وضع هذا النظام موضع العمل تظل توزع بنفس الطريقة
 بعد ذلك . وكل مطلب يتعلق بالاضرار او التعويضات وما اشبه مما يعود على الشخص المكتسب
 شرعية البنوة يظرفه كما لو كان مولوداً ولادة شرعية .

نقد لنقد

تنبيه على خطأ

وقع بضعة اعلاط مطبعية في مقالة الامتاذ المحقق جبر ضومط في العدد ١٠٩٩ من سنة
 الثالثة قد لا تخفى على المشتغلين بهذا البحث من الادباء والتعراء

الشَّطْرَةُ

المجرم الضعيف القوى العقلية

للاستاذ الفاضل صاحب التوفيق

يبقى الرأي العام هائجاً بعد كل حادثة قتل شنيعة يوماً أو ايدياً ساخطاً حانقاً على
 تلك الجريمة وحزيناً على المقتول وقد تجد شخصاً لا يصرخ بأعلى صوته « عينا بعين
 نسينا بسن » !! يصرخ طالباً قصي عقوبة ممكنة لهذا المجرم الأثيم الذي ارتكب
 جريمته الشنيعة ، والرأي العام حسن نية في كل ذلك ، لان هذا الشعور الذي
 يشعر به الناس بعد اقتراف المجرم جريمته يمثل ما فينا من ميل الى العدل وان كان غير
 واثق بدرجة . فهو عدل جاف خشن ! وان الناس لا يقصدون بطلبهم سفك دم
 القاتل غير حماية المجتمع البشري من عبث العابثين ، فلذا قلنا تجد شخصاً بعد وقوع
 الحادثة — حتى اكثر الناس احساناً وارقهماً قلباً — الا ويطلب بتنفيذ القوانين وعقاب
 المجرم باقسي انواع العقوبة ، فالتمسدينون وغير المتمدينين يشتركون معاً في المطالبة
 ولا لحاح بهذا الامر ، ولا بد عندهم من ان يقابل سفك الدم بسفك الدم حتى تحصل
 معفوة !! ولا بد ان تقابل الجريمة بجريمة اخرى اشنع منها لان القاتل الاول مضطر
 للقتال الثاني حر مختار فلا بد من استئصال المجرم ومحوه محو تاماً من عالم الوجود في
 ذلك الوقت ! لا نريد ان نبحث الموضوع ، ولا نريد ان نعرف سبب الاجرام ، او
 المذاع اليه ، ولا نريد ان نتعظ بحادثة الاجرام ونستفيد منها ، فننتشل رجلاً آخر
 قرب ان يهوي كما هوى زميله المجرم الاول ، لا نريد غير الاسراع في الاعدام !!
 وفي بعض الحوادث نريد ان نعدمه نحن قبل ان تعدمه الحكومة !! وقبل ان يقرر
 القضاء انه مذنب ، وانه يستحق الموت !! نريد ان نمزقه بانيابنا ونسحقه بارجلنا !!
 لاننا في ذلك الوقت لا نحكم الا على المطلقة ولا ندع مجالاً للعدالة في ذلك الوقت
 للتفكير والتروي !!

ولكنه فشل فشلاً تاماً ، لأنها كانت متهيجة تهيجاً شديداً . فقد الشب قدرته على ضبط نفسه ، وبحسب مسدسه وقتلها فخرت في الحال ، فحسب في سيرته وهو لا يدري يذهب الى المستشفى لا عافياً ام لرجل المواس فضاعت السمات وهو عاجز عن ان يعقد نيته على امر من هذين الامرين ولكنه اخيراً صمم على ان يبلغ الحادثة لرجل الحكومة فذهب للموasis واعترف اعترافاً صريحاً ، بأنه القاتل ولم يحاول ان ينجو من لعنة او يخلص من المسؤولية ولم يسلك الطريق العادي لمدي يسلكه المجرم العادي في مثل هذه الظروف فلم يحاول ان يحمي نفسه ، يخفف من شدة جرمه ، .

فكانت اجوبته قصيرة ، مشوشة ، غير متسلسلة المعنى ، ولا مرتبطة ببعض ، ولم يصل اليها المحققون الا بعد جهد عنيف . فلم يستطع البتة ان يذكر تفاصيل الحادثة خطوة خطوة وكان قل الحاضرين تأثراً وانزعاجاً من الحادثة . وتقول المجلة التي عربت عنها هذه الحادثة ان رجال الحكومة كتبوا عن الحادثة اربعة وخمسين ورقة بالآلة الكاتبة واخذت معلومات واخبار اربعين تخصصاً ، منهم مربيته العجوز وعمته واساتذته وجيرانه واصدقاؤه ، وطبيبه الخاص ، فجمع السكل على انه بطل الفهم غريب الاطوار ، وانهم لا يفهمون حقيقة وان كان يظهر لهم انه رجل عادي ، ولو شاهدوا خصائلي لقرروا في الحال انه ضعيف العقل ، وان قواه العقلية وهو رجل لا تزيد على القوي العقلية لصبي في الحادية عشرة من عمره !!

ان الهيئة الاجتماعية تسمح لأمثال هؤلاء ان يسرحوا ويمرحوا « ويقتلوا عشيقاتهم » ويتناسلوا واكثرهم « صعايك » يرتكبون ما يرتكبون من التمرور والاثام من غير مانع او حائل فاذا ما ارتكبوا جريمة بوضوح امرها اخذت تطالب بحق الحماية التي تعتقد انها لن تكون الا بسحق هؤلاء المجرمين الذين لم تحملهم الهيئة الاجتماعية يوماً من الايام ولم تحاول باية وسيلة من الوسائل ان تحكمهم

اننا لا نكتب هذا ولا نقصد منه تشديد العقوبات على هؤلاء المعتهين فاننا نعتقد بان وضعهم في السجون عقاباً لهم على جرائمهم اشبه بعقاب المريض بالحمى التيفودية لو قرمزه بزجه في اعماق سجن مظلم فاننا لا نشظر في الحالتين الا عواقب وخيمة ان

فقد ذلك . وقد كنت نعالج مُصِيب بالحمى التيفودية بغير السجن ونحوي السليم لئلا يعميه المريض ونجتهد ان نعرف الداء ونصف الدواء فلم لا نجرب كل ذلك مع المريض بتقوى العقيدة . ولم يميز بين مريض ومريض . اننا نطلب . بل نرجو ان يعامل ضعيف القوى العقلية معاملة خاصة .

ويمكن ان نبدأ من الآن بفصل صفار التلاميذ الضعاف القوى العقلية عن بعضهم وتعليمهم . يفيدهم وينفعهم في حية وقد كنت استاذاً وجربت بنفسي مشقة تفهيم الاولاد البله فقد كنت اناسف كثيراً لان الآباء يضيعون مالهم ومستقبل اولادهم لانهم يضطرون اولادهم ويحثونهم على السير في طريق لا يصلحون له ولا يصلح لهم . وانه كان يمكنهم ان يدخلوهم مدارس صناعية فيفيدون اولادهم حقيقة ويخلقون منهم رجالا يعيشون من عرق جبينهم .

وم. زلت أوكد كل ب اجد ابنه بلناً يحاول تعليمه الهندسة والجبر والكيمياء و طليعة انه يصرف ماله عبثاً وان من الخير ان يحول مجهود ابنه الضائع الى عمل مفيد مثمر

وم. زلت أو من ان خير ما يحتاج اليه ضعيف القوى العقلية ان يتدرب على الاعمال يدوية . حتى لا يعيش عالة على غيره في امر معاشه . والا فسيسام المدارس ويأجرها ويخرج بقبس طول الشوارع وعرضها وقد يؤدي به الى التشرذم وفي كثير من الاحايين يصبح صمبوكا وما ضره لو تداركنا الامر من اوله وفتحنا المدارس الصناعية وحولنا اليها من لا يصلحون في المدارس الى الدور الصناعية فنكون قد حمينا فئة من اولئك الذين ينتظر ان يكونوا يوماً ما من كبار المجرمين :

ما ولئت الذين تخطوا دور الطفولة ولم يتعودوا مقابلة الشدائد والمصائب في الحية وتذليلها فلا بد ان نسلط معهم طريقاً اخر وقد اجمع العلماء على ضرورة «التعقيم» وعلى هذا الرأي يجب ان نمنع المعتوهين منعاً باتاً من التناسل لاننا لا نريد جيشاً جراراً من البله والمعتوهين ويكفي ما في الاولاد منهم وغالباً اولاد هذه الفئة غير شرعيين فسواء اكان لتناسل شرعياً ام سفحاً فالذي يجب في الامر ان لا يكون بين هذه الطبقة تناسل

البتة ، ولا بد من التضيق عليهم كل التضيق كما نفعل الامم المتمدينة التي تسعى لتحسين النوع ولا يهمنها الكثرة التي لا فائدة منها . فنحصرهم في حقول واسعة يفلحونها ويزرعونها ونزجهم في غمار الصناعة التي نرجو ان يعيرها كبراء البلد واغنياءها العناية التامة .
والخلاصة ان الانتقام لا محل له قطعا ، وان العقاب قليل الفائدة بل يكاد يكون عديم الفائدة وان الطريق الوحيد الذي يجب ان نسلكه مع هؤلاء الضعاف في قواهر العقلية ان نجعلهم صناعاً . يقومون بكسب رزقهم بعرق جبينهم فلا يكونون عالة على الامة ، فالى رجال الامة الذين يهتمهم خير بلادهم ونقدمها نسوق هذه الكلمة البسيطة راجين منهم فتح المصانع وتشجيع الصناعة . ولنتذكر دائماً الحكمة القائلة :
❖ صنعة في اليد امان من الفقر ❖

المجرم والجريمة

تاريخ المجرم والمجرمين كما يترى آخر عبارة عن تطور ، فالرجل المتمدين اليوم كان بالأمس في حالة الفطرة والوحشية .

وتاريخ الامم قصة تقدمها التدريجي من حالة البربرية الى اعماران والحضارة وكانت تاريخ الافراد ن هو لا تنقل من لوحشية الى الثقافة . ان هو الا انتقال من قسوة ووحشية الى لاحسن وعمل الخير ولكن مع ذلك . ما زالت الامم تظهر بلائ جنية . بربرية كمنة متغلة في النفوس وليس من دلائل على ذلك اظهر من مبر . ن خروب وانتقل . فلامم ما زالت في حالة الوحشية رغم الطلاء الكاذب الذي يظهرها بحالة افضل من حالتها الحقيقية .

حال الافراد فيها لاختلف عن حال الجماعات . والتزمت الحيوانية ما زالت متصلة في نفوس فمتى تبحث لها فخرص فلا بد ان تظهر . ونيس اوضح في الدلالة على وجود هذه مبرت حيوانية كمنة من حوادث الاجرام المريعة التي نسمع بحدوثها من وقت لآخر .

من ارد ان يطلع على حالة الوحشية التي كان الناس يعيشون فيها في الامم السائرة فليأكل هذه القوانين الجنية كتقنينات الجنية الحاضرة لهدم حجتهم من هذه التبرير لان الجريمة في عرفهم كانت فضيلة في عرفهم .

فنعلم انهم كان هناك في ماضي بعيد قضى يوم رفعت ، واثبتتهم ، وحبس وزرع مكية ، يقتل . كلاً من لا امر كان يدقوى العضل مفتول الساعدين . ولم يكن له مكان . كان رجل في ذات لوقت قسي يحد لا حجري انقلاب لا يحس قلبه ولا يشعر به طنة شتفا ويحب و شعور آخر من مشاعر لانسان السمية التي نراها فيه اليوم .

ورغم عن تقدم بشر فلا يمكن ان نقول لا ان المدنية في طفولتها بعد . واننا قد ابتدأ بمرحلة الاولى عدل من الاستعدادات اللازمة .

قلت ان ما نعتقده اليوم جرماً لم يكن يعاقب عليه قبلاً فربما يكون هناك ممتلكات
 شخصية او حقوق بل كان الناس يسلبون ويتهبون ويقتلون وهم كانوا يحسمون ان
 سيكون شيء يطلق عليه "شخص" او "ممتلكات" فربما كان كل شيء من ذلك يتمتع به
 الكل . وهو ملك الكل . لذلك اعدمت السرقة . وكانت هناك سرقة ولكن لا
 تعرف انها سرقة . فاقموي ياخذ ما يريد من غير حساب له . رادويجي . اغتصب
 نذراعيه وقد كان الرز بين الاقارب ثم بعد ماؤه لم تكن هناك سرقة بين بعض
 شعوب الحضارة ان اكل لحوم البشر كان عمداً في حين ان هذا الموضوع بحثاً
 فيما انهم كانوا ياكون الجسم كانه ثم ترجو من ذلك ان يختار من منه . ثم
 جمعوا فاستعضوا عن الانسان بالحيون وخير اذ كانوا يصررون لمرأته .
 وان وان كقد تقدم بعض تقدمه لانه لم يسمح بزواج امجين والصابين
 النقطة وضعف اقوى القوية و لهوالمعدي في حرج و قسوس و لغوي .
 وقد آن الاوان ان نحسن نوع الجنس بشري وسيسمع القويين بجمعين « نوع »
 لا المطالبين باكثر العدد .

ولقد كانت الجريمة تعتبر بالنسبة لمقام مرتكبها ومنزله في الهيئة الاجتماعية فاذا
 كان المذنب فرداً عادياً وسرق من زعيم قبيلة لم يكن ذلك جريمة عظمى لا ينظر
 اليه اذ سرق الزعيم وراكب سبع خراف فلا يراه احد . فربما كان ذلك
 ليس ذلك حقاً من حقوقه الالهية المقدسة ؟ .

وكان الناس يفضون المذنبات فردية من غير ان يفرقوا بين ذات
 فقالوا ان افضل علاج ان نعاقب المذنب عينا بعين وسيفضون عاقبته ولا يفرقوا
 مترادفين مشتركين في المعنى الاشتراك كله . .

وكانوا يفضون بعض المذنبات . . رزقة البارزدة التي نزل منها او انعدمت في
 كثير من البلاد في هذه الامم . ولكن كانت البارزدة في الاوراد في كل شأنها ففقد
 زاد شأن البارزدة بين الجماعات . .

زاد الميل الى القتل « بالجملة » بعد ان كان « بانقطعي » .

واما حث الناس على تعدد الاشغال وحروب طاحنة تهدد فيها دماء الشباب البريئة
بعد ان يتسبب في هدرها ساداتنا الشيوخ . . .

وقد كان قد كان له شأن بين شعوب عديدة . وما زال قتل الشيوخ والمرضى
يرس بن شعوب المنزلة النائية الى يومنا الحاضر . . .

وكان يمشون في عرب ليت وخدمه الى عهد قريب في بعض الممالك التي منها الصين
تقدم الاولاد كمنح فكان من معدات الهندية

التي كانت قبل ذلك بين الفيجيين وسكان بورنيو وبعض انحاء الفلبين .
وكان موتهم يرمي في درأين سكان استراليا الاصليين . اما بعدد الازواج

وتعدد زوجات . فبعض من جريمة ، وفضيلة بالنسبة للنظم الاجتماعية والمبادئ الدينية السائدة
في بلاد . وبحث موضوع من الوجهة " بيولوجية " نرى ان الذكور في الهيئة

الاجتماعية طبعهم يميلون الى تعدد زوجات . ومن الحقائق الثابتة ان ما من امة امكن
رجل ان يعتنق عبادة رقيقة فن المستوى لادبي في الحضيض في كثير من الممالك

المتعددة . وغاية ارجح نغضى لا يمكنهم ان يعيشوا الا عيشة الدنس والدعارة التي
تقوهم . وصعب جدا ردعهم عن بغائهم وفجورهم . ولكن اذا تكلمنا في المسألة من

الوجهة الاثروولوجية . وفن البحث في الجنس البشري واحواله - فاننا نرى ان
الانسان يميل الى تعدد زوجات . ولكن تزداد قسوة حيز فيجن الى امياله الغريزية ، وطرقه الحيوانية

التي تسبب جرائم . نرى في الحضيض ، ونعده مجرم . والحقيقة انه عاد الى طبعه الحيواني .
ودون ذلك . من الوجهة الاجتماعية نتأكد ان كل فرد يقاوم النظم الحالية

ويريد ان يقوم بامر قديمة ويصر على هذا الفعل ولا يمكن ان نقول عنه الا انه
" شاذ " لانه ما من شيء في اخصية الاجتماعية اعم واقدس من القوانين الاجتماعية التي

يجب ان تسمى كذا . فمن تغيرها لا يكون بدوسها ولكن باظهار
خطأها . وسنجد في كثير من قبل هدمها . والاسدات الفوضى وعمت .

ونك . . . فن هذه الحقيقة الظاهرة التي ذكرتها ، يتجاهلها الكثيرون
ثم يتجاهل . . . في النظم الاجتماعية الثابتة التي ظهروا صلاحها وفائدتها .

لا بد ان نعهده مسؤولاً عن عمله ، ولا يمكن ان نقول عنه لا اذ . مع الخطأ المجتمعية
لا يذاه اخوانه في البشرية . مع ذلك جدد التأكيد من عواقب . الله اشعة .
ولكن هناك المجرم الذي يرتكب جريمة تحت تأثير . وفي وقت خاص ،
ممكن خاص ، وليس ممن اعتاد الاجرام ، او كان الاجرام من . الله فيمكن ان
نقول عنه انه اجرم صدفة . فالمجرم الذي ارتكب الجريمة لأول مرة . في حينه صدفة لا
يمكن ان نقول عنه انه شاذ في سلوكه ولا يمكن ان نعتبره الاعضاء . في الهيئة الاجتماعية
فهو عضو قد تحول عن سبيل الرشاد « وقتياً » وارتكب خطأ او جرماً . ولا بد
ان نتفائل خيراً ونأمل رجوع هذا العنصر الى حظيرة الهيئة الاجتماعية التي خرج عليها
« وقتياً » ويمكن ذلك من غير كبير عناء . ولا يكون ذلك الا باحسان . مرة ثانية ، وجعله
شعر شعوراً داخلياً عميقاً انه اذنب وانما اجرم ، وانه يستحق العقاب . ولكن الهيئة الاجتماعية
لتي اذنب اليها قد رأت ان تسامح . مرة الاولى وتصفح عنه فهل يقدر هذا الصنف قدره
وهل ينسى هذا الجرم ؟ وهل يطعن الهيئة الاجتماعية التي احسنت اليه طعنة ثانية ؟
لا يكون كذلك الا اذا كان ندلاً لئلا يحتاج الى عقاب رادع غير هذا الصنف ؟
واننا من الجهة الاخرى لو عاملناه معاملة المجرمين « وعذبنا روحه بالسجن الطويل ،
واضربنا صحتة فلا ننظر منه الا ان يهوى الى الحضيض وصبغ مجرم حقيقياً . بعد
ان كان مجرماً وقتياً ارتكب جريمة تحت تأثير خاص وان يعود الى تكرار جرمه ثانية .
والذي اريد في هذه العجالة انه اذا كانت حقيقة تسعى الى ان يبين الاجرام . وهذا
بلا شك مقصدنا جميعاً - تحتم علينا بحث اخلاف الجاني نفسه والذنب ذاته . لان
اصبحنا في حالة لا نحتاج فيها الى معرفة الجريمة وضبطها ومعقبة تفرم . فحسب . بل
نحتاج قبل ذلك ، واهم بكثير من ذلك ، الى معرفة « الاسباب » التي جعلت ذات الاثيم
يرتكب اثمه « لانه ماذا يهمنا ويهم الهيئة الاجتماعية من معقبة . في : ان جل
قصدنا قطع جذور الاجرام ، وان يكون ذلك الا بعد معرفة الاسباب . لحقيقة الاحرام
واستئصال هذه العلل الاجتماعية فلا بد اذن من درس سلوك . درساً علمياً دقيقاً
ومعرفة الدوافع القوية التي دفعت الى الاجرام .

المجرم والقانون

المجرم فرد لم يستطع ان يكيف حياته لتكون ملائمة للوسط الذي يعيش فيه ومطابقة لقوانين البلاد التي ولد فيها . وهذا العجز في ضبط النفس وانتقال على النزعات الداخلية يعزى الى عاملين نو بين عامل الوراثة ، وعامل الوسط . وقد يكون سبب الاجرام العاميين معاً اي الوراثة والوسط . فلا يجد نفسه قادراً على الحياة في حدود القانون . ويجد نفسه مضطراً ان يزيح الموانع الادبية ، والاداء الدينية ، والحواجز الاجتماعية ، والقوانين الوضعية من امامه .

ويأبى الا ان يعيش كما يشاء وكما يريد !!

ان مشكلة الاجرام من المشاكل الاجتماعية الخطيرة العويصة . التي تحتاج في حلها الى تعاون الاطباء والعلماء .

تحتاج ان يشترك العالم والطبيب في درس موضوع الوراثة وتأثير الوسط . وان لم يكن الاطباء والعلماء (احكم) واعقل من المحامين والقضاة والمستمرعين لبقينا لليوم نعاقب المجانين والمعتوهين والناقصي القوى العقلية والمرضى !!

بل لبقينا نعاقبهم بما نخجل من ذكره اليوم من العذاب المر المهلك الدنيء !!
بل لبقينا لليوم نشقي مرضان بالتنويم والسحر والتنجم وبقية الخرافات الاخرى .

بل لبقينا نخرج (الشياطين) من (المصابين) وهم الا مرضى بائسون !!
ولكن رغماً عن تقدم العالم لم نعد دور الجهل الفاضح بعد !!

ولن يرثي العالم الا اذا سادت الرحمة !!

الرحمة التي تعتبر اليوم من الفضائل التي يستحيل او يصعب تحقيقها !!
بدعي ان الانسان في سلوكه خاضع للوراثة ، والسبب الوسط يكونه ويؤثر عليه تأثيراً بيناً واضحاً . واذا كنا نريد حقيقة ان يرثي العالم فلا بد من هذه القوانين الحالية البالية وانشاء قوانين جديدة اسمى منها تمشي مع روح العصر وتكون اقرب للحالة النفسية التي يعيش فيها الآن .
واذا كنا نريد ان نحكم على المجرم ، او نشفيه ، فلا بد ان نجعل (الوسط) ملائماً للوراثة وليس كما هو متبع اليوم . وكما كان في عصور الظلمة الماضية . قد ظهر لنا انه يوجد بعض الناس نعتهم (بالاجتماعيين) فما الذي جعلهم اعداء للبيئة الاجتماعية ؟

الهيئة الاجتماعية ذاتها !! او بمعنى اخر الوسط الذي نشأوا فيه !!

بترك هؤلاء الناس وتأنهم يقاسون انواع العذاب والضيق .

فلما تشبع نفوسهم بكرامة المجتمع البشري ، تنبته الهيئة الاجتماعية من غفلتها وتستيقظ من رقادها ويصرخ لها « لي اعداء » !!

فاليكوا عن آخرهم اعداما وشنقاً حتي نستريح من شرهم وعيبتهم

فئة من البشر عجزت عن تكيف حياتها لتحكم أفراد اقوياء فيها والسيطرة عليها وايحاب الخنوع
والسبطتها وحورها والا فالويل لهم ان تدمروا اوشكوا فئة من البشر ولدوا بلهاء او مرضى او مصابين
بشيء داء وبدلا من ان اخذ يدش وتكنهم من الحياة ، نطلقهم وساقهم يسرحون فتفسوا قلوبهم شيئا
وتسبوا حتى تصبح اقصى من الصوان !! فاذا رُبناش في الغد ، من كبار المجرمين ، يقتلون ويسرقون
قنا اويل لهم والعذب وما ضره او تدار كما الامر من اوله وعلجاء المرض في الدرجة الاولى واصلحناه ،
وهذا الوسط يري يعيشون فيه . كما اننا في الوقت حاضر لا يمكننا ان نفتح سجوننا ونطلق من
فيها ونقول الرحمة الرحمة !!

فان من الرحمة ان نقيمهم الآن في سجونهم .

من الرحمة ان نقيمهم حتى يصلحهم الوسط الذي يعيشون فيه والا لما معنى ان نخرجهم الى عالم لا
يجدون لهم مكانا فيه !!

وما احكم ان نخرجهم الى " الدنيا " التي لا تتلقى لهم وحقت لغيرهم !!

من العقل ان نقيمهم حتى يوجد لهم وسطا يمكنهم ان يعيشوا فيه ويكتسبوا قوتهم من عرق
جبينهم لا يعيشون على مال اسرق المحتس ولكن هذا وبلا لاسف ما نري نقيضه اليوم !! يدخلون
حجرة لربض ، يلاقونه في حنة خطيرة بدلا من مواساته ومعالجته بأمرونه ان يخرج من حجرته
بدل مرصة تم يجدون المرض قد نتد عليه وارتكب جريمة اتسع من الجريمة الاولى . قية قولون ان
انجع علاج له « القتل » !!

والقتل ولا شك سنة العاجز ..

يرون انه عز فيقل وانه ضعيف القوى العقلية فيجيزون قتله ويكونون بذلك قتلة سفاكين كما
هو قاتل سفاك ...

يرون نفوسهم من العجز فكان وان لا حيلة لهم الا تلك الوسيلة الشائنة الدنيئة الجهنمية الفاسدة
طريقة الاعداء والقتل !! وسمتهم الواهية في ذلك ان المجرم فاسد الاخلاق ، المجرم عدو الهيئة
الاجتماعية ، المجرم « مجرم » !!

لكن اين الاساسات ، المتينة ، لهذه الادعاءات الباطلة ؟ اذا كان حقيقة عقاب المجرم بالقتل
هو العلاج الشايب ، فلا بد ان العقاب يشفاء امراضنا الاجتماعية ولو كان هذا صحيحا لكان
من المعقول ان يخضع الاجرام من زمن بعيد !! او على الاقل نرى حوادث الاجرام في نقصان لا في
ازدياد كما نرى اليوم !! ولكن سوء احط لم يتعد الاجرام ولم تقل الحوادث الاجرامية .

اذن . فلا بد ان نعترف بفشلنا وعجزنا التام . اذن بتحتم علينا ان نفكر في طريق آخر غير
طريق العقاب فقد رأينا عجزنا الفاضح واضحا جليا !!

لقد كان ينتظر ان العذاب الذي احتمله المجرمون في العصور المظلمة ، والرعب ، والارهاب
والاهانة التي خفتهم ، وطرق الانتقام العديدة المشينة المذرية تشفي داء الاجرام او تقلل من حدته .
ولكن الذي نراه اليوم = يجب ان نعلم ذلك . العالم ولا نتجاهله او نتعاض عنه = ان حوادث الاجرام
ما كانت يوما من الايام كما هي اليوم في كثرتها وقسوتها . حوادث اجرامية مريعة تدل على التطرف

المشيز، وعلى الحقد الكامن والمهارة، والتفنن في اساليب الاجرام، والتخلص من الوقوع في المصائد التي تنصب لصيد المجرمين .

وهناك مشكلة اخرى وهي وجوب الاسراع في درس القضية وبجتها والحكم فيها فلا نعود نرى هذه الماطاة والمحاكمة والتأجيلات التي يتلوها تأجيلات مما يذهب بجوهر القضية ويضيع الوقت الذي يجب ان يصرف فيها هو خير وافضل .

فلا بد اذن من الفصل في قضية المجرم في اول فرصة ممكنة . . . قد آن الاوان ان يقدر القاضي والحامي قيمة الوقت فلا تؤجل القضية الا عند الضرورة القصوى كما هم في إنجلترا . بعض ممالك روبا وعندما تعترضنا مسألة المجرم والقانون لدرسها نسأل انفسنا الى اي حد نطيع ؟ هل نرضخ وضوخاً تاماً ؟ هل نطيع طاعة عمياء ؟

وهل هذه الطاعة في خير البلد فقبل ان نطيع . . . انفسنا البدر . يجب الا نطيع ؟
بدعي انه لا يتعهم ان تكون ارقى البلاد اكثرها طاعة . فان الطاعة التامة تؤدي بلا شك الى الخنوع والذل . او الى الاستبداد والجور والعسف .

لا نريد ان نكون ناعجاً نساقي سوقاً اننا لا نطيع الا عندما يرى ان الطاعة اجبة فنطيع تطاق ارادتنا وبمحض مشيئتنا لا ان نفسر على الطاعة قسراً . ندفع اليه دفعاً .

نحب ان يسود النظام في البلد ، ونرى ان النظام يحتمل ان نرضخ برضانا التام - لبعض القوانين التي تساعد على تحقيق ما نحب . من الامن والهدوء والسكينة في البلاد التي نعيش فيها .

فاذا اطعنا فلما نطيع مقتدين بالجندي الامين الشجاع الذي يميل ان يطيع قائده لانه يرى ان لا نجاح لجيش ولا ظفر له الا اذا كان هناك نظام . وكانت هناك طاعة .

لا نطيع لاننا نخشى القانون والا كانت طاعتنا ذقصة واهية ضعيفة . وانما نطيع لاننا نؤمن ان طاعتنا واجبة . طاعتنا محتمة خير البلد واسعد دهر رقيه وهذا جل مسنا

وقد آن الاوان ان لانسير خضعين لكل ما هو قديم نخر قدومه ولا نجسر على المطالبة بالحديد لاننا الفنا القديم نعم نبقى القديم الذي فيه خير ولا نخرج عن اتباع الحديد اذا وجدنا فيه فائدة اجزل واعم .

عادتنا القديمة البالية التي نؤمن بانتفاء زمانها . يجب ان نتغير حواجزنا القديمة التي نعتقد انها تمنعنا عن التقدم يجب ان نزيحها من امامنا لنسير في طريق النجاح بخطوات مسرعات .

يجب ان ندأب على تنقيح قوانيننا وتشذيبها حتى تكون دائماً ملائمة للعصر الذي نعيش فيه .

يجب ان ندرس ضيعة الانسان درساً عميقاً دقيقاً فلقد اعتدنا ان نقول عن السلوك سداً انه سلوك اجرمي . فيتوهم كثيرون ان هذا السلوك الغير الطبيعي نتيجة الحبث . والفجر والفساد .

وانهم يقصدون بسوء كرم التعدي على حقوق الغير المكتسبة بمرور الزمان وانهم يريدون هدم قوانين الوضعية التي . منتهى الهيئة الاجتماعية للتعديل ومخالفتها هدم لمدينتهم هدم للهيئة الاجتماعية . وعليه فلا بد من العلاج . لا بد من العقاب ولكنه علاج لا يشفي . علاج قد يثبت . فانه كما توجد اسباب كثيرة لامراضنا الجسمية وعلاج خاص لكل مرض منها . كذلك توجد اسباب كثيرة لامراضنا الاجتماعية والتي تروى . سوء وثالث الذين يدرسون قوانين فنقول عنهم انهم مجرمون . . . ان الاجرم . سبب . فلا بد من تحت هذه الاسباب . وعبثاً نسن القوانين ونزهدنا سنة من اخرى .

وعبثاً نقبض على المحرمين ونودعهم السجون ونكدسهم فيها .

وعبثاً نقيم ملايين الدعاوي والشكايات والاتهامات .

وعبثاً نصرف لوف الجنيتات لشذبيها السجون العديدة .

وعبثاً نستعمل العنف والشدة والقتل والسجن فقد وجدناها كلها غير مجدية . فلم لا سالك طريقاً آخر . ان الجرائم في ازدياد . وهذه حقيقة مرة مزعجة تدل دلالة على ان طرقنا القديمة القديمة . خاطئة غير مجدية .

قد آن . ان نيز بن مجرم ومجرم ونفوق بين جريمة وجريمة .

قد آن . ان نحول السجون الى « اصلاحيات » فلا انتقم ولا قصاص . وانما

درس الاسباب ونوعت التي دفعت بالجرائم الى الاجرام والعمل على ازالتهما .

ذكرنا ان حوادث القتل في ازدياد مريع . وحوادث السرقة تترى على اسماعنا

حتى اصحت لا نهتز عند سماعنا بل اصبحنا نقرأ اخبار هذه الحوادث المفجعة بدون ان

نحرك ساكناً فقد الفنا الحالة السيئة التي نشاهدها في العلم اليوم كما ان انضمام فئة من المتعلمين الى طبقة المجرمين مما يزيد المشكلة تعقيداً وخطورة ويجعل لها مغزى خاصاً ولو سألنا اكبر الاجتهاعين عن « الوصفة » لهذا الداء لهن كنفية اسفاً فانه رغم علمه ورغم اخلاصه وشدة رغبته في استئصال الداء يجد نفسه عاجزاً تمام العجز عن وصف علاج ناجع . فان علاج « الاجرام » مركب كما ان الانسان نفسه « مركب » . وكما ان شؤون الحياة كلها مركبة وغامضة .

فدرس هذا الموضوع اذن من اشق ، يمكن فلا بد ان ندرس سلوك العبدن والشاذين ولا بد ان نفهم ان مقدرة لانسان على ضبط نفسه محدودة . وانه بشري . فلا نطلب منه ما تعجز عنه الملائكة .

ولا بد ان نقدر عامل الوراثة الذي لا مفر منه .

ولا بد ان نعترف بتأثير الوسط ولا بد ان نرى من المتشرعين همة وكفاءة واخلاصاً ورغبة اكية في سن قوانين اصالح من قوانين احياء التي اصبحت باية ولا تتمشى مع روح العصر ومستلزماته نريد قوانين تأخذ بيد الضعيف لان تسحق الضعيف قوانين نرى فيها ان واضعها رجال حكماء فهموا اطوار البشر وطبائعهم وسلوكهم والعوامل التي تكيف حياتهم وتوثر عليهم

قوانين منطبقة على العلم وعلى العدل الممزوج بالرحمة .

قوانين تشعرنا اننا انقلنا الى عصر جديد . عصر تتفاعل منه خيراً . عصر يشعرونا ان عصر الجهل قد مضى وتبدد .

عصر نتحقق فيه اننا نسير الى طريق يوصلنا الى محو الاجرام او تقاييله الى اقل ما يمكن . لا بد ان نهمل العقاب ولا نستعمله الا عند الضرورة القصوى حيث لا تنفع الرادع الاخرى والا فكمثرة العقوبات تقلل من شأنها واهميتها وتجعل تأثيرها عدماً . وقد اصبحت اليوم تأثيرها . ولا بد ان تكون سجوننا في يد اخصائيين واطباء . علماء ممن فهموا الطبائع البشرية حق الفهم والاهم من ذلك ان يكونوا رجالاً لهم « ضمائر » حية يعطفون على البشر وجل غرضهم خدمة الناس ويجب ان يزن القاضي الحالة كما يرى ، غير مرتبط بقانون ، فيستعمل عقله وحكمته واختاره لا ان يفقد ان الرجل الذي امامه مجرم فيبرؤه لان القانون برأه !!

ويحكم على الآخر - وهو يعتقد انه بريء - لان التهمة لاحقة به زوراً ومهتاناً ١١
قد آن لآلان ان يصح القاضي ضيقاً يماح كل مجرم او كل مريض علاجاً خاصاً يعتقد ان
بشبهه برأى فيه مسؤولية. معترف الاته ان كانت هناك مسؤولية وان يبعث حالته صحياً وعقلياً ويعود
الاسباب التي دفعته للاجرام وتكون بميزان العدل المعزج بالرحمة .

والا تشكو الله من فاحشه حكمه القضاة والمجاهدين في البلاد ما يكفيها وما يزيد عن حاجتها بكثير .
ولا تشكو من ان العدل لا يسير في محراء .
ولا تشكو من انقواء وعدمه سديها وقسوتها فالشئق والسجن والتأيد في من اسهل الكلمات التي
يتنطق بها القاضي في هذه الايام . لكن الذي يشكو منه هو قلة المهتمين بمشكلة من اكبر المشاكل
لاجتماعية وهي :

المستقرين لانهم يجهلون كل مرض علاجا حاسما به وعلاج المرض الواحد لا يضمن شفا
مرض آخر مختلف فلهذا لا يلائم

و نعالجه لتلا يصل الى حالة الاجرام كما وصل زميله الاول !

ولا ينبغي أن يتركوا في بيوتهم بل يبقوا في بيوتهم الطيبين وعندئذ تصبح سجوننا مدارس ومستشفيات ويخلصون من لافراد يتبعون من لوقوع في التهلكة . اذ انهم لا يقعون على النضال في هذه الحياة .

وبذلك نكون قد خدمنا اولئك الذين دفعتمهم بعض العوازل ان يسلكوا سلوكا شاذاً ونكون قد قضينا قضاء مبرماً على من الاستقام ويكون قد تحوّل نحواً ثم اتخذ العقاب كوسيلة من الوسائل التي تمنع الاجراء والمجرمين

کمال صموئیل مسیحہ

الفيلم - مصر

فكتور هوجو يرافع

عن ولده شارل هوجو

امام محكمة جنايات السين في ١١ يونيو سنة ١٨٥١
عقوبة الاعدام . الفرق بين « انتقاد القوانين » و « عدم » احترامها
المادة ١٥٤ ونظيرتها في القانون الفرنسي ، فلسفة ، اجتماع

عرب هذه المرافعة عن الافرنسية الجريدة
السياسة الاسبوعية حضرة المحامي الفاضل
تدرس ميخائيل تادرس لما فيها من البلاغة
والحكمة ونظراً لأهميتها التاريخية وضرورة
اطلاع كل محام واديب وشاعر عليها ننشرها
في مجلتنا « الحقوق » شاكرين للاستاذ تادرس
غيرته على الادب والحقوق

مقدمة للمعرب

يقولون ان « المحامي » لا دخل له الا بالقانون وهذا خطأ لان « محامي بالعبارة الذي تتطلبه
مهنته يجب ان يكون اكثر من ذلك عملاً . . . يجب ان يكون « رجلاً اجتماعياً » باوسع معاني
الكلمة . ويجب ان يفهم السياسة والادب . وعلم الاجتماع . وان لا يقتصر على طلب تطبيق
القانون ، بل يجب فوق ذلك ان يراقب آثار هذا التطبيق في امته . ومشاعرها ، واغراضها ، واخلاقيها
وعاداتها . . . فاما ان ينتقد ويظهر انتقاده او يمتدح ويعلم امتداحه .

وقد توفق كاتب هذه السطور الى العثور على « مرافعة » من اعظم وابلغ المرافعات التي فاه
بها المحامون . وهي لفكتور هوجو شاعر فرنسا الكبير فقد كان له ابن يدعى شارل هوجو ، اخذ
عن والده كل صفاته ، ونادى بمبادئه ، وحدث ان شارل هوجو رأى ذات يوم في احدي ميادين باريس
العمومية مقصلة (الجيولتين) قائمة . ورجلاً محكوماً عليه بالاعدام يريد اجلا دون اعدامه ورأي
المحكوم عليه يمتنع عن الصعود الى (الجيولتين) ويناضل من اجل حياته ، وبكي ، ولكنه عجز اخيراً واعدم .
ورأي ذلك شارل هوجو فتأثر من فظاعة هذا المنظر وكتب مقالة في جريدته نسمى (الحادثه)
L'Evenement انتقد فيها عقوبة الاعدام انتقاداً شديداً . فما كان من النيابة العمومية سوى ان
قدمته مع رئيس تحرير الجريدة المذكورة الى محكمة جنايات السين بتهمة (التجريض على عدم

احترام القوانين افتولى ابوه،كتور هو جوندفاع عنه في الجلسة التي عقدت في ١١ يونيو سنة ١٨٥١ وترافع عنه تلك المرافعة البليغة التي هي جوهره نثينة في تاج الادب الفرنسي وهذا نصها :
سادتي المحفنين :

عند سماعي للكلمات الأولى من هذا خطاب حاضرة المائات العاد اعتقدت لحظة انه سيرتك الاتهام ولكن هذا الوهم لم يمتك طويلا . . . في العمومية بعد ان علمت عدة مجهودات اضاءت كلها عبثا لكي تفسر لخدمتي بغير فائدة بطبيعة هذا الموضوع ذاته . ان تنوسع في الشرح توسعا اظهر كل وجهات النظر في كبره . ذلك وعظمت على عكس ما كانت تود . واكتفي لا اشكو من هذا . . .
سادتي اراحه « التهمة » حالا

اكرر من كل شيء - دعنا نتفق على كلمة واحدة « فالتعريف الحسن ينتج مناقشة حسنة »
هذه الكلمة هي « احترام » وجب بقاؤها Respect due to the loi هي اساس التهمة اليوم .
هذه الكلمة كيف نفسرها . وعلى ماذا تدل وما هو معناها الصحيح ؟
والسؤال الذي يطرح نفسه في العمومية في جميع انحاء العالم ان هذه العبارة لا يمكن ان تدل على شيء . فالتهمة هي « هذه العبارة لا تعبر » اكرر من احترام تنفيذ القانون . ولا شيء . اكرر من ذلك . انها تبيح النقد ، وتبيح التأنيب ولو كان تنديدا كما ترى ذلك كل يوم حتى في الصحافة . وهو اعلى القوانين .

هذه الكلمة تبيح التوصل الى السلطة التشريعية لالغاء قانون « خطر » مثلا ، وتبيح اخيراً ان تثير في الصحافة مقالات رديئة . واكتفي لا تبيح ان نقيم في وجهها صعوبات مادية .
دعنا نعلم ان هذه الكلمة رديئة او غير رديئة او بربرية اشكوها الى الفكر واشكوها الى المشرع ، ولكن لا كلمة . فورا هم رديئة او غير رديئة او بربرية ولكن اتركوها تنفذ ،
ننتقد ولكن لا شور ، هذا هو المعنى الحقيقي المعنى الوحيد لهذه العبارة « احترام القوانين »
واذا كان الامر غير هذا سادتي فنزوا هذا

في تلك العملية الخطيرة عملية « انشاء القوانين » وهي عملية لها فسان قسم الصحافة التي تنتقد القوانين . في المشرع الذي يقرر ، في هذه العملية الخطيرة (كما اقول) يشي القسم الاول من القوانين . قد يتبع . بعد سن القسم الثاني ولا يمكن بعد ذلك انتقاد القوانين وعندئذ لا يمكن انتقاد القوانين . وتصبح الجمعية التشريعية الوطنية بلا عمل ولا يبقى سوى
ان نقفل

ولا اظن ان هذا هو المقصود (ضحك)
والان بعد ان اوضحت هذه الآلة وازالت كل التباس في المعنى الحقيقي لعبارة « الاحترام »
الوحيد المتبقي في هذا هو جوهر الموضوع
سادتي المحفنين

يوجدني بكنة سعيدة « تنويع الامور القديرة » قانون اراد كل الفلاسفة من منذ فون

وكل المفكرين وكل الساسة الحقيقيين . الغاء من كتاب « التشريع العام » المجلد
قانون قل عنه بكاريا (١) ان لا دين له . وقال عنه فرانكلن (٢) انه مربع بدون ان
نعمل قضية على بكاريا او على فرانكلن .

قانون لا يسري الا على هذا الجزء من الناس الذي يحيط به الجهل والبؤس . فهو اذن قانون
مخيف « للديموقراطية » ولو ان فريقاً من المحافظين الاذكياء قد اشترك في نبذه

قانون قال عنه الملك «لوي فيليب» (٣) الذي لا اذكر اسمه الا بالاحترام الواجب للشيخوخة
والنعاسة ولكل من كان قبله في منفي قانون قال عنه «لوي فيليب» لقد كرمته طول حياته
. قانون انتقده المسيو «دي بروجلي» وانتقده المسيو حيزو .

قانون طلب مجلس النواب اخزاله من مدة عشرين سنة في اكتوبر سنة ١٨٣٠ وفي الوقت نفسه
حذفه (يولمان اتوهاقي) (نصف المتوحش) من قوانينه .

قانون الغاء منذ ثلاثة سنوات مجتمع فونكفورت . وقررت الجمعية الدستورية للجمهورية
الرومانية (٤) من منذ سنين الغاء الغاء مؤبداً . بناء على اقتراح النائب (شارل بونايرت)

قانون لم تقرره جمعيتنا التشريعية في سنة ١٨٤٨ الا بعد تردد مؤلم
قانون في الساعة التي انكم الان فيها اصبح تحت رحمة (اقتراحين) قدما ضده من مجلسنا التشريعي .
قانون نبذته توسكا . ونبذته روسيا وحان لفرنسا ان تنبذه .

هذا القانون الذي يتهم قاضي ضمير الانسان بضجر امامه كل يوم هو عقوبة الاعدام
والان يا سادتي . هذا القانون هو الذي انشأ اليوم هذه القضية . انه خصمنا الحقيقي وقد
ينضب النائب العام من اجل ذلك ، ولكنني ارى هذا القانون مختباً وراه (حركة طويلة) . . .
انا اعترف انني منذ عشرين سنة اعتقدت مع المسيو ليون فوشر (الذي في سنة ١٨٣٦ كتب
في مجلة باريز ما يأتي :

المفصلة لا تظهر الآن في الميادين العامة . وهي مظهر مخجل العدل من عرضه) — اعتقدت
مع المسيو ليون فوشر هذا ان الجيولتين بدأت تعطي نفسها سلطة الحكم . وانها احست بان مركزها
قد تحسن عن ذي قبل . وانها تلعب دورها . وانها تركت ميدان جريف حيث الشمس الشرقية
اعلم وفيلسوف ايطالي . وبعد من اعظم رجال علم العقوبة la science pénitentiaire
ولد في ميلان سنة ١٧٣٨ ومات في سنة ١٧٩٤ . وقد احدث مؤلفاته تأثيراً كبيراً في
اصلاح القوانين والسجون واشهر مؤلفاته هو : Traité des délits et des peines (٢)
احد رجال السياسة الانجليز . وكان له شأن عظيم في استقلال امريكا وسمى لعقد
المنافقات دولية مع الملك لويس السادس عشر . ومع الجمهورية الاولى في فرنسا . وعاش من سنة
١٧٠٦ الى سنة ١٧٩٠

(٣) ملك فرنسا نولي الملك من سنة ١٧٣٠ الى سنة ١٨٤٦

(٤) يقصد فرنسا

وحيت الجمهور المنتسرون بعد تصرخ في الشوارع . ولم تعد ترى نفسها كأنها (موضع فرجة) ثم أخذت تمثل ادوارها في الغلاء . في سجن سان حث (وفي مكان خال وليس امام احد . ترى لي انما بدأت تحيي نفسها وهذتها على هذه احياة (حركمة جديدة) ولكن سادتي : لقد اخطأت والمسيو ليون فوسر اخطأ (ضحك) انها خرجت مرة اخرى من هذا الحياء الكاذب . . .

ان سجن سان ج - هو القوط بلسية دا . والان يمكننا ان نراها في احد الايام تظهر في جريف في رابعة النهار وامام الجمهور في حفلة من الجلادين ورجال الحفظ والمنادين العموميين وربما يكون ذلك تحت نوافذ دار البدية عيها . نكث النوافذ التي من اعلاها كان لبعضهم « الوقاحة » في ان يسبها وينتقدها في ٢٤ فبراير

ولكنها الان تستعد وتقوى . انها تشعر ان المجتمع المضطرب يحتاج لكي يتغذى (كما يقولون وبكروون) الى الزحوع الى كل التقاليد القديمة . وانها تقليد من هذه التقاليد انها تحج على هؤلاء المصلحين المسمين بكرايا . فبكد . فيلانجيري . مونسيكو ترجو . فرانكن المسمين لوي فيليب والمسمين بروجي . وجيزو (ضحك) ودين تحاسروا ان يعتقدوا ويقولوا ان آلة تقطع الرؤوس لا تتفق مع مجتمع كتابه الانجيل (تأثر) .

انها تشعر انها غير محترمة امام هؤلاء الحيايين الذين لا يعرفون النظام (ضحك) وتود ان يعجب بها الناس . انها تحتم ان يقدم لها الاحترام ، الا فاتها تعلن انها اهينت . وتدخل « مدعيا مدنيا » وتطلب تعويضات (اشرار علم) .

الريس - مجموع اضهار الاستحسان او لاستمجان . هذا الضحك غير مناسب في مثل هذه المسألة .
دكتور هرجو - مستمرا - انها تمك الدم ، ولكن هذا لا يكفيها ، انها غير قانعة . انها تود ايضا الغرامة والسجن (١)

سادتي علفين . في اليوم الذي اتوا لي بهذه الورقة المرسلة الى ابني . هذا الاعلان لهذه القضية . وكما ترى من المعائب في هذه الايام . وكما يجب علينا ان نتعلم الاعتياد على ذلك) في هذا اليوم - ويجب ان اعترف لحضراتكم - دهشت اندهاتكم عظيما وقلت . . . ماذا ؟؟ هل وصلنا اذا الى الحد . . . من احل الدفاع عن العقل . عن التفكير . عن حرية الرأي . عن القانون الطبيعي نصح في هذه الدرجة ويطلب منا ليس فقط الاحترام المادي (وهذا ما لا تنازع فيه والذي هو واجب علينا والذي تقدمه فلان) . لكن الاحترام المعنوي لهذه العقوبات التي تفتح في الضمير هوة سحيقة . التي يهت لون كل من يفكر فيها . والتي يكرها الدين لهذه العقوبات التي تتجاسر ان تكون لارجوع فيها بعد تنفيذها على منها بانها عيما . لهذه العقوبات التي تغمس اصبعها في الدم الانساني لتكتب هذا الامر (لا تقتل) . لهذه العقوبات التي لا دين لها والتي تجعل الانسان يشك في وجود الانسانية عندما توقع على المذنب . والتي تجعله يشك في وجود الله عندما توقع على الزري (١) يقصد ان من ينتقد عقوبة الاعدام يعرض نفسه لان يتهم بانه « لا يحترم القوانين » وهذه جريمة يعاقب عليها القانون بالقانون والجس .

كلا ! كلا ! كلا ! نحن لسنا عند هذه الدرجة ... كلا ! (تأثر عميق) قلت اني دهشت
(دستعلمون كما كان اندهاشي عظيماً) الانني اعتقدت ان «لذنب» حقيقي في هذه قضية التي
نحن بصدد ها - اذا كان ثمة مذهب . فهو ليس ابني بر ان (حركة طويلة) . . .

انا اصرح ان المذهب الحقيقي هو انا انا الذي من خمس وعشرين سنة احارب بكل الوسائل
الممكنة تلك العقوبات التي لارجوع فيها بعد تنفيذها،

انا الذي من خمس وعشرين سنة دافعت في كل الفرص عن «حرمة حياة الانسان» - هذه
الحرمة الدفاع عن حرمة حياة الانسان» ارتكبتها بمدة طويلة قبل ابني ، بدرجة اعظم من ابني .
ها انا استكي نفسي يا «ضرة النائب العام» لقد ارتكبتها بكل الظروف المشددة ومع سبق الاصرار
مع التصميم . ومع العود (حركة) . . .

نعم وها انا اصرح - لقد حاربت طول حياتي ما نره الآن باقياً من تلك العقوبات
لوحشية وهذا القانون العجوز الذي يقول - «عين بعين ومن سن ساعاً حاربه يا حضرات المحلفين
ضول حياتي . سأحارب به بجهوداتي ككتاب وبكل صوتي كمشرع ها انا اصرح بذلك (وهنا
مد فكتور هوجو ذراعيه الى تمثال السيد المسيح سي . آخر الصالة فوق المحكمة امام هذا الذي كان
صحية عقوبة الاعدام الموجود هنا الآن . والذي ينظرنا ، والذي يسمعوننا ، اقسام امام هذا
الضحية» الذي من اجل التعليم الابدي للاجبان ترك نفسه وهو في ذاته «القانون الالهي» بسعر
في هذه الخشبة باصر من «القانون الانساني» نا اكرر ان ما كتبه ابني قد كتبه لاثني ائنته له منذ
سواه لانه في الوقت الذي هو ابني بالجد هو ابني ايضا بروح لانه يود ان يسير على
نهج والده ولكن . . . «ان يسير انسان على منهج والده» جريمة كبرى اعجب كثيراً ان يحاكم مرانكها
سادتي . . .

اني اعترف ان الاتهام الذي نحن بصدد الان يدهشني

كيف هذا ؟ قانون مشؤوم يقدم للناس مناظر لا ادب فيها لا حياة . خطرة . محطة .
متوحشة . ويؤدي الى ان يجلس الناس متوحشين . . . له سيف اية معينة نتائج مخيفه . و نتائج
المخيفة التي يحدتها هذا القانون يمنع الناس من ملاحظتها . وملاحظتها من عدم احترام القانون»
ونظام المسؤولية اما القضاء .

وكم من غرامة عندئذ ؟ وكم من سجن ؟ ! اذن فلنقف مجلس النواب . ولنقفل المدارس انه لا
يوجد بعد محل للتقدم ولدع انفسنا ب«المغول» او التبت» نحن لم نعد امة متحدينة . . .

نعم . . . ان الاوفى ان نقول اننا من اهل آسيا . وانه كانت توجد هناك دولة سمها فرنسا وان
تلك الدولة غير موجودة الآن . واكم استبدلتها شي آخر اعترف انه ليس الملكية) ولكن لكل
تأكيد هو ليس ايضاً (بالجمهوريه) . (ضحك)

الرئيس - اعيد ملاحظتي . ارجو السكوت . والا سأضطر الى احلاء القاعة .
فكتور هوجو - مستمراً . ولكن دعنا نطبق الواقع ونقرب الفاظ التهمة الى الحقائق

سادتي المحلفين : في اسبانيا كان نظام محاكم التفتيش هو القانون حسناً ولكن
اعلموا انه لم يحصل هناك احترام لمحاكم التفتيش . في فرنسا كان التعذيب هو القانون حسناً
ولكن يجب ان نقول لكم ايضاً انه لم يقدم الاحترام الى التعذيب . عقوبة قطع قبضة اليد كانت
قانوناً . ومع ذلك لم يحترمه (الساطور) . وكانت عقوبة الكي بالنار قانوناً ايضاً . ولكن لم يحترم الكي
بالنار ايضاً . والجيلوتين هي قانون الآت حسناً وانا مقرر انه حقيقة لم تحترم الجيلوتين
انعلم لماذا يا سيدي النائب العام ؟ سأقول لك .

لان الناس تريد ان ترمي بالجيلوتين الى هوة الكراهية التي رمت فيها باستحسان وموافقة
الجلس البشري كله عقوبة الكي بالنار وعقوبة قطع اليد وعقوبة التعذيب ونظام محاكم التفتيش .
لان الناس تريد ان تخفي وتبعد من (قداسة) العدل الجلية المشرفة ذلك الوجه المشؤوم الذي
يكفي لان يملأ هذه القداسة خوفاً وطلاماً الجلاد (تأثر عميق) آه
لانا نريد ذلك نهم باننا نسبب اضطراب المجتمع
نعم حقيقة نحن رجال خطرون جداً . اننا نود الغاء الجيلوتين يا له
من امر مخيف .

سادتي المحلفين انتم اهل البلاد ، الحكام في امة حرة ، ومع ذلك يمكن ، ويجب ان نكلحكم
وكما نكم رجال السياسة من غير ان نخرج عن موضوع قضيتنا . فكروا في الامر . وما دمننا نجتاز
وقت التورات استنجدوا ما تستنجدونه مما سأقوله لحضراتكم .

وكان لويس السادس عشر الغي عقوبة الاعدام لما سقط رأسه ولنجردت سنة ١٧٩٣ من
«الساطور» وكان يمكن ان لنقص من التاريخ صفحة دموية . ولما وجد تاريخ ذلك اليوم المحزن
٢١ باير . لانه من آثام الضمير العام سيفي وجه فرنسا وفي وجه العالم المتحدين كان
في استطاعته ان يقيم الفصلة لاجل الملك . لاجل الرجل الذي كان يقاوم عنه عندئذ انه هو الذي
الفاها (حركة طويلة) .

يتهم رئيس تحرير جريدة «الحادثة» بانه لم يحترم القوانين . وانه لم يحترم عقوبة الاعدام .
سادتي فلترفع انفسنا قليلاً عن الكلام في «نص» مختلف في تفسيره . فلترفع انفسنا الى
ذلك مدي هو اساس كل التشريع الى اعماق نفس الانسان الداخلية
لما سجل «سرفان» مدي كان نائباً عمومياً على القوانين الجنائية التي كانت موجودة في عصره
هذه المصيبة النذكارية : «ان قوانين عقوباتنا تمنح المافذ للاتهام وتقبلها للمتهم» . ولما حصل
«فليس» القضاة الذين حكموا على «كلا» (١) بقوله (..... آه لا نكلعوني عن هؤلاء القضاة
الذين صفهم «فرد ونصفهم مور» ضحك) ولما قال روبر كولا ربل فيه في مجلس النواب
ذاته بمسبة المناقشة في احد القوانين «ادا سنتم هذا القانون اقسام اني اخالفه» لما
كان هؤلاء المشرعون . هؤلاء القضاة هؤلاء الفلاسفة لما كان اصحاب هذه النفوس الكبيرة
(منهم المشهور ومنهم المحترم) يقولون ذلك ماذا عملوا هل لم يحترموا القانون ؟ الذي لا

يمكن الا ان يكون « مؤقّتا ومحلياً . . . » انا لا اعلم هل يجيب النائب العام ويقول : « جائز » ام لا يقول ذلك . ولكن الذي اعلمه انهم كانوا (الصدى المقدس لصوت قانون القوانين الا وهو ضمير المجتمع . هل اساءوا الى العدالة ؟ . . . عدالة الوقت الذي عاشوا فيه . . . تلك العدالة المتغيرة . . . القابلة للخطأ . . . انا لا اعلم . ولكن الذي اعلمه انهم كانوا يطالبون بالعدالة الابدية (حركة طريفة) . . .
سادتي المحلفين .

ان حق انتقاد القوانين ، انتقادها بشدة وعلى الاخص قانون العقوبات الذي في استطاعته ان يطبع في اخلاقنا صفة « الوحشية »

ان حق الانتقاد هذا ، الكائن محلة بجانب « واجب الاصلاح » كالنور بجانب العمل المراد ادائه . ان هذا الحق الذي يملكه الكاتب كما يملكه المشرع هذا الحق اللازم هذا الحق الذي لا يتنهي ستعرفون به في حكمكم وستبرؤون المتهمين

ولكن النيابة تقول (وهذه حجتها الثانية : ان انتقاد جريمة (الحادثة) كان زائداً عن الحد وكان شديداً ، ولكن يا سادتي المحلفين : انظروا له من قرب ، انظروا الى هذه الجريمة المزعومة التي ارتكبتها جريمة الحادثة ، الى هذا العمل الخفيف . . . ماذا ؟؟ رجل . . . محكوم عليه . . . رجل بأش . . . سيق ذات صباح الى احد مياديننا العامة . . . هناك وجد المقصلة . . . واراد ان يشور . وان يتأصل ، وان يرفض الموت ، يا الهي اعلم حق العلم ان سيقال لي « ولكن هذا قاتل » ولكن اسمعوا قبض عليه اثنان من « المنفذين » وكانت يدها مقيدتين ورجلاه مقيدتين ولكنه ابعد عن « المنفذين » وحصل تضال مخيف وامكن للمحكوم عليه ان يشك رجليه المقيدتين بالحديد في السلم الموجود بالمقصلة انه استخدم بالمقصلة ليحارب المقصلة . واستمر التضال وسري الخوف في الشعب اما المنفذان فكانا يجاهدان جهاداً وحشياً . وكان العرق والخجل يعلمان جبهتهما وكان لونهما شاحبا وكانا يهتشان من التعب ويائسين (ولا ادري من اي بأش مخيف)

حقيقة ان القوة يجب ان تبقى للقانون . هذا هو المبدأ . ولكن الرجل تشبك في المقصلة ، طلب العفو نزع ملابس ، واكتافه العارية كانت مكسوة بالدماء انه كان يقاوم دائماً واخيراً بعد ثلاث ارباع ساعة ثلاث ارباع ساعة (حركة النائب العام يهدي اشارة تدل على الانكار وفكتور هوغو مستمراً) ان النيابة تنازعنا الدقائق الخمس وثلاثون دقيقة (اذا اردتم) انه بعد هذا الوقت من التضال المخيف من هذا النظر الذي لا اسم له من هذا العذاب — عذاب لكل الناس — هل تسمعون جيداً عذاب للشعب وعذاب للمحكوم عليه بعد هذا الألم الذي كانت مدته كالجيل طولا بعد هذا اعيد البأس الى السجن وعندئذ نفس الشعب الصعداء وظن الشعب — ذلك الشعب اندي ما زال عنده خلاصة من الانسانية انية . وذلك الشعب (١) كالا هذا انهم بأه قتل احداً ابتائهم : فحكم عليه بالاعداء ونفذ احكم ثم ظهرت برأئته بفضل المحاث فلتير الذي امكنه ان يستصدر من برلمان باريز حكماً باعادة اعتبار كالا اليه (المغرب)

لروءف لا محذور به مبدوحكمه ان الرجل قد نجح . ولكن كلا . . حقيقة هزمت الجيلوتين ولكنها استمرت قائمه دائما .

انها قائمه كل في وسط حينور متكبر . وفي المساء اخذت نجدة من الجلادين . وقيدوا الرجل بطريقة صيرة . حتى غير متحرك . وعند بدء الظلام اعادوه الى الميدان العام باكياء عاوياء . ثم غنى صوته عيسى داعياً الله داعياً ابه وامه . لانه امام الموت اصبح هذا الرجل حولا ثائراً وسقطت رأسه وعندئذ سررت رعشة في ضمير الكل لان « القتل ليس قتلان » من هذه الحادثة اكثر من ذلك وقاحة واكثر من ذلك فبحا وشعر كل الناس عندئذ من عظماء البربرية فداغات المدينة . في نفس هذا الوقت خرجت صرخة من صدر احد الشبان . من حشائه . من قلبه . . . من روحه . . صرخة شفقة ، صرخة المأ صرخة رعب ، صرخة انسانية وهذه الصرخة انتم تعاقبون عليها .

« وقع في عرضتها عني حصراتكم تقولون (للجلوتين) « ان الحق معك » وتقولون للشفقة . للشفقة المقدسة . . ان الخطأ معك »

هذا غير ممكن يا حضرات المحلفين (حركة تأثر)

« اول لك . حصرة الدائب العام واقول من غير مرارة — انت لا تدافع عن دعوى قضية انت محظي لا تخاص مع روح المدينة — مع الاخلاق الدائمة مع التقدم . ان لك من الحصوم فست لذات ان لك من حصوم كل المبادئ التي تقدمت في ظلها فرنسا منذ ستمين سنة وجعلت بتقديمها وهي خزمة حياة الانسان الاخاء للطبقة غير المتعلمة مذهب (الاصلاح) الذي من مذهب الانتقام . ان لك من الحصوم كل ما يبهر العقل . كل ما يهتز به الارواح العسيفة . دين . فنير من حمة ، ويسوع المسيح من الجهة الاخرى .

صادق ثابت . اي اني . انك تحوز اليوم شرفاً عظيماً لقد قضيت لك ان تكون لان ثأرك . ايضاً لاجل قضية الحقيقة المقدسة لك تبدأ اليوم تدخل في حياة روحية حقيقية في وقتها هذا اعني في النضال من اجل العدل ومن اجل الحقيقة كمن عجب في ليس لا حندين بسيطاً لفكرة الانسانية والديموقراطية . انت جالس الان على المقعد الذي جلس عليه من قبل (برنجيه) ولدي جلس (لامونيه) « تأثر » كن غير متردد في عتق يمكن قولها لك اذ كنت في حاجة الى ان قول لك شيئاً لا قولك في عقيدتك في رجح . في في مستقبل في عقيدتك في الانسانية . لكراهيتك للحقصة . ولعنتك من عتق لا بكر اصلاح ما علمته او الرجوع فيه . وفكر سيفك انك جالس على المقعد الذي سبق لك ان تجلس عليه (تأثر عميق ومستمر) .

الاخلاق والاجتماع

تولستوى

- ٢ -

تولستوى يحلل نفسه

قليلون، بل قليلون جداً، من يقدرّون قيمة النصيحة القديمة التي لا تُمنّ ،
اعرف نفسك !! يظهر أنها نصيحة أصبحت عادية مبتدأة !! وأنه من السهولة بمكان
ان يعرف الانسان نفسه !! الا تعرف نفسك ؟! والا اعرف نفسي ؟! والا يعرف كل
انسان نفسه ؟! ولكن حقيقة ان معرفة الانسان لنفسه شاقة ، وشاقة جداً ! حقيقة اننا
نجهل انفسنا تمام الجهل !! لتطلب معرفة الانسان لنفسه ، امانة ذهنية ، تحتم علينا الا
نتجاهل الحقائق او نتعمى عنها ، لتطلب ان ننسى بعض كبريائنا ، فشتن بين ما نود ان
نكون وبين حقيقة انفسنا !! ليس هناك من داع ان نخجل ان نظهر بمظهرنا الحقيقي ،
يجب ان نكون قساة على انفسنا ، يجب الا نتعمى عن عيوبنا ونقاط ضعفنا فلنصلحها لا ان
نتماذى في غينا فنظل دائماً في الاوحال ! حرام ان نخدع انفسنا ، ونحاول ان نخدع
غيرنا ! وقد اعجبني ، ولا شك سيعجب كل قارئ ، تحليل تولستوى لنفسه .

اعجبت بتولستوى لانه لا يحاول ان يمدح نفسه ، ولا يريد ان يذكر
محاسنه ، ولكنه يغشى دخائل نفسه ، يشرح نفسه تشريراً دقيقاً ومروراً سيئاً !! كتب
تولستوى عن نفسه يقول : تيمت في السابعة من عمري ، وتركت في احضان النساء
والغرباء لم اترى تربية اجتماعية ولم اقف ثقيفاً عليماً ، أصبحت حاكماً لنفسي في السابعة
عشرة ، ولا املك ثروة ، ولا مركزاً اجتماعياً ولا ادهى من ذلك ، رجلاً بلا مبدأ !! ارحل
يهمل في كل شيء الى ذرّة بعيدة من الاهم ! اصرف نفسي في كل شيء ليكون
لي غرض ارمي اليه ومن غير ان اتمتع بسعادة او هبة . واخيراً فررت الى بلاد القوقاز ،

لاهرب من ثقل الذنوب وشبح الدائنين تخيف بل الاله لا أنجو من عاداتي
 المذمومة . حرمت من عشرة الاصدف ، كما في كنت جهلا بكل اداب
 الاجتماع والمعاشرة ، وكنت فوق ذلك اشع بصورة نزق عبثا ثقيل على غير
 منظر فأنجولا كالطفل جهلا تقر يافأ اعرفه قد تعلمته بنفسه « خطفا » ومن غير
 تابع ومن غير نظام ، وهو فوق ذلك قليل ، وقليل جدا !

والخلاصة اني كنت فسادا متقلب ، عنيفا ، ككل رجل بلا اخلاق ، ولا مبادئ !
 لست نجا ، ولا منصا في حياتي كسولا لدرجة ان الكسل اصبح صفة ملازمة لا
 يمكن التملص منها ، ولكنني احب الطيبة وقد غرست هذه العدة وتأصلت من نفسي
 وعندما انفصل منها ، واهرب ، شعر بعدم الارتياح ، وارجع اليها حدلا . ولكن هناك
 شيء احب الى نفسي من الطيبة ، اتعشق الشهرة فوق الطيبة ! اني طموح ، ولو
 خبرت بين الطيبة والشهرة لفضلت الشهرة ! في اشعر بكبرياء وان كنت منجولا
 امام الناس !!

ارأيت رجلا يحمل نفسه هذا التحليل ؟! ويقسو في تحليله هذه القسوة ؟؟؟

يتبع

موضوعات شتى

اللغة العربية

في

دواوين الحكومة

-٦-

التني مجلة الحقوق الغراء في عدديها التاسع والعاشر من سنتها الثالثة بتحويل علي من الاستاد الكبير العلامة السيد جبر ضومط ، ولما كانت صحة الحوالة في علم الفقه لتوقف على قبولها من المحال عليه ، وان لم يكن عليه دين للمحيل ، وقد قبلتها بسكوتي طيلة هذه المدة ، والسكوت في معرض الحاجة بيان ، وجب علي والحالة هذه تأدية قيمتها مما للاستاذ العلامة علي من فضل ، وعندي من دين ، وحق لصاحب هذه المجلة الاستاذ القانوني مطالبتي بدين متحقق ، لم يسعني الا الاقرار به ، وابراء ذمتي وذمة المحيل منه .

بيد ان اقراري بالدين واعتراضي بصحته ، لا يمنعني في شرع القانون من تحويل هذه الحوالة (بطريق الجيرو) على مدين لي عنده ما لغيري عندي ، ولا سيما لا مال حاضر لدي وبضاعتي كاسدة وان اعترض علي بانه لم يراع في هذه الحوالة كلمة « لامر » يجعلها صالحة للتداول وتحويلني حق تحويلها (بطريق الجيرو) على آخر اجبت بان تواضع الامام الجليل وادبه الجم اياها الا ان يعتاضا عن الامر صراحة بالامر ضمنا .

لقد قلت في رسالتي الاولى المدرجة في الجزء الثالث لسنة ١٩٢٦ من هذه المجلة تحت عنوان اللغة العربية في دواوين الحكومة ما نصه :

بيد انا ما برحنا الى اليوم نرى تلك الاغلاط تتكرر في كتابات الكثيرين ولا سيما

الموظفين فتمتعت عندما سألني حضرة صاحب هذه المجلة الغراء كتابة شيء في مجلته فاجبته الى ذلك ورأيت ان اعطيه خدمة اقوده بها نحو لغة الدواوين ونحو اخواني الموظفين والكتاب ، والحقوق هي المجلة الاكثر تداولاً بين ايديهم من سواها من المجلات لانها تعني بامور وضئهم ونبحث في القوانين التي يعملون لها هو ان احذو حذو من تقدمني من فحول اللغة لتأئين عن حرمتها مع اعترافي بعجزني عن اللحاق بهم في هذا المضمار ناسجاً على منوالهم مهتدياً بهديهم ومستعيناً بما بذلوه من الجهود في اصلاح الخطأ الآخذ بخناق اللغة الخ...

فما تقدم يظهر اني ما بكيت الا لانها " بكت قبل فيرج لي البكاء بكها وان كان هات قد نقد فهو احرى بان يوجه الى من تقدمني ممن حذوت حذوهم من رجال النقد وم بين ايدينا من كتب اللغة ومطولاتها ليس في كلامي هذا براعة طالب كما اني لا قصد بذلك اشارة ولئك الناقدين وتحريضهم على نقد نقد علامتنا جابر كسر اللغة انما هي السنة التي استشهد لك آدم منذ انقدم حينما سئل عن اكله من الشجرة الموصى بعدم الاكل منها ... هي التي حملتني على الرجوع لحضرته الى من ذكرت وتحويل تحويلة بطريق (الجيرو على غيري)

ولكن مالي وهذا التحويل وعلامتي لمحقق يصرح في مقاله النفيس مخاطباً بهذا العاجر كل شاعر واديب داعياً ايهم الى الاحتفاظ بتجليات التخيلة والهلمات القلوب وجمال التصورات والحسوسات وفيضان الاحساسات والانفعالات بدلا من الخوض في مناهة اللغة التي لا يحيط بها الا نبي وعلى رأي بعضهم حتى ولا النبي الخ ...

عقل راجح ، ورأي سديد وفكر صائب ويا حبذا لو تنازل استاذنا وهو فيلسوف البلاغة لتضلع من اللغة المستطاع خفايده ونبري لرأب الصدع وسد الثلمة وهو الذي يضمن بلغة قومته وراث اجداده ان يتذرع انخطاط وسخف ولغو وخطل وقلق وابتذال لاعطينا القوس باريه واتمك لانفسنا : ليس هذا بعشك فادرجي .

ولو قرأ سيدي الامم اجليل اللغة العربية التي يكتب بها معظم الموظفين في الدواوين ، وعلم مبلغ جهلهم بقواعد اللغة ، واطلع على ما يستعملونه في مبتذل اللفظ

وسخيفه مالا يجري الاعلى السنة العامة، لتألم جد الالام ولعذربي ولو كنت لا ادرك من هذه اللغة الا ذروا ، على ركوبي مركبا هو احق مني ومن سواي بركوبه .

بشرنا انفسنا منذ سمعنا بتأليف مجامع علمية لغوية في البلاد تبحت في اسباب قصور اللغة عن مجارة غيرها من اللغات الحية ، وتصنع ما شاءت من الالفاظ للدلالة على مستحدثات العلوم والفنون وتنقي لسان الالباء والاجداد من سفاسف الكلام ونفاثيه وتعود بكل غث سقيم مشتم فيه الرككة الى ما جاء على السنة الفحول من شعراء العرب ومصاقع خطباءهم ومستترسايمهم ، واللغة حياة الامة بل خلودها لانها عنوان التومية ولسان الالباء والاجداد ، غير ان هذه المجامع لسوء الحظ لم تأتتا بازيد مما اتانا به علامتنا المرحوم اليازجي ، ليت شعري ماذا عسى يلا بهذه اللغة اذا لم تحقق المجامع آمهاتها وقاعد صفوة علماء الاقطار العربية عن تلمية استغاثتهم وتبعهم امثالي الذين هم كملتقط اصداف على شاطئ بحر حقائقهم ؟ ..

تفضل استاذنا الكبير ايد الله به اللغة ، وجرح بعض انتقاداتي التي نهيت بها الى وجوه الصحة في استعمال بعضها والجهة الراجعة في استعمال البعض الاخر مستعينا بجهد من تقدمني من الناقدين الغيورين من اللغة وما وصل لي يدي من آثار فصحاءهم وبلغائهم وما عثرت عليه في مطولات هذه اللغة ومعاجمها متوخيا الارجح والاصح في استعمال ما نهيت اليه فأيدني في احداها وخمد ما جرحته في بعضها وعدل بي الى المفضول مع وجود الفضل في غيرها واما الان الجاني على نفسي بالتطاول على مقام ادبه الجب وعلمه الناصح وهو الغاية التي ليس وراءها مذهب احباب ولا بالمستطال الى تخطئة ما ادب به من الحجج الملمزة والادلة العقلية والنقلية ، فان منه الا كالتبذ امام استاذه وكالعابد امام مذبجه احترم نبوغه وانخر سعة اطلاعه وبعد غوره انما جئت برسائلي هذه محيطا على الاستاذ لعلها تفي سأل وصل رسائلي في اللغة العربية في دواوين الحكمة وسأواصلها اغراء لعقريه الامام الجليل على ان يأتني بنقد نقد آخر يتلوه آخر فاكون بذلك قد ظفرت بحاجتي بأن قض الله لهذه لغة من احاط بها وجبر كسرهما واعد اليها عصره الذهبي واهاب بالكتاب الى اتباع السديد والغاية كما قيل تبرر الوسطة .

وحتى رساتي هذه بالاعجاب والاحترام للطريقة المثلى التي سار عليها امتاذنا
الكبير في نقده هذا فقد رأيت فيه مثال الاخلاق العانية والنفوس الكبيرة والادب الجم
والعلم الغزير والاطلاع الواسع بينا النقد في بلادنا اما قدح واما مدح ولا بدع فمراة
المرء كما قال الفيلسوف بوفون انشاؤه . والشئ من معدنه لا يستغرب . كما اني اعد
نفسي سعيداً بمناقشة خصم شريف يتحدث الي بنقد شريف ولذا فاني اقدم الا امامنا
الجليل مخاطباً اياه بقول الشاعر :

« لقد سرفني اني خطرت ببالك » والسلام

امكندر الخوري البيهيجالي

القدس

عود على بدء

١٢٦ = ويقولون ارتكب جنحة = وهو من كلام العامة مع انه ورد في كتب اللغة الجناح بالضم بمعنى الاثم والذنب قيل هو سحر كناه بالفارسية . وفي سورة البقرة « فلا جناح عليه » اي فلا حرج .

١٢٧ = ويقولون = تقرر تصديق الحكم وصادق المجلس على كذا . صدق عليه يعنون اقره ووافق عليه . واما يقال صادفته من الصداقة والتصديق في اللغة خلاف التكذيب والصواب اقرت المحكمة تصديق الحكم ووافق المجلس على كذا

١٢٨ = ويقولون = حصل التنبيه على الموظفين بالحضور باكر . وهو من كلام العامة والصحيح امروا ١٢٩ - ويقولون - لا يصح ان يتخذ كلامه حجة طالما انه لم يستشهد بمادة قانونية يريدون مادام فجعل طالما ضررا وهي من اغلاط العامة . على ان طالما لا تفيد هذا المعنى بل ترد في مثل طالما اجتهدت وطالما درست ويكون معاها طال وقت اجتهدادي وطال وقت درسي ولا يجوز ادخالها على جملة اسمية كما هو الحال في هذا التركيب لان النجاة قد نصوا بان طالما وكثر ما وقل لا تدخل الا على جملة فعلية قد صرح بالفعل فيها

١٣٠ - ويقولون - نظرت المحكمة قضية فلان فيعدون الفعل في هذا المعنى بنفسه وهو انما يتعدى كذلك اذا كان المقصود به تأمل الشيء بالعين ؟ واما اذا كان المراد النظر العقلي وتدبر الشيء بالفكر فيتعدى بني فيقال نظرت المحكمة في قضية فلان .

قال بعضهم ان نظر يتعدى الى المبصرات بنفسه ويتعدى الى المعاني بني وقوله نظرت في الكتاب هو على حذف معمول والتقدير نظرت المكتوب في الكتاب

١٣١ - ويقولون - جاء الامر للاسف على غير ما تريد . ومن الاسف ان الامر كذا وكذا ويجب ان يقال يا للاسف في المثال الاول لان يا لا تحذف في مثل هذا المقام . ومن دواعي الاسف ان الامر كذا وكذا في المثال الثاني .

اسكندر الخوري البنجالي

الشارع العمومي المقابل وبعد برهة سمعت طائفتين متتابعتين ورتت المستر كروتش، فخرج قابضاً على احد ساقيه وعملاً بما اشار استدعت والدها فدخل الى قاعة المدبرل راي المستر كروتش في عراك عنيف واذ ذاك ناول المستر كروتش المسدس الى سمث واد قائلاً : هذه رميتني بعيار ناري فخرج سمث الى ابنته وسلمها المسدس ثم عاد الى القاعة فوجد المستر كروتش لا يزالان يتعاركان واخيراً سقط المستر كروتش الى الارض وركض اليه سمث واد فذهبا على المعود الى غرفة في الطابق الاعلى ثم ارسل راء الطبيب البوليس وكان كروتش قصي نحيه قبل ان يصل احد وبعد قليل حضر الدكتور كوكسبيد سمث فراح به ليس بالمتقي وهو داخل بالمظنون فيها وهي لدخن سبكارة فقالت له : اني رميت زوجي بعيار ناري . ان اس الفانك ذنبي فانه دفعني فالفاني الى الارض واخذ يضربني . وقد قرر الطبيب في كشفه اسبب المسدس قد اطلق على بعد قدم تقريباً وكانت افادة المسز كروتش للبوليس كما يأتي :

دخل المستر كروتش علي وسألني عما كنت اعمله في بيت سمث فسلم احبه بشيء . عند ذاك دفعني فالفاني الى الارض واخذ يضربني وانا صريرة على الارض فتناولت اد دانه مسدساً من جيبه الايسر واطلقته عليه ولكنه اخذ يعاركني . استخلص المسدس من يدي . ثم قال : اني مضى ثمانية عشر شهراً والمستر كروتش يضايقني بما يبدية من الانتفات والرعاية لدوروتي سمث خالوتي السابقة ومنذ شهر حزيران وانا احمل مسدسي هذا .

وبعد اتهامها استدركت قائلة : اني لم آت ما اتيت لولا انه صرعتني اني ارض . ان اكن افصد ذلك ثم انها سلمت لمفتش البوليس المستر جويس خمسة ظروف وقالت انها التقطتها من جيوب زوجها .

وكانت قد حصلت منازعات عديدة بين الزوجين منذ استخدمت المس سمثي . اتهامها وقد تركت الخدمة مرات عديدة ولكنها كانت تعود اليها كما ادعت بناء على طلب اسر كروتش نفسها ولما ذهبت المس سمث في العطلة الى بيتها كتب المستر كروتش هذا الكتاب :

عزيزي دولي :

لا بد ان بأخذك العجب حين يصل اليك كتابي هذا ولكني اضن انك و سلمت في جواباً تبينين فيه قليلاً من الحب لتمكنك من استخدامه بطريقة ما تكشف قدام عن مصدر افضيحة ولا حاجة لان توقيعه ويكفي ان يكون الخط خطك . واذ كنت يعزيتي . اني احدثني على ما اقول فاني اري ان تذهبي الى الطبيب كما قالت لك المسز كروتش ويكون ذلك اسهل علينا جميعاً هذا ولا اشك في انك ستبدلين جهدي في العودة اليها والاجتماع بهو المسز كروتش ليكن جوابك الى كلاك تون .

المخلص لك
ف . كروتش

وكان جواب المس سمث اليه :

عزيزي الاوحد :

نقول لي الان انك تريد ان تحضر الاخيرة منهن الى غرفتي فاخبرني هل انت انسان ام وحش
ضار ؟ اظن انك الاخير منهما .
والكتاب بدون تاريخ وتوقيع .

ثم ادخلت المس سمث الى قفص الشهادة وهي ابنة في مقبل العمر طويلة القامة وكانت مرتدية
لباساً من الصوف الازرق واخذت تؤدي شهادتها وهي رابطة الجأش ثابتة الجنان وبينت ان ما
ذكرته في كتابها من لزوم مقابلة الطبيب لم يكن الا لاقامة البينة على عفائها وطهارتها وقالت ان
كل ما في الامر ان القتل كان يعاملها بيزيد الاحترام لا غير . وشرع محامو الدفاع المستر
نورمان بروكت والمستر جوليان المر والمستر فرامبتون يناقشون الشاهدة :

س - لم يكن ريب في ان المسز كروتش كانت قلقة ومعتمة للغاية بسبب ما كانت تعتقده
جاريا بينك وبين زوجها

ج - نعم

س - وان قلقها هذا قد اثر فيها وغير حالها حتى صار يخالها الناظر انها اكبر سناً مما هي
وازداد مرهما .

ج - لم الحظ ذلك

س - هل كنت تعملين على تسكين بلبالها او كنت لتناجينها العداوة وتثيرين عواطفها ؟
ج - كنت ابذل الجهد في التوفيق بينهما

س - الا تذكرين احداً من الاصحاب قال لك ان افعل الخير واتركيهما وشأنهما لان الملائقي
التي بينك وبين المستر كروتش نفتك بها روياً رة يداً ؟

ج - لا

س - هل كان المستر كروتش يدربك على لعب التنس ؟

ج - لعبنا مرة او مرتين بينما كانت المسز كروتش في المرجة (الملعب)

س - هل طمك السباحة ؟

ج - نعم

س - كم مرة استحممتما معاً ؟

ج - لا اقدر ان اقول

س - هل كان يدربك على سوق السيارة ؟

ج - اعطاني ستة دروس .

س - الم يكن في منتهى الغرابة انك خادمة لتتناول عشرة شللات في الاسبوع وكانت

تعلمين لعب التنس والسباحة وسوق السيارة ؟

ج - ان المسز كروتش حملتني على الاعتقاد بانهما لم يكونا ليعاملاني كخادمة بل كزميلة

س - الم تكوفيد تعلمين بان الاشاعات عنك كانت منتشرة في جميع انحاء جوارك .

ج - لا

س = هل كان المستر كروتش يأخذك لمشاهدة الصور المتحركة ؟

ج = عندما نكون مصحوبين بالمستز كروتش فقط .

تم افادت الشاهدة بان الكتاب الحبي المزعوم لم يكن الا مزوراً

س = ما الغرض الذي كنت ترمين اليه في نفسك .

س = كنت المسر سميت في الحواش فغطت المستر بركت ذلك وقال : لا ارد عندك على هذا

السؤال . هل ترددين عليه نقبي . قالت : لا . ثم ان الشاهدة اقرت بينها كانت مخطوبة منذ

صغيرين بامر من ابيها . وقد ورد في احد الاسماء في رعدة الى مسخ الخطبة هو غيرته عليها من

المستر كروتش . وقد وفق المهور في المستر كروتش كانت قد صفعت المسر سميت على وجهها

مدنية . انها كانت تفر زواجها . وقد انكرت هذه حادثة اي تقبير بينها وبينه .

س = هل قال لك المستر كروتش ان تعزري زوجته تعزيراً شديداً

ج = لا اذكر ذلك

س = المستر بركت = في سؤال . بعد اريد ان اقيمه عليك . اذا اعدت نظرك على هذه

الاحداث والحوادث التي واصلت اياها . ولدي اريد ان اعرفه ما اذا كان لديك شيء تأسفين به .

ج = اني اتمني كثيراً لو لم اذهب هناك ابداً .

س = اذا تأسفين لكل ما جرى ؟

ج نعم اني آسف كل الاسف .

ثم تقدم الدكتور ر. كسي ضبيب لأمراض النسائية في حبس هوي وشهد عما شاهدته من

الرضوض المتبعة في جسم المستر كروتش . قال ان بعضها تسبب غالباً عن شخص قد ضغط على معصمها

ثم استمعت افادة المستر كروتش . هي حادثة في فقص الشهادة . حصلت في الاستحواض والمنافسة

مدة ثلاث ساعات وقد ادت بآثارها خاصة عن تلك الحوادث المؤسفة التي حصلت في المزرعة

وقد ذكرت ايضاً ان زوجها لاس كان قد حفر في بحر بحاين مدة من الزمن واضطرت بسبب

ذلك الى ان تتخذ لها شعلاً يقوم باستعمالها وان المستر كروتش كان يدير اشغالها بينما كانت هي في

المستشفى حيث احررت لها عملية جراحية ثم ترحلت به ٩/ تشرين الثاني / ١٩٢٠ وانها عاشت معه بكل

غبطة وهناء حتى عام ١٩٢٤ . ثم انها في شهر ايار من السنة التالية بلغ مسامعها ما حملها على ان تصارح

زوجها به فقالت له : ان هناك افترأت فاضحة تدهر مع الالسة تتعلق بك وبدولي واني اعلم ان لا

شيء في الامر وكسبي لو كنت في مكانك لاحت عمن بنشرها . وفي يوم عيد تركها في سانت اسيث

طول النهار . بعد ايامها . قد رأتها بعد ايام يتحول هنا . هناك مع المسر ثم انها ذهبت لقضاء

الصيف في موبسرا . عند عودتها الى مسر سميت حظت بامر سميت اضحت في درجة مساوية لها في

الكرامة . الاعتناء . صار زوجها يعرف انك . معها . قد انكر زوجته واحتقرها

وعندما كانت تقول له ان في الامر ما به كان يحجمها على ذلك بالانكار ويقول : لو اعطيت عشرين

الف جنيه فلا افترق عنك . وفي يوم ٩ تشرين الثاني اي في يوم العيد السنوي لزوجها جاء الى منزلها المستر كروتش وكان قد فرق بينهما واخذها بين ذراعيه وقدم لها بقعة من الزهور وسألها فيما اذا كانت ترغب في الرجوع الى بيته . فاجابته بالقبول اذ كانت ترغب في العودة اليه واذا قالت الشاهدة ذلك اغرورقت عينها بالدموع وصارت النساء الجالسات على المقاعد يذرفن العبرات لما سمعن من حديثها . وفي شهر كانون الاول شاعدت زوجها والمس سمث يقبلان بعضهما بعضا في المطبخ وعند ذلك قالت للابنة : لماذا لا تتركين زوجي وشأنه ؟ يوجد رجال كثيرون غيره . فاجابتها المس سمث : عندي محبوب شاب . فقالت الشاهدة عندئذ : اذن فاتركي زوجي وشأنه . فاجابتها الابنة صريحا : لماذا عدت . واذا سمعت الشاهدة منها ذلك نعمتها بالوخة . وكان من المستر كروتش ان اشار على المس سمث قائلا لا تعمل اي عمل من اجلها ودعيها تقوم بجاحتها . وعند ذلك امرتها المستر كروتش ان تعادر البيت غير ان الابنة عدت اليها واضطرت ثلث الى قبولها لانتضاح الامر ولانه لم يعد في الامكان استخدام سواها . ورضيت ان تزيد « تسنتين في الاسوع » علاوة على ما كانت تتناوله ولكنها اشترطت عليها ان لا تأتي في الصباح الا الى ما بعد الفطور . فسألها محامي الدفاع وما كان سبب ذلك فقالت لكي احول دون الاجاعات الغرامية التي كانت تجري كل صباح قبل نزولي الى الطابق السفلي . ثم انها في شهر نيسان عدت فرائت دوراني متطوفة بذراعها عنق المستر كروتش وتقبله فصاحت لها قائلة ماذا تعملين ؟ ثم صفعتها على وجهها عندئذ دفعها زوجها وصرعها الى الارض وظل بعد ذلك يدومها حتى اصعدوها الى الطابق العلوي ونقل عليها في غرفة ومها ساعة من الزمن ومنذ ذلك الحين صار زوجها يلكها ويلقي بها الى الارض كلما كلمته بشأن علاقته الحبية مع دوروثي سمث . ثم اضافت الشاهدة الى ذلك ان صديقها محمدا وانما في حزيران ذهبت الى احدى صواحبها في باريز لتكسفها بامرها . رأت هناك مسدسا للبيع فاشتترته مع خمس وعشرين فشكة فسألها محامي الدفاع : ولماذا اشتريتها فاجابت عى ذلك : كنت اود ان افضي على حياتي التي اصبحت كالكابوس الضاغط على زوجي . وبعد هذا مضت الشاهدة في افادتها فقالت انها كانت تحمل هذا المسدس في حبيبها ولم تحس حتى صار القنيل يسيء معاملتها وقد عقدت النية على ان تنزل الى الحديقة وتنتحر هناك . وكان والدها المستر كروتش البالغين من العمر ان بين يقمن بذلك الوقت في المزرعة فلم تشأ ان ترتكب هذا الذنب الفظيع حينئذ وارجأت ذلك الى وقت آخر وصالما رأت والد المس سمث يحمل الرسائل من ابنته الى زوجها وعثرت على انتمتها في جيبه وقد صرعا مرة الى الارض قائلا انه سيعلمها كيف تمس حيوبه . وفي صباح الحادثة المؤسفة شاهدته يكتب في هري القش واذا لحظها فادمة اخفى الكتاب في حبيبه . وقد قال لها قبلا انه ينوي ان يبيع كل ماله ويرحل الى افريقيا الجنوبية اذ ذاك سألته : هل تتردني في لمصرف ثلاثية جنيه حتى يتاح لي ان اتناول منها ثلاثة في كل اسوع . فقال لا تخذين شيئا . بل اذهبي الى جهنم اذهبي واستعلي من اجل معاتك . ثم فأت الشاهدة انها ذهبت الى بيت دوروثي سمث فسألها عن سبب كتابتها الرسائل الى المستر كروتش ولكن الابنة لم تلت جواب في زوجها . انها بعد رجوعها من سانت اسيث

تناولت مدرة من التراب ورشقت بها نافذة سمث وكسرت زجاجها وانخاض عند عودتها الى بيتها بادرها زوجها بلكمة صرعتها الى الارض وذلك قبل ان يسمع منها بيانا عن الحادثة وانحنى عليها بلكها في رأسها ذات اليمين وذات الشمال فاحست بما لها من الضغط وهي طريحة على الارض والمسدس في جيبها فاجتذبتة وكان في نيتها ان تريه اياه ظانة انه يكف عن اذاها ويطلقها وهما سألها محامي الدفاع : هل كان في عزمك ان تطلبي النار عليه . فاجابت : لم يأت ذلك على بالي مطلقاً . وبينت ان اصبعها كان على الرصاص وربما ضغط عليه بتأثير المشاغبة فانطلق المسدس وهذه الانطلاقة على الارجح هي التي شوهد اترها في السقف ثم ان القنيل قبض على معصمها فانطلق المسدس ثانية . اذ ذاك سألها محامي الدفاع : هل صوبت المسدس على احد او شي ما قالت لا . انه كان قابضاً علي وبعد ذلك افادت ان القنيل بعد الانطلاقة الثانية صاح يا الهي ونهض وخرج (بتهادي) بنرنج في مشيته ثم قالت فاستلمت لفافة ظناً مني بانها تسكن اعصابي وعندما قلت اني اطلقت النار على زوجي ولكن ليس الذنب ذنبي عنيبت بذلك اني لم اصوب المسدس عليه فسألها محامي دفاعها : هل كان لك قصد في وقت ما ان تلحقى به الاذى قالت : لا . ابدأ . فاولها المستر كسلز احد محامي الادعاء المسدس اساءة لفافة وسألها ان تبين كيف جرى اطلاق النار . فرفعت المسدس فوق قفص التهود ووجدت بادىء صعوبة تحريك الرصاص ولكن عندما حل الرصاص من لاقطته استطاعت تحريكه مرتين او ثلاث مرات متتابعة . ثم قالت لمحامي دفاعها انها اقتنعت بوجود علائق غير شرعية بين زوجها والمس سمث عندما تحقق لديها انه بعد ان كان يوصلها في السيارة كل سبت الى كلاكثون لمشتري الحاجات كان يعود في سيارته باسرع من لمح البرق الى البيت بدلا من ان يبقى في انتظارها . ثم مضى المستر كسلز في مناقشتها فقال :

س - ولكنك تعلمين بان المس سمث كانت نقية .

ج - نعم الى اول آب سنة ١٩٢٥

س - هل تظنين ان سوء التصرف حصل بعد هذا التاريخ

ج - لم اجزم بذلك الى ان صار يتركني في صباح كل سبت .

س - انك اعتمدت وجهة النظر هذه في يوم الحادثة .

ج - لم اكن افكر بذلك يومئذ

واضحت في اجوبته على اسئلة المستر بركت احد محامي دفاعها ان دوروثي سمث ما كانت لتقوى على شراء ملابسها واحترتها في الاسبوع عشرة شلنات وان القنيل كان يسحب من البنك ثلاثة جنيهات في الاسبوع علاوة حتى ينفقها في هذا السبيل ثم نهض المستر بركت وفاء بدفاع بليغ مشير للعواصف دام سبعين دقيقة ومع مصادفته على ان العميرة لم تكن الدافع لتعمد القتل شدد التكبر على هجران القنيل لزوجته وابتعاده عنها بفكره وعواطفه وعلى معاملته الوحشية لها . وبين ان الكارثة وقعت بينا كان الزوج منحكياً فوق زوجته يطرها وابلا من اللكمات والرفسات . وانها عندما اخرجت المسدس لتخوفه وتوقفه عند حده انطلق فقتله وكان موته بطر بقل العرض .

وبعد ان اختلي المهلّفون ربع ساعة من الزمن اعطوا قراراً ببراءتها . قد حدث بعض التصفيق عند اعلان البراءة ولكن ذلك اوقف حالا وقد سمعت المسز كروتش النطق بالحكم دون ان تتحرك له عواطفها وحالا خرجت من قفص المجرمين قبل ان يخلي سراحها رسمياً وقد احاط بها النساء الحاضرات بعد خروجها من بناء المحكمة محتفيات بها مهنشات وكان حشاف الجماهير بالغاً عنان السماء .

طلاقة من امرأته وان اسم المدعية لم يرد له ذكر أثناء الاجراءات عند ذلك خاصة محامي المدعية المستر نورمان بركت قائلاً بين هذه السيدة ان نتأكد من انها لم تكن لها نصيب في تلك الاجراءات فاجابه انني لم ادفع تلك القضية . ثم قال ان المستر غورمان كثيراً ما كانت تقول لي انها لو كانت حرة لتزوجت بي . اما من حيث ائتلافنا لهذه المعاشرة فيمكن القول بان المدعية كانت حادة الطبع مع الميل الى اصلاق العار لخدمتها ونتيجة ذلك كنت قد كنت مع احياء حتى انها مرة هددتني بانها تتركني وتذهب في حول البلاد . عرضها وتحمل معاشها بنفسها . سواء من محامي المستر بركت اعترف بأنه تزوج ثانية بهذه السنة ١٩٣٦ . وانه اجتمع السيدة التي هي امه امرأته في اذار الماضي ولما عادت المسز غورمان من كينيا لم يكن ساكناً مع المرأة التي هي زوجته لان كان ذلك لم يكن السبب الذي ذكرته المسز غورمان في عدم تمكنها من عودة اليه كما هو الواقع . فسأله المستر بركت :

الا تعرف مجتمعاً ليليا تحتاف اليه بدعي نادي فلوريدا ؟

فاجاب المستر نائب ليس النادي ليلياً بل انه عام للحمسين واني اذكر ان مرأتها حالياً كانت مرة هناك غير اني لم اقل للمسز غورمان شيئاً الى تلك ان هذه هي امرأتي . وذكر المستر نايت ايضاً انه كان يفر في شرب الخمر وانه لم يكن سكران في محل السيرة ان الامر يتوقف على ما يسميه محامي المدعية سكران فان يقض الانسان عتيقه في حظ شيء ما يكون سكران شيء آخر . فقال محامي المدعية اني اشير بكلامي الى انك تغلف في ذلك عندما تدين سكران فاجابه : لا . ليس كذلك فان اعترف بالي شربت بعض افداح عشية كنت في نادي فلوريدا . ثم قال اني كنت مولعاً بالمسز غورمان منذ سنة ١٩٢٣ الى سنة ١٩٣٥ وفي تلك الفترة كنت متوسلاً بها وكنت اعتقد انها مهتمة بي واما الان واني تحققت انها لم تكن كذلك . فسأله محامي المدعية الا توافق على انها ظلت رقيقة معينة فتاة الى ان غادرها الى اميركا ؟ وحاب : اما من حيث انها كانت معينة فلا تكاد تكون كذلك . واما من حيث انها كانت فتاة ذكية صحيح . فانها كانت تلعب الكولف وتذهب معي الى المرافض وتسوق السيارة .

س = الم اشتر لها فرواً ؟

ج = نعم

س = ومجوهرات ؟

ج = نعم

س = الم تكن ترغب في ان تراها متزينة بانحر اللسة ؟

ج = نعم لانها كانت هي قبل الى ذلك

س = الم تكن ميالا الى الاسراف في الاتفاق عليها من مال وبراء ومجوهرات اعداد مسكن

لها وكل ذلك لتجعلها سعيدة ؟

ج = نعم . اني كنت مستعداً لان اعمل كل ما في طاقتي لكي اجعلها سعيدة ما دامت مخلصة

لي ثم قال انها لم تذكر امامي قط من انها كانت تبذل جهودها لتصلح مع زوجها بل كانت تقول ان زوجها لم يكن يعطيها بارة واحدة قط . وانه لا يتذكر ان المسز غورمان قالت له اذ بلغها انه سيعطيها مبلغ ١٠٠٠ ر . جنيته « آه ما اجل ذلك يا نشارس فانه قد ازاح حملا ثقيلا عن كاهلي » الى ان قال واني كنت عازما على ان اكتب وصية لمصلحتها وقلت لها انها ستكون ذات ثروة طائلة . وان ولدها الان في السابعة من عمره .

س = ايكوب ذلك صحيحا اذا قلنا انها لم يكن لها ما تولع به سوى ولدها الصغير ؟
ج - انها كانت مولعة به كما كنت انا لاني كنت مغرما بها ايضا وقد اهديتها وولدها الصغير عدة هدايا .

س = اذ مضى زمان وانت على وفاق زم مع المسز غورمان ؟

ج = نعم .

س = وقد اهدتك هدايا ايضا ؟

ج - نعم اعطيتي روحا من ماسكات الاكيم ويمكنها ان تسترده اذا كانت في حاجة اليه كذلك ما اعطيتني من الصور الفوتوغرافية . ثم اتبع ذلك قوله : وددت لو كانت المدعية في حالة ثوبها لان تكون لي زوجة فتزوجتها .

س = المتخبرك ان ذلك مستحيل وقالت ان كولن وتعني زوجها ضرب من الرجال الذين لا يؤمنون وهو لا يزيد ان يسعى في طلاقها ؟

ج = نعم . غير انها مع ذلك بقيت تعمل نفسها بالامل بالزواج ثم انكر المدعي عليه في افادته من انه تعرف الى انة باريزية في فرنسا وانه كان بينهما عهود مودة وثيقة وانه بينما كان والمسز غورمان في مارس تركها وحدها وصرف كل ليلته خارجا . وانكر ايضا ان تصرفه في ذلك الحين مما يعطى لها الحق ان تنظم كثيرا .

س = ان الادوار التي مثلتها في السكر ومما تركت للمرأة التي هي الآن زوجتك هي التي دعت لي انقسام عربي الالفة بينك وبين المدعية ؟

ج = لا . ليس الامر كذلك .

س = انت توفق على انها كانت كثيرة الاهتمام بولدها ؟

ج = يجب على ان اقول ان عوزها الشديد الدرام كان مسببا عن تبذيرها وامرافها . ولما ان فرغ المدعي عليه من افادته خاطب المستر بركت القاضي قائلا ان خصومة المدعية بهذه القضية مستندة الى ان الغاية الحقيقية والوحيدة التي تبرر هذه الاتفاقية هي وجوب حفظ حقوق المدعية . ولدها الى ان قال ان المدعي عليه كان مغرما بهذه المرأة وكان يرغب في ان يجعلها صعيدة . فقال القاضي : يقتضي الاستيضاح من المدعية على ما اري من جهة الادعاء بان الغاية من هذه الاتفاقية كانت استمرار المساكنة غير المشروعه وعندئذ استدعيت المسز غورمان لتعطي افادتها فقالت انها تزوجت سنة ١٨١٩ واسما لم تكن بالغة سن الاهلية الثامنة وكانت ذلك

القران مشوؤمًا وانتهى بالتفريق بتاريخ ٩ ايار سنة ١٩٢١ وان صديقًا زارها يومًا مضطجبا المدعي عليه فتعرفت اليه وكانت على اقدوام تقول له ان زواجها به امر مستحيل بالنظر لحالتها وان المناوذة بشأن عقد الاتفاقية كانت ناشئة عن ادراكها حرج موقفها وعن اهتمامها الشديد بمستقبل ولدها وظالما قال لها المدعي عليه انه لا يألو جهداً في العمل على سعادتها وانها سمعت بالاتفاقية لاول مرة عندما خابرها احد الاصدقاء بالتلفون وقال لها ان المستر نايت يريدان يخصص لها مبلغ عشرة آلاف جنيه وعندما عاد الى البيت هتفت قائلة . ما الطف ذلك منك فانه قد ازاح حملاً ثقيلاً عن كاهلي .

واذ ذاك قال القاضي -- انك سأنتيه ان يقضي لك حاجة في حزيران سنة ١٩٢٥

ج = اني لم اساله حاجة ما قط ما عدا تسديد ما كان علي من ثمن البسه . ان احدي صديقاتي ككتني تلفونياً عما كان ينوي عمله غير اني كنت اجيب دائماً اني مهتمة بشوؤن ولدي ولم اكن اساله نقوداً ابداً بل كان هو يقدمها لي وانا كنت آخذها بطبيعة الحال . ان زوجي كان يرغب في الحصول على الطلاق بشمن في الوقت الذي امضي فيه سند الاتفاقية ولكنني لم التفت الى ذلك . عند ذلك رفعت الجلسة للراحة واوعز حضرة القاضي للحامي المدعية ليتخذ التدابير اعلمه يتمكن من التوفيق بين المتخاصمين . ولما عادت المحكمة فالتامت اعلن المستر بركت ان الخصمين لم يتفقا على شيء ودافع بان المدار الحقيقي للعقد كان الجهد المبذول لجعل المدعية سعيدة ولم يذكر بالسند شيء عن السكني معاً بالرغم من ان غايه المدعي عليه الاخيرة كانت استمرار هذه المساكنة وكل ما كان يتوق اليه المدعي عليه هو تأمين سعادة المدعية وولدها وان البيئة لتوجه عليه ليثبت بان مدار العقد كان غير مشروع . وما يؤسف له سيف هذه الحياة ان غرورها يدمم واماً العواطف فتتغير ولكن في الوقت الذي عقدت فيه هذه الاتفاقية لم يكن هناك شيء يمكن للعقل تصوره الا وبعمله المستر نايت لاجل المسز غورمان التي كان مفنونا بها . ثم اضاف المستر بركت قائلاً ان المسز غورمان كانت تود ان ترد اموراً كثيرة وردت في الشهادة الموجهة ضدها ولكي لم ارها نعلقاً بالمقضية فقال القاضي « اني اوافق على وجهة النظر هذه . وقد ادعي الطرف الاخر ادعاءات من هذا النوع والمجاملات سهل ابرادها » فقال المستر بركت : وان تكن العامة سريعة النسيان غير ان ما ورد ذكره يحق المسز غورمان قد ألمها كثيراً . فقال القاضي اخيراً : ان سند الاتفاقية يمنح المسز غورمان وولدها مبلغاً سنوياً قدره ٥٠٠ جنيه مازالت في قيد الحياة ولم يذكر فيه اي شيء يصلح مداراً للعقد كما انه خال من اية مساومة على شيء . وقد تبين ان المدعي عليه كان يحب المدعية محبة عظيمة وان الطرفين كانا يملان انفسهما بالزواج من بعضهما فيما لو وقع طلاقها

وعلى كل فقد كانت المدعية خلية للمدعي عليه واستمرت هذه المصاحبة سنتين . وكان المدعي عليه يأمل ان تظل تلك العلاقة بعد امضائه سند الاتفاقية الذي كانت الغاية منه التكميل باعالة المدعية على وجه ما يختلف عما سبق وكان يعتقد انه امضي ذلك السند لتأمين راحة المدعية كخليفة له ولكي يجعلها راضية عن حالتها او مركزها . وان المدعية قد رضيت بهذا العقد لانه يكفل راحتها

وراحة ولدها مقابر ما كانت تقدمه او ما ستقدمه في المستقبل . وعليه فالمدار الذي يدور عليه العقد لا يقره القانون . لانه غير مشروع . نتيجة فتح المحكمة برد دعوى المدعية مع الحكم عليها بالمصاريف وعند ذلك تنازل وكيل المدعى عليه عن المصاريف

باب القرارات

قرارات فلسطين

نومرو ٩٢٥/٧ : قرار ٢٥/٨٨

المستأنف : جبران واسكندر جدع حيفا

المستأنف عليه : مدير اراضي القدس

الحكم المستأنف : وجاهي صادر من محكمة تملك حيفا - ٢٤ - ١٠ - ٩٢٤ يتضمن الحكم يرد دعوى المدعين المستأنفين المتضمنة طلبها اثبات ملكيتها للارض المدعى بها وتضمينها الرسوم ومصاريف المحاكمة

قرار : المستأنفان يدعيان ملكية الارض المنازع فيها بداعي تصرفها بها مدة طويلة دون ان يكون جاريا قبدها باسميهما وقد دعوا عدداً من الشهود والمحكمة لم تصدق ما اورداه من الشهادات كما وانهما ابرزتا كونترا تواجار منظم في ١ تشرين ثاني سنة ١٢٩٧ وايصالات يركو عن سنوات معدودة المستأنف عليه يدعي ان سند الاجارة يتعلق باراضي اخرى وكذلك ايصالات الوركو . اما من جهة سند الاجارة فاننا نرى وجوب اجراء الكشف مع استماع البيئة ليثبت فيما ان كان بالواقع يتعلق بالاراضي المنازع عليها ام لا ؟

اما ايصالات الوركو فان بعضها حديثة العهد ويجوز ان تكون كما ادعى المستأنف عليه استحصلت بناء على دفع وركو لتقدي هذه الدعوى خصيصاً - اما الايصالات القديمة فانها ليست موضعاً للاعتراض هذا وقبل البت في كونها لا تتعلق بالارض المدعى بها يجب على المحكمة ان تطلب جلب بيئة من ان المستأنفين بالواقع كانوا يملكان املاكاً اخرى قد تكون الايصالات القديمة متعلقة بها .

لذلك وبالنظر لما تقدم من الاسباب تقرر فسخ حكم محكمة الاراضي واعادة الاوراق لها واتهم علناً في ١٥ / ٧ / ٩٢٥

نومرو ٩٢٤/١٠٢ : قرار ٢٥/٨٩

المستأنف : راحيل يعقوب حاي بورلا واسحق يهودا يوف . الوكيل الدكتور اشحيزلنك

المستأنف عليه : ساره زوجة سلومو بيرتس . قدس : الوكيل امون افندي .

الحكم المستأنف : وجاهي صادر من محكمة تملك القدس في ١ تموز سنة ٩٢٤ يتضمن الحكم بصحة البيع الاول المتعقد بين المستأنف عليها والمستأنفة راحيل بخصوص الدار المدعى بها وتصديقه وتسجيل هذه الدار المدعى بها على اسم المدعية وتسليمها لها مثل تسليم امثالها وفسخ البيع الثاني المتعقد بين المدعي عليها راحيل والمستأنف المدعي عليه الذي اسحق وتصحيح قيد الطابو على الصورة الميمنة اعلاه والمستأنف اسحق الخيار بإقامة الدعوى على راحيل بطلب الثمن المدفوع منه في انما حكم

الاجابية وتضمن المستأنفين مصاريف المحاكمة وايرتبن انعاب الحمام

قرار : المستأنف عليها ساره استمرت المدك المتنازع به من المستأنفة راحيل بموجب سند بيع غير مسجل وبثاني يوم البيع كان زوج المستأنف عليها استأجر عين الملك من المستأنفة راحيل عن مدة ٠ اسنوات وقد صرح سند الاجار ان اجرة المدة باجمعها دفعت سلفاً ٠ منذ ذلك الحين والمستأنف عليها وزوجها واضعان اليد على الدار او كانا يقبضان اجرتها ومنفعتيها ٠

كانت المستأنفة بتاريخ ٢٠ حزيران سنة ٩٢٢ افرغت هذه الدار بدائرة الطابو لاسم المستأنف اسحق بطريق البيع ٠ كانت هذه المحكمة قررت بالدعوي التي فيها وقعت المعاملتان قبل الاحتلال ان اسدي يشتري مؤخراً بموجب بيع مسجل له الاولوية على من يشتري قبله بموجب بيع عادي « اي سير مسجل » سواء كان المشتري صاحب القيد كان له علم بالمعاملة الجارية قبل ام لا ؟ لان اعراغ الطابو بحسب القانون العثماني يطل الحق الذي قد يكون لمن اشترى غير منقول ولم يطوئ على اسمه الا اننا نرى ان هذه القاعدة لا تنطبق على دعوي لم يقع فيها التسجيل الا بعد صدور قانون محاكمة الاراضي سنة ١٩٢١ ان الفقرة الاولى من البند السابع من القانون المذكور قد نصت ان المحاكم ستنتظر بعين الاعتبار للحقوق التي تكون بالاملاك من وجهة الانصاف كما من وجهة القانونية ولا تنقيد بالتقواعد الواردة بالقانون العثماني التي تمنع المحاكم من سماع الدعوي التي تستند على سندات البيع العادية غير المسجلة ٠

من الواضح بهذه الدعوى ان المشتري الاول بموجب سند البيع غير المسجل له حق بالملك من حيث الانصاف ولكن اذا كان المشتري مؤخراً والذي تقيد الملك عليه اشترى بدون علم بوجود المعامل السابقة لا يمكن ان يؤثر عليه وجود الحق الانصافي الذي للمشتري الاول ولذلك فان حقوق الطرفين تتوقف على جواب هذا السؤال وهو هل كان للمستأنف اسحق علم وقت ان اشترى بالبيع السابق وقوع المستأنف عليها ٠ او اذا لم يكن له اطلاع فعلى هل كانت هنالك وقائع تجعل مشترياً متعديلاً يتجرى بهذه الصورة كان يكتشف وجود المعاملة الاولى ؟ ان مدة آجار زوج المستأنف عليها لا تنتهي الا لحد سنة ١٩٢٦ وحيت ان المستأنف اسحق لم يتثبت ولا بصورة ان يضع يده على الدار او يقبض اجرتها فافتضى ان يستدل من ذلك انه كان يعلم بوجود الاجار ولكن علمه بوجود الاحرار يمكن ان يثبت بوجود البيع للمستأنف عليها ٠

قد وجد ايضا امر من المحكمة المركزية مؤرخ ٢٢ / ٥ / ٢٢ يقضي بوضع اشارة بدفتر الطابو بمنع اجراء اي معاملة بشأن هذه العقار لمدة ١٥ = يوماً كي تمكن المستأنف عليها من تقديم الدعوى لاثبات حقها ٠

عندما جرى تسجيل الدار باسم اسحق كانت المدة المضروبة اي الخمسة عشر يوماً قد انتهت وانه نكن المستأنف عليها قد اقامت الدعوى ٠ مع ذلك فوجود الملاحظة بدفتر الطابو بناء على ذلك القرار لصالح المستأنف عليها بمنع التصرف بالدار للمدة المضروبة يكون ظاهراً من معايمة الدفتر وعلى هذا الحال فيجعل من يقصد الشراء فعلاً ان يتجرى ٠ نرى ان المستأنف اسحق لا يسد من

عده انه كان عالمًا بكل امر كان يكتشف له لو كان قام بالتحريات اللازمة . وانه نتيجة انتقال عليه الملك مع اطلاعه على وجود البيع للمستأنف عليها اما اطلاقاً فعلياً او استدلالياً .

فعليه يحق للمستأنف عليها ان تسجل الدار باسمها كما لكة بعد دفعها الرسوم القانونية لذلك تقرر رد الاستئناف مع تضمين المستأنفين الرسوم ونفهم ١٥ تموز سنة ٩٢٥

نومرو ١٩ / ٩٢٥ قرار ٢٥ / ٩١

المستأنف = ورثة الخاخام هارون كوهين حيفا

المستأنف عليه = ابراهيم ومحمد ولدي حسين قاسمية ورضوان عبد الله حيفا

الحكم المستأنف = وجاهي صادر من محكمة تلك حيفا = ٩ = ١٢ - ٩٢٤ يتضمن الحكم برد دعوى المستأنف المقامة على المستأنف عليهم بطلب منع معارضتهم له في القطعة المدعى بها وتضمينه الرسوم واجرة المحاماه خمس ليرات .

قرار = ادعى المستأنف عليهم الذين كانوا مدعى عليهم بالدعوى استثناءً ان الدعوى مردودة بمرور الزمن وضبط الدعوى يدل على كونهم جاءوا بهذا الدفع لدى محكمة الاراضي . من دخول المحكمة بأساس الدعوى يستدل انها ردت هذا الدفع الا انه لا يوحى بالضبط قرار بهذا المالك ولا اسباب يمكن استناد مثل هذا القرار اليها .

الامر المستوجب الحل من حيث الاساس هو انه كانت الارض المنازع فيها داخلة او غير داخلة في الحصة المخصصة للمستأنفين بحسب القسمة الواقعة في ١٨ كانون اول سنة ٩١١ ان القوشان المعطى بالارض المقسومة عندئذ بذكر اتون الكلس كنقطة في حدها القلي ، ان احد اعضاء محكمة الاراضي قد توجه للارض والمحكمة مقتنعة ان الاتون الوحيد الموجود الان في الجوار واقع في شمال الارض المنازع عليها فاذا كان هذا هو الحال والاتون الموجود الان هو المذكور في القوشان بفهم ان الارض المفروزة في ١٨ ك ١ / ٩١١ يلزم ان تكون قريبة من الاتون على الجهة الشمالية . الضبط لا يفيد فيما ان كان تحقق من الكشف الواقع على الارض ان هذا هو الواقع ، فاذا سقط دفع مرور الزمن يجب على المحكمة ان تحقق حدود الارض المقسومة وحدود القسمة المخصوص بالمستأنفين على رتبة الارض بحضور الطرفين وتسمع البيّنات المتضمنة ولذلك تقرر نسخ حكم محكمة الاراضي واعادة الاوراق على ان تحمل الرسوم والمصاريف للطرف الذي يظهر غير محق بالنتيجة ولزوم تفهم هذا القرار محلياً في ٢٥ - ٢ - ١٩٢٧

نومرو ٢٦ - ٩٢٥ قرار ٩٨ - ٢٥

المستأنف : منصور ومحمد اولاد احمد الجد من نابلس

المستأنف عليه : مسعود اسعد الطحان من نابلس

الحكم المستأنف : وجاهي صادر من محكمة اراضي نابلس في ١٢ شباط سنة ٩٢٥ يتضمن

الحكم برد دعوى المدعين المستأنفين المقامة ضد المستأنف عليه بخصوص طلبهم الحكم على المستأنف عليه بالاضافة لباقي ورثة والده ومنع معارضتهم بقطعة الارض المدعى بها وتضمينهم الرسوم .

قرار : بالذاكرة والتدقيق تبين ان المتأنفين يستندون بدعواهم على الارث والتصرف مدة طويلة من قبل والدهم . الارض اساسا كانت ملك والده المتأنف عليه .
فالمستأنف عليه يعترف بان المتأنفين زرعوا الارض مدة طويلة . الا انه يدعي ان ذلك وقع بناء على التافيه وانه بحسب هذه الاتفاقية اشترط ان تقسم جاصلات الارض بين المتأنفين والمستأنف عليه .

بحسب الظروف ترى المحكمة ان الاثبات لا يتحتم على المتأنفين الذين يدعون تلقى الملك بطريق الارث ان يتوجب على المستأنف عليه ان يثبت وجود مثل هذه الاتفاقية كما ادعى لذلك تقرر فسخ الحكم واددة الاوراق قراراً وحاهياً اعطي وتفهيه علناً في ٢٩ تموز سنة ٩٢٥ والرسوم تتبع النتيجة .
نومرو ١٨ - ٩٢٥ قرار ١٠٢ - ٩٢٥

المستأنف : عبد الكريم يوسف الشعيان . من جيع خيفا

المستأنف عليه : عبد الحفيظ محمد اليوسف ويوسف احمد اليوسف من خيفا
الحكم المستأنف : وحاهي صادر من محكمة اراضي خيفا في ٩ - ١٢ - ٢٤ يتضمن الحكم برد دعوى المستأنف المقامة على المستأنف عليها بطلب حصة بالارض المنازع بها المينة حدودها وموقعها في ضغط الدعوى لمرور الزمن وتضمينه . صار بف المحاكمة وليرتين اجرة محاماه
قرار : ترى المحكمة اولا - انه لا مرور زمن في هذه القضية لان الطرفين هما من جد واحد وهو ان المدعي عم المدعي عليها فذهاب المحكمة بان هنالك مرور زمان في غير محله لعدم جواز مرور الزمن بين الورثة من هذه الدرجة . ثانيا - ان حكم محكمة التملك مبني على كشف واقع من قبل اعضاء المحكمة . يظهر من الرايور المنظم من قبل العضو الذي اجري الكشف ان الطرفين كانوا موجودين حين الكشف ولكنه لا يظهر انهم كلفوا الجلب شهود لاثبات مدعاهم . يوجد بين المستأنف سليمه توجان لارض التقار الا انه لم يضر تعيين موقع الارض التي يتعلق بها التوجان كما وان المستأنف لم يبين حدود ارض القرش

ان الحد الغربي الذي بينه المستأنف هو ارض التقار . المستأنف عليه يفيد ان ارض التقار واقعة في موقع مختلف اي في الجهة الشمالية من القرية وان ارض القرش واقعة في الجهة الشرقية ولكنه لا يظهر ان هذا الامر تقرر . لذلك تقرر فسخ الحكم واددة الاوراق لاجل تعيين الحدود بعد استماع الشهود على رقبة الارض وفقاً لهذا القرار على ان يصير تبليغ هذا القرار محلياً في ٤ اغسطس سنة ٩٢٥
نومرو ١١٠ - ٢٤ قرار ١٠٣ - ٢٥

المستأنف : محمد خيرى اندي البقاعي : خيفا

المستأنف عليه : الخواجه قسطندي حبيب حوا : عكا
الحكم المستأنف : وحاهي صادر من محكمة غلث خيفا ١٧ - ٧ - ٩٢٤ يتضمن الحكم باعادة فراغ قيراط . ثلث قيراط من ٢٤ قيراطاً باعقارات المبين موقعها وحدودها بقواجين الطابو من نومرو ٢٠٢ الى ٢١٥ الى المستأنف عليه . تضمينه . صار بف المحاكمة . اجرة المحاكمة لان ذلك بيع وفائي لا

بيع قطعي وان الاصلاحية لهذه المحكمة باعطاء القرار بالماية وتسعين ليرة فرنساوي المحوثة عنها
 قرار : لدى التدقيق ترى المحكمة بان المعاملة الجارية هي رهن وليست ببيع . اما من جهة
 قيمة المبلغ المرهون عليه هو بموجب الاتفاقية المقبولة من الطرفين ثلاثون ليرة فرنساوي . اما ما يخص
 بالماية وتسعين ليرة فرنساوي فهي بمثابة شرط جزائي لتأمين تنفيذ العقد وحيث ان المدعي عليه
 المستأنف لم يقم بشروط العقد ولم يخطر المدعي لدفع المبلغ ولاجراء التسجيل باسمه في الوقت المضروب
 وحيث ان المدعي عليه لم يزل بتثبت حتى في المحكمة الاستئنافية بان البيع بات فلذلك ترى المحكمة
 بالاكثريه بلزوم تسجيل العقارات المدعي بها باسم المدعي بعد دفع مبلغ الثلاثين ليرة فرنساوي
 لثبوت تقصير المستأنف عن القيام بشروط العقد وعليه تقرر بالاكثريه تعديل حكم محكمة الاراضي
 على هذه الصورة وتحميل المستأنف الرسوم والمصاريف في ٨-٨-١٣٥٥

خلاصة بعض قرارات الصادرة من محكمة التمييز في الآستانة

في المحيطان والجيران

(القرار في ٢٧ مارت ١٣٢٧ رقم ٢٠)

لما كان مقتضى المادة (١٧٠٧) من المجلة انه اذا احدث شخص بناءً بجانب شخص آخر متصرف بمكة تصرفاً شرعياً فاضربه انما يجب رفع الضرر على صاحب البناء ، وكان الشخص الذي يفتح نافذة من الجهة الذي لا تحق له الاستضاءة منها بعد انه هو الذي جلب الضرر لنفسه فلا يجب الحكم على جاره لملاصق بشيء ما من اجل سد النافذة المذكورة .

(القرار في ١٨ اغسطس ١٣٣٨ رقم ١١٢)

يجب في الدعوى المقدمة من جوار وضع جسر على جدار قائم بين حائطين ان يدقق النظر اولاً في هل ان الضرر المزعوم فيه مشترك ام لا ، حتى اذا تبين انه مشترك ينظر — على ما هو مفصل بمادة ١٧٠٧ من المجلة — في هل ان لكل من الشريكين حق في وضع جسر بقدر نصف تحمل الجدار ام لا ، ام اذا ما ثبت اشتراكهما في الجدار المذكور وتبين انه عائد للمدعي وحده فبالنظر الى ان وضع الجسر على الحائط من قبل المدعي عليه لا يستلزم حق القرار يجب التدقيق في هذه الناحية .

(القرار في ١ تشرين الثاني ١٣٢٧ رقم ١٧٥)

يجب دفع الضرر الذي يخسر من النافذة التي يتحقق انشاء فتحت على محل هو مقر للنساء بان تمنع نظارتها ، لا سيما عطاء القرار بوجوب سدها جبراً .

(القرار في ١٨ شباط ١٣٢٧ رقم ٢٤١)

لما كان على شخص قادر على انشاء جدار في ملكه بحسب مشيئته فلا يمكن ان يعد عمله هذا ضرراً فاحشاً بخرد انه قطع نظارة نافذة الاخر او منع عنه الشمس او ما شابه ذلك .
لهذا لا يجب هدم الجدار الذي بنى على هذه الصورة ما لم ينشأ عنه ضرر فاحش على نافذة جاره القديمة بأن يكون قد سد تلك النافذة الى درجة حدث منها ظلمة لا يمكن معها قراءة خط الكتابة

(القرار في ١ مائس ١٣٢٩ رقم ٤٧)

اذا تحقق ان المبنى المقامة من اجل تعمير حائط بين دارين اشتراك كل من الطرفين لذلك الجدار يدقق النظر في اول الامر فيما اذا كانت العروة المبنى فيها القسم الذي يقتضي هدمه من الجدار قائماً ام غير قائم للقسم — اي انه اذا قسمت عروة الجدار طولاً هل يمكن انشاء جدار في كل قسم من الاقسام التي تخرج نصيب كل واحد من الطرفين بتحمل حملته ، حتى اذا تبين ان العروة قابلة للقسم لا يجبر المدعي على التعمير بالاشتراك لانه يستطيع انشاء حائط

خاص به في القسم الذي يخرج بنصيه .

(القرار في ٨ حزيران ١٣٢٩ رقم ٦٢)

إذا ادعى احدى ان الحائط القائم بين داره وبين دار جاره هو ملكه لوحدة وان جاره هدم ذلك الحائط وطلب منع مداخلته وتضمينه الضرر ، وقال المدعى عليه عند المرافعة انه تصالح مع المدعي على ان يكون الحائط المذكور مشتركاً بينهما ، يجب التدقيق بهذه المدافعة واتخاذ قرار بشأن الصلح الواقع هل هو موافق لقانون ام لا . واذا كان انشاء العقار المسبب للصلح واعادته الى حالته السابقة يتضمن معنى الاجبار يقتضي النظر الى حالة الحائط السابقة وحالته بعد الهدم حتى اذا وجد تفاوت بين القيمتين وكان الحائط مشتركاً بالتناصفة وجب تضمين المدعى عليه التفاوت المذكور .

(القرار في ٧ كانون الاول ١٣٣٠ رقم ١٥٥)

يقضي ان يصرح في الاعلام بأية صورة وطريقة يجب منع نظارة النافذة المحدثه عن مقر النسوان وفقاً للاحكام الواردة في المادة (١٢٠٢) من المجلة . اما اعطاء القرار بمنع النظارة الحادثة بدون ان يصرح بطريقة المنع فلا يكون صواباً .

في الختم

(القرار في ٢ مايس ٣٣١ من ٦٢٨٢ عن الجريدة العدلية)

إذا انكر المدعي عليه فعل الختم يجب تكليف المدعي لاثبات الفعل المذكور ، لان مجرد اقرار المدعي عليه بالختم لا يستلزم تلقيه كاعتراف منه بالدين المدرج في السند ، بل يشترط — كما جاء في المادة (١٦٠٧) من المجلة — ان يكون المدين هو الذي ختم السند ليكون معمولاً به . وبعد ذلك يعطى الحكم بحسب ما يتبين .

في الخرج

(القرار في ٢٧ ايلول ١٣٢٦ من ١٠٥٤ عن الجريدة العدلية)

ان الدعاوي التي تقضي الاحكام القانونية بتأجيل خرجها على ان يستوفي عند الاجراء يجب حين تمييز الاعلام المتعلقة بها ان يؤجل خرج تصديق سندات الكفالة ايضاً .

(القرار في ٧ حزيران ١٣٢٦ من ٧٠١ عن الجريدة العدلية)

إذا طلب استئناف او تمييز دعاوي القباضة التي ترى في مجالس النواحي او محاكم الاقضية البدائية تكون تابعة للخرج والرسوم .

(القرار في ٥ حزيران ١٣٢٥ من ٢٠٣ عن الجريدة العدلية)

ان المساعدة الاخيرة الخاصة بالاعلام الحاوية لمبالغ هي لحد الخمسة قرش وبالمدين الذين يتحقق فقرهم ليست شاملة لربع الخرج .

(القرار في ٩ تشرين الثاني ١٣٢٥ ص ٢٧٩ عن الجريدة العدلية)
 لا يجب في دعاء ي ادارة حصر الدخان (الريجي) استيفاء ربح الخرج عنها بوجه السلف ،
 بل عندما يحكم بالدعوى يؤخذ الخرج ثم تجري معاملته ببلغ الاعلام ويسلم للادارة المذكورة .
 (القرار في ٢٧ ايلول ١٣٢٦ ص ١٣٩٤ عن الجريدة العدلية)
 لا كان يؤخذ رسم مقطوع قدره مائة قرش عن الاعلام الحاوي لقرار رد الدعوى ، فاذا
 كانت لدراهم التي تطلب اعادتها زيادة عن المائة قرش تجب اعادتها .

في الخصومة

(القرار في ١٤ اغسطس ١٣٢٦ ص ١٠٤٦ عن الجريدة العدلية)
 (وفي ٢٤ مارت ١٣٣٨ رقم ١٨)
 اذا اقيمت الدعوى على اهل القرية جميعهم يجب لاجل توجه الخصومة ان يدقق فيما اذا كانوا
 قوما محصورين ام لا .

(القرار في ١٥ مارت ١٣٢٧ رقم ١٠)
 اذا وكل شخص شخصاً آخر ليشترى عقاراً باسم شخص ثالث فاشترى الوكيل العقار باسم نفسه
 لا يكون للشخص الثالث المذكور حق في الخصومة مع الوكيل .
 (القرار في ٣ نيسان ١٣٢٧ رقم ٢٤)
 لا تتوجه خصومة المدعي على المدعي عليه ببذل السفتجة التي سحبها عليه هذا الاخير باسم
 شخص آخر في مقابل ما للشخص المذكور من المال في ذمته .

(القرار في ٢ نيسان ١٣٢٧ رقم ٣٨)
 اذا قال المدعي عليه عند المرافعة انه استأجر الاراضي المدعى بها من اشخاص كثيرين وثبت
 ذلك يقتضي اعطاء القرار اما بعد توجه خصومة المدعي على المدعي عليه واما بدعوة المؤجرين للحضور
 في المرافعة توفيقاً للمسائل الخمسة اى للمادة (١٦٣٧) من المحلة
 (القرار في ٢٠ نيسان ١٣٢٧ رقم ٥٨)

اذا كان مصرحاً في الشرح المسطر على ظهر سند الدين بان اسم الدائن المدرج في متنه مستعار
 ، ان مبلغ انقرض قد استقرض من شخص آخر ، يعود حق الخصومة في هذه الدعوى للمقر له
 الاول ، ولا يسوح قبول خصومة وكيل المقر له الثاني والحكم له بنتيجة المرافعة بالمبلغ المدعى به .
 (القرار في ٢١ ماي ١٣٢٧ رقم ٨٤)

يشترط في توجه الخصومة من المدعي على القابض الفضولي من اجل قبضه فظولاً ان يكون
 المدعي قد اجاز القبض الواقع حاله وجود المقبوض في يد القابض . وبمعنى ذلك لا تتوجه خصومة
 المدعي على القابض فضولاً ، بل بالنظر الى ان له الحق بالادعاء على الذي ادعى وبالاسترداد رجوعاً
 يجب ادخال القابض بغير حق في المرافعة اثناء رؤية هذه الدعوى .

(القرار في ٢١ مائس ١٣٢٧ رقم ٨٤)

إذا اقتضي إعطاء القرار برد دعوى المدعي من جهة عدم توجه الخصومة يجب الاكتفاء بقرار رد الدعوى ، والا فإعطاء القرار من جهة بعدم توجه الخصومة ومن جهة أخرى بأن المدعى محق في دعواه — غير جائز .

(القرار في ١ ايلول ١٣٢٧ رقم ١٤٣)

إن إصرافاً على الدعوى . المطالبة بحقوق الخزينة الثابتة من جهة التزام الاشارة عند للمأموري ووكلاء الخزينة المذكورة التي لها صفة الدائن بسبب عقد الالتزام ، ولا يمكن للمأموري الديون العامة ان يكونوا خصاماً للملتزمين في امثال هذه الدعاوي .

(القرار في ٢ حزيران ١٣٢٨ رقم ٦٨)

لما لم يصح نفويض الاراضي المزروعة لاهل قرية ببيتهم العامة فاذا لم تكن الاراضي المنازع فيها قد نفوضت لاهل القرية افرادياً لا تتوجه الخصومة بشأنها على اهل القرية جميعاً كأنها من الدعاوي العائدة للمنافع العامة .

(القرار في ٢ تموز ١٣٢٨ رقم ٨٤)

إذا قال المدعى عليه في الدعوى المقامة بشأن تحصيل ثمن المبيع انه لم يشتري المدعى به من المدعي بل اشتراه من شخص آخر ، وانه قد ادى بدله ، يجب — اثناء المرافعة التي تجري مؤخرآ بعياب المدعي عليه لعدم حضوره — تكليف المدعي لاثبات كون المدعي عليه قد ودان الخصومة بذلك تتوجه عليه ، او اثبات كونه شريك مع الشخص الذي قبل انه بائع وان له (اي للمدعي) حق الخصومة ، واذا لم يمكن اثبات ما ذكر يقتضي حسم هذه الجهة باليمين امام اعطاء القرار بتحصيل المدعى به — بدون تكليف اليمين — معلقاً على يمين المدعي عليه لظهور عجز المدعي عن اثبات مدعاه — فغير حيز .

(القرار في ١٨ تموز ١٣٢٨ رقم ٩٢)

إذا كان الاستدعاء الذي هو مبدأ لدعوى عائدة للعامة عائد لشخص معين لا تجوز رؤية تلك الدعوى بالاستدعاء المذكور . اي ان الدعوى العائدة للعموم لا ترى باستدعاء شخصي

(القرار في ٢٠ تموز ١٣٢٨ رقم ١٠٠)

بعد ان يتبين ان المدعي عليه قد افرغ لاخر عن الاراضي المنازع فيها وثبت ببينة وضع اليد ان ذلك الآخر هو ذو اليد لا يمكن بقتضى المادة (١٦٣٥) من المجلة ان يكون المفرغ المذكور خصماً للغير بشأنها . لذلك يجب ان ترد الدعوى التي اقيمت عليه بتلك الاراضي من قبل الغير .

(القرار في ٦ تشرين الاول ١٣٢٨ رقم ١٠٧)

يجب التدقيق فيما اذا كان الشخص الذي قيل انه توسط بين الطرفين بعقد البيع قد اجري العقد مضافاً للمشتري او لنفسه ، حتى اذا تبين انه اجراء بالاخذة الى المشتري كان لهذا الاخير حق الخصومة مع البائع ، وبمكس ذلك تكون الخصومة عائدة للذي توسط لذلك يقتضي اعطاء القرار بحسب النتيجة التي تظهر بعد التدقيق بهذا الشأن .

(القرار في ٢١ تشرين الاول ١٣٢٨ رقم ١٧٣)

ان اتخذ قرار بعدم توجه الخصومة على المدعى عليه يجب الاكتفاء باعطاء القرار برد دعوى مدعي القامة على المدعي عليه على ان يكون المدعي المذكور مختاراً في اقامه الدعوى بمواجهة خصم قانوني . ولا يجوز اعطاء القرار بمنع المداخلة لان هذا القرار لا يمكن اتخاذه الا بمواجهة خصم قانوني .

(القرار في ٣ تشرين الثاني ١٣٢٧ رقم ١٧٨)

لا يجوز الادعاء بعين مال على من لم يكن واضعاً يده عليه .

(القرار في ١٣ تشرين الثاني ١٣٢٨ رقم ١٨١)

اذا اقام المرسل اليه الدعوى على ادارة السكة الحديدية من اجل ضياع مال تسلم اليها ، يجب التدقيق في هل ان المرسل اليه مالك لذلك المال ام هو وكيل من قبل المرسل باستلامه ، حتى اذا تبين انه مالك لذلك المذكور لامشاحة في صحة خصومته . اما اذا لم يكن مالكا له يجب رد الدعوى لعدم وجود حق له في احصومة بتقضى المادة (١٦٣٠) من المجلة .

(القرار في ٢١ تشرين الثاني ١٣٢٨ رقم ١٨٥)

ذا قال المدعي عليه عند المرافعة ان العرصة المدعى بها عائدة لابنه الذي هو تحت ولايته ووجد الدليل على ذلك لا يجب التحقيق عن من ذلك الابن حتى اذا كان قد اتم الخامسة عشرة لا تبقى لايه ولاية عليه فتد دعوى المدعى على ان يبقى له حق الادعاء على الابن .

(القرار في ٥ كانون الثاني ١٣٢٨ رقم ٢١١)

اذا اقيمت دعوى على زوج متوفية بدين عليها ، فبالنظر الى ان حصة الزوج من التركة عبارة عن النصف عند عدم وجود اولاد والزوج عند وجودهم وعلى كلا التقريرين لا يستحق انهام التركة يجب التحقيق عن مقدار ارثه والحكم عليه بما يخرج بنصيبه على ان يودي من التركة وفقاً للمادة (١٦٤٢) من المجلة ، اما الحكم عليه بجميع الدين فغير جائز .

(القرار في ٢ شباط ١٣٢٨ رقم ٢٢٧)

ما كان النكول عن اليمين بحكم الاقرار يجب عند اصدار الحكم بالدعوى المقامة على احد الورثة معلقاً على نكوله من اليمين . كما ان ذلك الحكم لا يثبت حصة الارثية من الدين وفقاً للمادة (١٦٤٢) من المجلة .

(اقرار في ٩ كانون الثاني ١٣٢٨ رقم ٢١٦)

ان اقامت امرأة دعوى على زوجها بدين عليه يجب التحقيق عما اذا كان لها وصاية على اولئك لايتام ام لا ، حتى ان لم يكن لها وصاية يعطى القرار بان لا حق لها بالدعوى .

(القرار في ٢٩ نيسان ١٣٢٩ رقم ٣٤)

من المعلوم ان المستأجر لا يكون خصم قانونياً تجاه المستأجر الاخر ولكن اذا غصب المأجور من المستأجر فبالنظر الى ان له الحق — بتقضى حكم المادة (١٦٢٧) من المجلة — في استرداده من يد العاصب يمكنه اذا اغتصب احدهم منه الدار التي استأجرها هو واستلمها ان يدعي برفع اليد

الخاصة فضولاً وتسليم الدار اليه لان اليد الخاصة تكون آتخذ غاصبة لمنافعه التي يملكها امتناعاً .

القرار في ٦ حزيران سنة ١٣٢٩ رقم ٦١

يجب على - ي الدار ان يدعي بتسليمها اليه على البائع . اما الم - المقيم - داخلها فلا يتوجه عليه خصومة المشتري . لان يده يد امتناعاً

(القرار في ١٥ تموز ١٣٢٩ رقم ٨٨)

اذا قال المدعي عليه انه قد وقع السند المبرز اثناء المرافعة بالوكالة عن ابيه وتبين ان التوقيع المذكور جرى وكالة . فبالنظر الى ان هذه الدعوى انما يمكن اقامتها على الموكل وانه لا تصح الخصومة بين الشخص الذي اقر بالكتابة وكالة . بين المقر له الدائن يجب رد الدعوى المقامة على صاحب التوقيع بالوكالة .

(القرار في ١٧ اغسطس ١٣٢٩ رقم ٧٢)

لاجل توجه الخصومة في الدعوى التي تقام بطلب اجرة الارض (اجارة زمين) عن الخا وتبين الوقف يجب ان يسأل المدعي عن الحجة الشرعية التي تتضمن توليته .

(القرار في ١٩ تشرين الثاني ١٣٢٩ رقم ١٢٦)

لا يسوع لمن ارتهن عقاراً من آخر ان يطلب اجرة ذلك العقار من المستأجر لان المورث لا يملك منافع الدعوى بسبب عقد الرهن فلا حق له بالخصومة مع المستأجر .

(القرار في ٢٠ تشرين الثاني ١٣٢٩ رقم ١٢٨)

اذا ضبط مأمور الرسومات فولا اخضر لعدم وجود تذكرة بعشره وتلف بهذا الالب يجب ان تكون الدعوى من قبل صاحبه موجهة على ادارة الرسومات . لان معاملة المأمور ليست شخصية بل مضافة الى الادارة المذكورة بحسب الوظيفة فحق خصومة المدعي اذن يتوجه عليها .

(القرار في ١٦ مارس ١٣٢٩ رقم ٥١)

بعد ان العيت ادارة (الرسوم الستة) اصبحت الخزينة هي المختصة في الدعوى التي تقام على تلك الرسوم ولها ، اما ادارة الديون العامة فلا تكون خصماً في الدعوى العائدة لرسوم المدكورة لجرد ان المعاملة انتقلت اليها .

(القرار في ١٩ نيسان ١٣٣٠ رقم ٢٩)

لما كان مصرحاً في المادة السابعة من قانون التصرف بالاموال غير المنقولة انه يحق للمتصرف بالاراضي الاميربة ان يستعمل ترابها فيصنع منه طيناً فخاراً وأجراً « قرميد » وان يبيع احجارها للغر واعطى بذلك له حق التصرف بتراب اراضيهِ تصرف الملاك فاذا تجاوز احد على الاراضي المذكورة بان حفرها ونقل ترابها الى محل آخر كان حق الخصومة في الدعوى التي تقام من اجل ذلك عائداً للمتصرف بتلك الاراضي وليس لمأمور التمليك حق الدعوى والخصومة في هذا الشأن

(القرار في ٨ نيسان ١٣٣٠ رقم ٢٢)

اقيمت دعوى باسم الآلاي يجب التدقيق فيما اذا كانت خصومة الاشخاص المدعين

نتوجه على المدعى عليه ام لا ، وابطاح السبب .

(القرار في ٥ تموز ١٣٣٠ رقم ٦٦)

اذا جرى انتاء رؤية لدعوى المقامة بمنع المداخلة الواقعة من قبل ادارة التملك ادفتر خافتي ا على بعض اقسام الاراضي — فراع قسم من تلك الاراضي لبعض الاشخاص يجب استماع الدعوى واحراء التفتيقات المقتضية بحضور اولئك الاشخاص والحكم بحسب الحالة التي لتبين .
 ولما كان تدن ايدي دمه لاتمام لا يلزم عنه تدل الخصومة فان اعطاء القرار يرد دعوى المدعي على ان يكون مختاراً .
 دة لدعوى على ذوي اليد بالاراضي المنازع فيها لا يكون صحيحاً .

(القرار في ١٨ ايلول ١٣٣٠ رقم ٩٤)

ان دعوى الدين الذي يكون قد اقر به الوكيل بالشراء من جهة الثمن انما تصح اقامتها على المال كله ، لانه يجب رد الدعوى التي اقيمت على الوكيل المذكور المقرر بالكتابة بحسب وكالته لعدم وجود ادني حق بالخصومة بينه وبين المقرر له الدائن .

(القرار في ١٢ شباط ١٣٣٠ رقم ٢٠١)

لما كانت حقة عقد لاجرة انتقل بوفاة المستأجر الى التركة فان كل واحد من الورثة — وان لم يكن واضعاً ايدي على المحور — يكون خصماً للمدعي في دعوى تخلية العقار المأجور باعتبار انه (اي ذلك الوارث) ممثل للتركة .

(القرار في ٤ اغستوس ١٣٣٢ رقم ٧١)

من المعلوم ان لادارة الديون العامة الحق في اقامة الدعوى على الملتزمين بالدعاوي المتعلقة بدلات الترامات اعمار التي احياها امر جبايتها للادارة المذكورة . فعليه ليس من الصواب اعطاء القرار بعدم توجه الخصومة .

قرارات محكمة استئناف الجناح

في الجمهورية اللبنانية

قرار ٦٤٠ — ان التضمينات المنتسبة عن الجناية او الجنحة او القباضة هي من الحقوق الشخصية وحيث يشترط في الحقوق الشخصية التي تقام دعواها في المحاكم الجزائية ان يكون الضرر قد حصل مباشرة على المجني عليه فالضرر الواقع على سواء يوجب ان تقام به دعوى حقوقية على حدة .
لدى التدقيق والمذاكرة حيث ان محكمة بداية قضاء المتن بعلامه المؤرخ في ١٧ ت ٢ سنة ١٩٢٤ قد حكمت في دعوى خلاصتها ان سيارة خاصة يوسف ابي حمد وسواقها جبران امين اشقر قد صدمت سيارة خاصة اسعد يوسف الخوري بسبب جرح احدهم كادها اولفا كره وتعطيلاً في السيارة وحيث ان محكمة البداية قد احييت اليها الدعوى من النيابة العامة للمجازاة بمقتضى المادتين ١٨٣، ٢٥٩ من قانون الجزاء .

وحيث ان المحكمة قد حكمت بحبس السواق جبران اسبوعاً بمقتضى المادة ١٨٣ من قانون الجزاء وتضمن يوسف ابي حمد ٣٥ ليرة سورية الى اسعد صاحب السيارة بدل التعطيل في سيارته ولم تسند حكمها على يوسف الى مادة قانونية .

وحيث ان المادة ٢٥٩ من قانون الجزاء التي طلب المدعي العمومي في البداية للمجازاة بموجبها لا تنطبق على حالة هذه الدعوى لانها موضوعة على من يلحق باختياره ضرراً باموال آخر المنقولة .
وحيث ان المادة ال ١ من قانون اصول المحاكمات الجزائية تصرح بان التضمينات المنتسبة عن الجناية او الجنحة او القباضة هي من الحقوق الشخصية .

وحيث يشترط في الحقوق الشخصية التي تقام دعواها في المحاكم الجزائية ان يكون الضرر قد حصل من عمل بعد القانون جريمة وان تكون نتيجة هذا العمل مباشرة اي من الجاني بحق المجني عليه لتكون تحت دعوى اصلية بحق عام ودعوى فرعية عنها بحق شخصي .
وحيث كانت دعوى الحق العام الاصلية في محكمة البداية هي التسبب لجرح اولفا وقد حكم لها بمجازاة السواق جبران بالحبس كما تقدم .

وحيث كانت الحقوق الشخصية التي حكم بها لاسعد الخوري على يوسف ابي حمد ليست متولدة عن الجرم الاصلي المتو به وذلك الجرم الاصلي اي التسبب بالجرح لا يولد حقاً شخصيه تتبعه في المحاكمة الجزائية الا لمن تضرر منه فقط وهي المرأة التي جرحت فالضرر الواقع على سواها لن يتبع دعواها في المحاكم الجزائية اذا لم يكن متولداً عن فعل يعد جرماً في نظر القانون

وحيث كانت دعوى التضمينات المحكوم بها على يوسف ابي حمد هي حقوقية محضة بالنظر الى الاسباب الآتفة البيان

لهذه الاسباب تقرر بالاكثرية فسخ الحكم البدائي لعدم صلاحية محكمة بداية الجزاء في قضاء

المثل لساع دعوى التضييعات التي حكمت بها على يوسف ابي حمد لانها من خصائص المالك الحقيقية وقد اوجبت على المحكوم عليه الرسوم القانونية حكماً وجاهياً قابل التمييز .

١٩ تموز سنة ١٩٢٦

قرار رقم ٦٤٦

رد استدعاء استئنافي لعدم الصلاحية لانت الاعلاء المستأنف لم يذكر فيه مسألة الاعتراض على الصلاحية .

لدى استئناف والمذاكرة حيث ان محكمة بداية قضاء كسروان بقرارها الصادر بتاريخ ١٧ تموز سنة ١٩٢٥ بدعوى الكاتبة بين المدعى الشخصي يوسف فرسيس الوادي وقنوعة زوجة فرنسيس ضد المعارضة على حكم عياني صادر عليها بتاريخ اول ايار سنة ١٩٢٤ بقضية سرقة شبابك قد قررت بتدان المحكمة كون هذه الدعوى هي بصورتها المبسوطة من الدعاوي الجزائية العائد النظر فيها للمحكمة المذكورة بصفتها الجزائية

وحيث ان قنوعة قد استدعت استئناف هذا القرار بزعم ان الدعوى الحقيقية لانها من قبيل العصب لا صلاحية محكمة البداية بالنظر فيها بالصورة الجزائية .

وحيث كان القرار المستأنف لا يتعلق بالصلاحية وليس الا وصفاً لصورة الفعل المنسوب الى مستدعية الاستئناف وهو غير قابل الاستئناف بمقتضى القرار عدد ٣٠٥٥

لهذه الاسباب تقرر بالاتفاق رد استدعاء استئناف قنوعة وإيجاب الرسم عليها قراراً عيانياً في ٢١ تموز سنة ١٩٢٦

قرار رقم ٦٦٥ - يتعلق بالاحتيال وشروطه لدى التدقيق والمذاكرة حيث ان جرم الاحتيال يستوجب وجود العناصر الآتية :

- ١ - استعمال وسائل لاجل اذغال شخص ولاجل اقناعه بوجود ما هو وهمي من مقدرة او ضمان
- ٢ - تسليم المذخور دراهم او اتياء منقولة او تعهدات على نفسه .
- ٣ - حصول الغاية بان يكون الفاعل اخذ احتيالا بواسطة تلك الوسائل كل او بعض مال الغير
- ٤ - نية الفاعل في الاحتيال .

وحيث ان الجرم المنسوب الى الظنين هو انه اخذ من المدعية الشخصية اساورها وباعها وتصرف ببيعها باستعمال الحيلة وهي وعده اياها بالتزوج بها

وحيث ان محكمة البداية في حكمها المستدعي استئنافه من قبل المدعية الشخصية قد حكمت ببراءة الياس المذكور مكتفية بالقول بانه لم يثبت بانه قد اخذ حلي المذكورة

وحيث ان الدعوى بعد الاستئناف تُنظر امام محكمة الاستئناف قتراها وتقدر دقائقها مجدداً على مقتضى القانون .

وحيث ان من اجمال شهادات الشهود لم يتبين ان الاحتيال الذي اسند الى الظنين قد استجمع عناصره المينة آفاً وان وعده المدعية بالتزوج بها ثم متناها عن ذلك غير كاف لعدم حيلة مع عدم تحقق بقية عناصر الاحتيال

قرار رقم ٦٨٧

لدى التدقيق، المذاكرة

لهذا الأسباب

فہ ۱۰ آب حنہ ۱۹۲۱

قوار ورق ٦٨٨

للتعطيل لم ينتج عنه تأثير ما

لدى التدقيق والمذاكرة:

وحدث تبين من تقرير بشاره المذكور في المحكمة انه كان في جملة عملة الترامواي الذين
اعتصموا بمضربين عن العمل تبين من ورقة الضبط المنظمة بحجة انه كان يوزع نشرات باب

لجنة تنظيم نقابات العمل قررت دعوة عمال البلاد الى الاعتصاب العام تأييداً لمطالب رفاقهم
عمال الترامواي

• حيث كانت حركته بازعة الى الاعتصاب العام لم تؤثر شيئاً وادعاه حركته بالاشتراك مع
رفاقه بقية عمال شركة ترامواي فقد وجدت منطبقه على حكم المادة ٩ من قانون
تعطيل الاشغال •

• والاستناد الى هذه المادة قرر حكم بالاتفاق بحبس بشاره المذكور اسمه ٢٠ سنة بـ ٢٥ غرامة
شتملاً ذنباً يستوفي مقابلها من لروش الدولة حسب آراء المحكمين وادعاه امتنع عن طاعة
بستبدال الحبس بقتضى المادة ٣٧ من قانون الجزاء حكماً ٢٠ شهراً بابل التمييز
وحيث كان المحكوم عليه قد قضى مدة حبسه في محل احلاء سبيله الا لم يكن موافقاً
بداع آخر •

في ١٠ آب سنة ١٩٢٦

قوار رقم ٦٨٩

بدرق بالاحراج • ان التعليلات المعطاة من احكام بهذا الحصة من

لا يمكن اعتبارها كقانون يقتضي العمل بموجبه

بدرق بالاحراج المذكورة طالع الاعلام الصادر من محكمة بداية شمالي لبنان بتاريخ ٣١ ك
سنة ١٩٢٤ خلاصته انه قد اسند الى كاضم بك ان قطع اشجاراً من الحراج الاميري بـ
التيه صنع وح قبل ان يستحصل حصة من جريته هذه تطبق بموجب المادة ٢٥٤ المعدلة بقرار
الحاكم ٢٧٢٠ المعطوفة بمائة ٤ من القرار ١٧٢٠ وبناء على ضبط منظم صرف المدعي عليه
• بالاستدعاء ان الدتين المذكورتين حكمت محكمة البداية بتغريم المدعي عليه مائة ٤
حزباً بقتضى مادة ٢٥٤ منه • خمس عشرة ايرة مائة ٤ حزباً ايضاً بقتضى المادة ٤
المذكورة من احد عشر الف وحمائه كيلو فحم وهو المقدار الذي ثبت ان اربعة الخشب الذي
قطعه • فتألف الخشب عليه فتقرر فيه استئنافه في الشكل

• ويتكرر دعوى قد يحرمها جميع ضرائها لدى محكمة الاستئناف هذه

• حيث كانت محكمة بداية قد اعطت في تطبيقها حكم بموجب المادة المذكورة لان المادة
٢٥٤ من قانون احزاب لا محل لادعاء وجود عقوبة معينة في قانون الاحراج ووضح في الحكم
سنة ١٣٨٥

• راجع ان القرار عدد ٧٧١ المؤرخ في ٢٤ ايار سنة ١٩٢١ هو كتاب من حاكم سنار الكبير الى
منصرف بـ ٤٥٠ ك • دى قرار محكمة التمييز العليا المؤرخ في ٣٠ كانون الاخر سنة ١٩٢٦
عدا ان ليس له قوة قانونية • فانه لم يرد في جريدة رسمية لا يمكن اعتباره
• واجب التنفيذ •

• حيث تبين • وقيمة قضية هي ان اسرى من تاريخ ٣ كانون الاخر سنة ١٩٢٤ •
لمديرية ناجية الضحية بان كاضم بك المستأنف مشتغل بالمطعم في اخرج فاجرى المدير التحقيق

تصديق قرار جنائي

في ٢٢ تشرين الاول ١٩٠٧ رفع للحكمة التمييز السورية بلاغ من المدعي العام واعلام الحكم الصادر . جاء في ٢٥ ايار سنة ١٩٢٧ من محكمة الجناية في حلب مع مانقرع عنه من الاوراق ليدقق تمييزاً بناء على استدعاء مقدم في مدة القانونية من المدعي العام الاستثنائي فيها وبعد قراءة الاوراق الواردة دققي في اساس الدعوى فوجد الاعلام يتضمن اعتبار انهم محمد ابن ابراهيم السيد عيسى ائبلا مذكوراً المقتولة امينة بنت بدر الدين السيد عيسى ابنة عمه واخنة من الرضاعة في المحاكمات . الحكم بحسنه ستة شهور وفقاً للمادة ١٧٤ - بدلالة المادة ١٨٠ - مع مراعاة احكام المادة ١٩٠ - من قانون الجزاء اعتباراً من تاريخ توقيفه الواقع في ٢٤ رمضان سنة ١٣٤٥ على ان تحسب له المدة التي كان توقيفاً من ٢١ صفر ١٣٤٥ حتى ١١ جمادى الآخرة ١٣٤٥ . اخلاء سبيله لا كونه مدة عقوبته . موقوفاً وتضمنه مصارف المحاكمة .

خلاصة اعتراضات مدعي التمييز ان القاتل ابن عم المقتولة فهو ليس من محارمها ولا يهجمه امرها فلا يعد معذوراً على ان لها اخوين يتوليان ذلك فيها اقرب الهامنه وان القاتل لم يكن في حالة الرضا . في الفرائض واعتبار الماخور فرائضاً لا يصح البلاغ يتضمن تصديق الحكم وفقه الاصول والقانون لانه ثبت بالشهادات ان المقتولة اخت المميز عليه من لرضاع فهي من محارمه . والمقرة الآخرة للمادة ١٨٨ من قانون الجزاء صريحة بان من رأى احدى محارمه مع شخص آخر على فراش غير مشروع وقتلها فهو معذور والمحل العمومي باجمعه . قد قتل فيه . ان هو الا كذلك

لدى التحقيق . المذاكرة بمقتضى ذلك اتخذ القرار الآتي

ان تمييز المدعي العام المحلي مبني على الاسباب الآتية

(١) ان القاتل ابن عم المقتولة فهو ليس من محارمها ولا يهجمه امرها فلا يعد معذوراً في قتالها . ان ادعاء القاتل اخوة المقتولة من الرضاعة لا مرة له لانه لم يذكره اثنا التحقيقات الاستنطافية ولان المقتولة قالت انها لا تعرفه فكانت في أهلها متعجبة

(٢) ان للمقتولة اخوين ، احمد الذي زعم القاتل انه غائب غيبة منقطعة وعبد القادر الذي زعم صغيراً ، فان صح ان الاول مجهول الإقامة ، فان الثاني في سن الحادية والعشرين فهو ليس صغيراً ، ولذا لا يكون للقاتل تولي قتلها لوجود الاقرب منه اليها

(٣) ان ادعاء القاتل ان أخوي المقتولة لم يكنا يعلمان ابن عمي ولو علموا لما ابقيا عليهما مردود ذلك بانه مضى على شرودها الى البقاء اكثر من خمس سنوات مما يدل على ان أخويها يعلمان امرها ويحس وجودها فاني لاين الع ذلك من تلقاء نفسه

(٤) ان الفصل لم يكن في حالة الرضا او في الفرائض واعتبار الماخور فرائضاً لا يصح

فاما الاول فاز السب المين في الحكم المحيز في عبد القائل معذوراً هو اثبت من كونه ابن
 عم المقتولة واخاها من رضاعة . - التعبير في الملاءمات انويه ملاحظ فيه حل الجاني ، يعني حين ذ
 ان حكم المحرمية ليس ، احداً عند كل قوم . من الاواء اوضح لاجلهم قانون الجزاء كما رعد
 ذكر القائل ان المقتولة اخته من الرضاعة لا ينيبها في نفس الامر ، يحتمل انه ظن ان لا امر القراة
 غير النسبية لا يجعله معذوراً ، كذلك قول المقتولة انها لا تعرفه لادلالة فيه على نفي كونها رضاعته
 وكم من رضيعين تنوسي امرهما حتى وقع بينهما زواج ، ثم علما بعد ذلك فافترقا . وما ذلك بالباد
 واما الثاني فان القائل بكرهه بنينا على ان القائل قام شيء واحب للاقرب فالاقرب . لا ية انتقم به
 اكتفد به الاخوة على العمومه في باب الارث . - وكثير في ذ . في القراة في باب النفقة . - انما صدر عنه
 الفعل لمكان العيرة . الحجة التي اثارته على اهلاك من حقت به ، نفي امرته عار الخد العالي .
 واما الثالث فانه فضلا عن انه لا يتحقق ترتيب بين الاقارب في هذا الامر كما مر فمضي مدة طه به على
 سلوك المقتولة طريق امحاء لا دليلا فيه على رضا اخويها . لانها مسدلة اسمها من آمنه الى وحيدة
 ولانها ليست كل هذه المدة في المحل العمومي كما علم من جواب . اثره الشرطه من انها قيد في
 البغايا في ٦ نيسان سنة ١٩٢٦ والقتل وقع في ٢٩ . ٣٠ آب سنة ٢٦ لان غيبة اخيها لا يبر
 غيبة منقطعة ربما كانت الى حمات بعيدة او لكون قصي على انه فراراً من تعبه . هارما .
 واما الرابع فان القائل قد وقع في محل لا يراد فيه الا لثنا في فرائش لم يعد الا لثنا ، فوق ذلك
 فالمقتولة نفسها . نكته شيئاً مما كان من قبولها اياه للفتحاء . قبض فو ادتها اجرة العهر ، خلوتهم به
 وايضاً الباب ، واستنقائها على فرائش الدعارة . وفرائش الزنا اعم من ان يكون لغير القريب ، وله
 نفسه ، بل كونه له نفسه ، امتد دعوة لثورة نخوته . عبرته التي لا يقي معها مجال الى تصور ما معه
 عن التار لشرفه ، رلة العار عن حقيقة عرضه . فيما تفصيل المار المذكور . حدثت الاسباب التمييزية
 لاشي منها . ارد على الحكم الجامع للاسباب المدخلة الموافقة للاصول وللقانون كجاء في الملاحظ
 فاجعت الآراء . بيده حمادي الاولى سنة ١٣٢٦ في ٩ تشرين الثاني سنة ١٩٠٧
 تصديقه . . الخ .

(دائرة الحقوق)

قوار رقم ٣٢

لا يمكن اتخاذ ادارة كاتب المدل بمحول برونتو بتاريخ معين دليلا على تاريخ المعجز اذا لم يكن معينا فيها .

سبب اجراء البروتستو

الهيئة الحاكمة: شركة البروتستو في بيروت أبو صوان بك

المستشاران: السيد بونبول ولاجي بك - الوحيد

لدى التدقيق

بتاريخ ١٨ شباط سنة ١٩٢٤ استدعت الشركة التجارية لمرافعة باسمه لاد صاهم بسوا...
تتميز الحكم الصادر من محكمة استئناف الحقوق و اجارة في برت المبلغ به ١٠ من الشهر المذكور
فاستدعاها مقبول شكلاً .

حدث بتاريخ ١٣ تموز سنة ١٣٣٠ حكمت محكمة التجارة في بيروت بشعار افلاس طانيوس
عازار حدثت يوم ٢٢ بار من السنة ذاتها تاريخا لمرجه عن ادمع بموجب حكم لا حق مؤرخ
في ٣٠ تموز سنة ١٣٣٢ عادت محكمة تجارة بيروت فقررت اعتبار العجز من تاريخ ١٨ نيسان
سنة ١٣٣٨ بناء على طلب السيد نيمان حبش واستناداً على افادة كاتب عدل بيروت
معه نهائه بحسب برونتو على طانيوس عازار ولده بذلك التاريخ ومحكمة الاستئناف صدقت حكم
محكمة البداية باعتبارها ان افادة كاتب مدل بيروت كافية تماماً لاثبات عجز طانيوس عازار عن الدفع
من يوم البروتستو

عن السبب المدعى

وهو مخالف للمواد ١٤٨ و ١٥٣ من قانون التجارة

حيث انه من المقرر قانوناً ان تقدير الصفه بقاء به الافعال التي استتبها او فسرها قضاء الاساس
بالملم الحق المطلق يعود لمحكمة التمييز وهي التي يمكنها تصحيح الخطأ القانوني الذي يمكن ان
يكون قد سلك بالتقدير المذكور

حيث في الواقع ان محكمة البداية ومحكمة الاستئناف قد افادت على افادة كاتب عدل بيروت
بشأن البروتستو المستحجب بتاريخ ١٨ نيسان سنة ١٣٣٨ على طانيوس عازار ولده لتجديد تاريخ
مبدأ المعجز عن الدفع

وحيث ان السند المسحوب عليه البروتستو لا يبرز والاضاء الواقعة عليه لم تطبق لم يثبت
اذا كان البروتستو سبب لعدم الدفع او لعدم القول واذا كانت توجب عليه اجراء معاملات
اخرى تنجم عنها حكم ما

وحيث في هذه الحالة لا يمكن اتخاذ افادة كاتب عدل بيروت دليلاً على حالة المعجز فبناء عليه
مقتضى المادة ١٤٨ من القانون لا يمكن تأويله لم يثبت قانوناً ان طانيوس عازار كان عاجزاً فيه
عن الدفع عند خالفوا نص المواد المذكورة اسلاه

فلهذه الاسباب

تقرر بالاتفاق نقض الحكم المميز واعادة القضية امام المحكمة ذاتها لاجراء المقتضى القانوني
واجاب الخروج الخ
١١ ك ٢ سنة ٩٢٧

قرار رقم ٣٧ سنة ٩٢٧

ان دعوى رفع او قطع اغصان شجرة مدلاة من ملك
على ملك اخر ليست من صلاحية المحاكم الصلحية
الهيئة السابقة
لدى التدقيق

بتاريخ ٢٩ نيسان سنة ٩٢٥ استدعى حسن علي حسر تمييز الحكم المؤرخ في ٢٢ من
الشهر المذكور الصادر من حاكم صلح جزين القاضي بالزام ابريط بقطع اغصان التين المدلاة
على ارض شاكر ابوزيد وفقاً للمادة ١٩٦ من المجلة فتمييزه مقبول شكلاً
على السبب المستند لمخالفة قواعد الصلاحية
حيث ان الطلب المستند للمادة ١١٩٦ من المجلة خارج عن صلاحية حاكم الصلح المميز في المادة
٣ من قانون حكام الصلح

وحيث ان لصلاحية الحاكم في ردئية الدعوى الحاضرة
لهذه الاسباب

تقرر باجماع الرأي نقض الحكم المميز واعادة القضية امام محكمة البداية

١١ ك ٢ سنة ٩٢٧

قرار رقم ٣٩ سنة ٩٢٧

ان الاقرار الغير رسمي لا يمكن اثباته بالبيانات الشخصية
الهيئة السابقة
لدى التدقيق

بتاريخ ١٦ نيسان سنة ٩٢٥ استدعى الياس حنا رفاه تمييز الحكم الوجاهي المؤرخ في ١٤
من الشهر المذكور والصادر من حاكم صلح الكورة والقاضي بالزامهم ان يدفعوا الى الشيخ عبد
المعروف مبلغ ٢٨١٧ غرشاً تركياً ذهباً ثلث شرائق وقومسيون مشتري شرائق فاستدعاهم
مقبول شكلاً

عن السبب المدلى به مخالفه المادة ٦٩ من اصول المحاكمات الحقوقية
حيث ان شهادات الشهود الذين استمعوا تتعلق بكشف حساب مقبول من الطرفين وحيث
لاساس ان هذه الشهادات خاصة باقرار غير رسمي لا يمكن اثباته بالبيانات الشخصية
فلهذه الاسباب

تقرر بالاتفاق نقض الحكم المميز واعادة القضية امام الحاكم ذاته لاجراء المقتضى القانوني

١١ ك ٢ سنة ٩٢٧

طلب رد القاضى منى قدم تعلق به حق القاضى فلا يملك الطالب التنازل عنه

قرار

بجلسة المحكمة العليا الشرعية المنعقدة علناً في يوم الاثنين ١٤ يناير سنة ١٩٢٤ و ١٩ جمادى الثانية سنة ١٢٤٢ لدينا نحن محمد مصطفى المراقى رئيسها ولدى حضرات أصحاب الفضيلة الشيخ احمد العطار نائبها والشيخ محمد عبد الرحمن عيد المحلاوى والشيخ موسى على النواهى والشيخ سيد الشناوى أعضائها وبحضور كاتب الجلسة عبد الحميد رشوان أفندى (صدر ماياتى) فى قضية الاستئناف نمرة ٤٨ سنة ١٩٢٢-١٩٢٤ (المرفوعة) من عيسوى أفندى احمد الشريف (على) صاحبى الفضيلة الشيخ على هانى نائب محكمة مصر الابتدائية الشرعية والشيخ عباس الجبل من قضائها فى الحكم الصادر من محكمة مصر الابتدائية الشرعية فى القضية نمرة ٦٧١ سنة ١٩٢٢-١٩٢٢ برفض طلب المستأنف رد المستأنف عليهما عن نظر قضية الاستئناف نمرة ٦٥٠ سنة ١٩٢٢-١٩٢٢ وتغريمه عشرين جنيهاً

الوقائع

رفعت نرجس بنت احمد شكرى دعوى بمحكمة مصر الشرعية على زوجها عيسوى أفندى الشريف تطالبه بالانفاق عليها ، وهذه القضية ضمت الى قضية أخرى رفعها الزوج يطلب الزوجة محل طاعته ، وقد قضت المحكمة المذكورة برفض دعوى النفقة فاستأنفت الزوجة هذا الحكم أمام دائرة الاستئناف بالمحكمة المذكورة ، فرفع عيسوى أفندى الشريف القضية نمرة ١٦٧ سنة ١٩٢٢-١٩٢٢ طلب فيها رد فضيلتى المستأنف عليهما عن نظر قضية الاستئناف زاعماً أن بينه وبين فضيلة الاول خصومات رسمية قدمه وحديثه وقد سبق له أن رده عن الحكم فى قضايا سابقة ومن شأن ذلك أن يؤثر فى نفسه فلا يجعله صالحاً للحكم فى قضيته ، وكذلك الحال بشأن المستأنف عليه الثانى . وقد صمم حضرات المستأنف عليهما على نظر القضية المطلوب ردها عنها لان أسباب الرد غير صحيحة . وبعد ذلك قدم المستأنف لمحكمة الرد طلباً تنازل فيه عن السير فى قضية الرد قائلاً ان الخصومة بينه وبين زوجته زالت بطلاقها على البراءة وقد نقل المستأنف عليه الاول رئيساً لمحكمة المنصورة وأصبح لا يملك الحكم فى قضايا بدائرة مصر . وقد حكمت محكمة مصر الشرعية بتاريخ ٢ يناير سنة ١٩٢٤ برفض طلب الرد لأن الطالب لم يقدم سبباً صحيحاً وحكمت عليه بعشرين جنيهاً غرامة . متأنف عيسوى أفندى احمد الشريف هذا الحكم لدى المحكمة العليا وقد تضمنت عريضة

استأنفه أن أسباب الرد صحيحة شرعا وقانونا فما كان للمحكمة أن تحكم برفضه، هذا مع أن الخصومة قد زالت بين المستأنف والسبب نرجس ولذلك قد تنازل عن طلب الرد وأصبح لا محل لطلب رد قضاة عن قضاة انتهت الخصومة فيها. وبعد التنازل لاحق للمحكمة في السير في الطلب لأن المدعى لا يجبر على السير في دعواه، وإن الحكم بالغرامة سببه التحامل ضد المستأنف ورغبة القضاة في إقفال باب الرد وحرمان الناس من حق أوجبهم لهم القانون، وطلب إلغاء القرار المستأنف

الحكمة

حيث إن الاستئناف قدم في الميعاد فهو مقبول شكلا،
وحيث إن خصومة القاضي بطلب رده عن الحكم وإن كانت حقا للشخص الذي يطلب الرد، له أن يتمسك به وله أن يسكت عنه، لأن ذلك خاص بما قبل طلب الرد ولكنه بعد تقديم طلب الرد توجد حقوق أخرى غير حق الطالب ومنها حق القاضي فيما نسب إليه ووصمه بعد إصراره على نظر القضية،
وحيث إن التنازل عن طلب الرد لا يمكن أن يؤثر على هذه الحقوق، فضلا عن أن التنازل في هذه القضية كان بعد تمام جميع الإجراءات وبعد نقل أحد القضاة من دائرة المحكمة وبعد زوال الخصومات التي كانت بين الطالب وبين خصمه، وذلك يدل على أنه لم يتنازل إلا لأنه لم يرفأئدة تعود عليه من الاستمرار في طلب الرد،
وحيث أنه تبين من هذا أن السير في قضية الرد والفصل فيها مع التنازل وقع صحيحا،
وحيث إن الحكم المستأنف صحيح لصحة أسبابه، غير أن المحكمة ترى رافة بالمستأنف تعديل الحكم بالغرامة،
لذلك قررنا تأييد الحكم المستأنف بالنسبة لرفض طلب الرد وتعديله بالنسبة للحكم بالغرامة بجعلها خمسة جنيهات بدلا من عشرين جنيها.

حكم

فرض الحاكم للنفقة غير حكمه باستمرار أخذها، وتسليطه لا يمنع من رد الحقوق إلى أربابها عند ما يظهر أن المسلط غير محق في أخذ ما سلط عليه
بالجلسة الجزئية المنعقدة علنا بمحكمة طنطا الجزئية الشرعية في يوم الأربعاء ٢ رمضان سنة ١٣٢٩ (مايو سنة ١٩٢١) برياستنا نحن عباس الجمل قاضيها وبحضور احمد عبدالفتاح أفندي كاتب الجلسة (صدر الحكم الآتي) في القضية الجزئية نمرة ١٦٤ سنة ١٩٢٠ - ١٩٢١ (المرفوعة) من محمد لطفي سليمان ضابط بمدرسة الناصرية بمصر (ضد) منيره حسن جمعة من طنطا باسمة دلا مبلغ ٢٢٥٠٠ قرشاصاغنا

الوقائع

حضر وكيل المدعى وحضرت المدعى عليها وأخوها وادعى وكيل المدعى ان موكله كان زواجا للمدعى عليها ثم طلقها باثنا في ٦ نوفمبر سنة ١٩١٤-١٧ الحجة سنة ١٣٣٢ وفرضت نفقة العدة عليه من هذه المحكمة ونفذت الحكم بالحجز على مرتبه بوزارة المعارف واستولت على المقرر لها حتى ١٦ ذى القعدة سنة ١٣٣٨ وقد حكمه عليها في ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٢٠ في القضية نمرة ١٧٤ من قضايا محكمة طنطا الابتدائية الشرعية بانقضاء عدتها منه في ١٦ ذى الحجة سنة ١٣٢٧ وكان مما استولت عليه بعد هذا التاريخ الذي استند اليه حكم انقضاء العدة مبلغ خمسة وخمسين ومئتين وألفي قرش صاغ وكان ذلك منها بغير حق وطلب الحكم لموكله عليها برد المبلغ المذكور. وبسؤال المدعى عليها عن هذه الدعوى دفعت الدعوى بلسان الحاضر معها بعدم سماعها لعدم سريان القانون نمرة ٢٥ سنة ١٩٢٠ على الحوادث القديمة وقد استولت على ما استولت عليه في ظل القانون القديم، وتقرر ضم هذا الدفع للموضوع. وطلب منها الجواب عن موضوع الدعوى فأنكرت استيلاءها على المبلغ المذكور واعترفت بالاستيلاء على بعضه وطلبت رفض الدعوى بالنسبة لعدم صحة الاسباب التي بنيت عليها، وقد كان وكيل المدعى قد قدم شهادة رسمية من وزارة المعارف العمومية مؤرخة ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٠ دلت على ان المدعى عليها تسلمت من مراتب المدعى اثنين وستين وثمانمائة مليم وعشرين جنهما في المدة من ١٧ ذي الحجة سنة ١٣٣٧ الموافق ١٢ سبتمبر سنة ١٩١٩ لغاية اغسطس سنة ١٩٢٠ وقدم صورة الحكم الرسمية في القضية الاستثنائية نمرة ١٧٤ القاضي بانقضاء عدتها بالنسبة للنفقة في ١٦ ذي الحجة سنة ١٣٣٧ ومكن وكيلها ومكنت هي من الطعن فيها فلم يبد مطعمنا واصر اخوها على انكار مضمون الشهادة من غير ان يطعن فيها، واعترفت بصور الفرض وصحى الطلاق.

الحكمة

بما ان المدعى عليها دفعت الدعوى قبل الجواب بعدم سماعها وهي مسحومة شرعا وفانونا فيجب رفض ما دفع به، وبما انها انكرت اخذ جميع المال المطلوب رده وقد ثبت اخذها له بشهادة وزارة المعارف الرسمية التي لم يطعن عليها، وبما انه ثبت من الاطلاع على صورة حكم محكمة الاستئناف بطنطا انه قضى عليها بانقضاء عدتها واستند الحكم بذلك الى ١٦ ذي الحجة سنة ١٣٣٧ ولا خلاف في انها لا تستحق نفقة من

تاريخ انقضاء عدتها ولكن الخلاف في رد ما تكون قد اخذته بعد هذا التاريخ ، فقال وكيلها ويقول غيره انها ما اخذت ذلك الا بتسليط من الحاكم وانها كانت تأخذه بحق ، ونحن نقول ان فرض الحاكم للنفقة غير حكمه باستمرار اخذها بدليل ان ذلك عرضة للزاع عند طرده اي سبب يقضي بمنع الاستمرار ، على ان تسليط الحاكم لا يمنع من رد الحقوق الي اربابها عند ما يظهر انه المسلط غير محق في اخذ ما سلط عليه ، وقد نص الاثمة في مذهب ابي حنيفة على ان المعتدة اذا اخذت نفقة بعد انقضاء عدتها وجب رده الي من اخذت منه مادام قد تبين انها استولت عليها وهي اجبية منه حقيقة ، وهذه غير مسألة تعجيل نفقة العدة التي اشتهرت على الناس هنا ، والفرق بين المسائلين ان مسألة التعجيل كانت المرأة زوجة او معتدة وقبضت وهي كذلك فلا رد لشبهة الصلة اما هنا لا شبهة لاجنبيتها حين القبض ، وهكذا نص ابن عابدين في باب نفقة المطلقة بقوله (فلا اقرت ان عدتها انقضت منذ كذا ، انها تكون حراما لرجع عليها بما اخذت بعد انقضائها كما لا يخفى) ، اما القول بان هذه من الحوادث السابقة على صدور القانون فلا يقضي به فيها فلا يلتفت اليه لان المادة الثالثة من القانون غرة ٢٥ سنة ٩٢٠ سرت على الحوادث السابقة بنص المادة ١٢ من هذا قانون ، وهذا سائر محكمة الاستئناف ن يقضي بانقضاء عدة المدعي عليها في زمان مضى . بهذا الاستناد اظهرت بحكم شرعي انها لا تستحق نفقة من تاريخ لا قضاء ، والحكم الشرعي هو الذي يصل به الآن في موضوعنا هذا لا حكم القانون ، وحكم الشرع نافذ في الحوادث قديما وحديثا مادام القاضي لم يجمع من الحكم به .

وبما انه تبين من هذا كله ان المدعي عليها غير محقة فيما تبنت اخذها له فيجب عليها رده .
وبما ان وكيل المدعي طلب الحكم لموكله برد اكثر ما استولت عليه بشهادة وزارة المعارف وهو محاب الى طلبه هذا .

فلهذا

حكنا محمد لطفي سليمان على منيره حسن جمعه هذه برد خمسمائة وخمسين مليما واثنين وعشرين جنبها مصرية مبلغ ما استولت عليه بعد انقضاء عدتها وقررنا رفض ما دفعت به حضوريا



السوءال ولاقتراح

وضعنا هذا الباب وغرضنا الاول ان يكون واسطة لتبادل الاراء بين علماء الحقوق فيتناقشوا ويتناظروا ويدلى كل برأيه فيما نطرحه على القراء من الاسئلة القانونية على ان لكل مشترك ان يسأل ان شاء وله ان يناقش اذا اراد وهنا نطلب الى المتناظرين ان يجهلوا غرضهم في المناظرة اظهار الحقائق وان يجتنبوا الاختصار ما استطاعوا

جاءتنا الاسئلة الآتية من احد تلامذة مدرسة الحقوق في القدس وهي الاسئلة التي مثلها في العام الماضي لتلامذة الصف الثاني في تلامذة المدرسة مع عدة اسئلة اخرى في الشريعة الاسلامية مثلها التلامذة في سنة ٩٢٥ ونظر الكونها اسئلة هامة اردنا ان نعرضها على قراء الحقوق وعلماء الشرع القانون للاجابة عليها.

اسئلة المجلة

س ١ — عمرو مدين لشخص وهذا الشخص له عند عمرو امانة فكفل زيد عمرو على الدين واحدة الامانة . وكانت الكفالة بدون علم ذلك الشخص فهل زيد اضحى مسئولاً بهذه الكفالة ؟ وما هي حالة زيد عندما يرجع على عمرو لاستيفاء ما دفعه له ذلك الشخص

س ٢ — في حالة ما وهب زيد اشياء كثيرة لاولاده الصغار والكبار وبعض اصدقائه الغير قريبين اليه سلم البعض منهم ولم يسلم الآخرون . والذين استلموا منه الموهوب بعضهم اخرجوه عن ملكه وبعضهم غيره وبعضهم حفظه على ما هو عليه . لسبب آخر رجع زيد عن جميع هبته وامتنع عن تسليم الاشياء التي لم يسلمها وباشر باسترداد ما سلمه فما هو الحكم في الاحوال المذكورة .

س ٣ — زيد وعمرو شريكان بدار وارض مفتوحة شركة ملك ثم سافر زيد هل يقدر عمرو ان يستفيد من حصته وحصة شريكه الغائب بالدار وباي شرط وكيف يستفيد من زراعة الارض مقابل حصته .

س ٤ — ما هي الاشياء التي يجوز رهنها بحسب احكام المجلة والتي لا يجوز رهنها وهل توجد اصول قانونية خلاف المجلة توسع احكام المجلة بهذا الخصوص وما تأثيرها على احكام المجلة .

س ٥ — زيد رهن مجوهراته الى عمرو تأميناً لدين عليه بلا فائدة فعندما سافر عمرو وضع المال المرهون للتخفيف باحد البنوك باجرة مقابلة ثم رهن زيد حبيبه التي تأميناً لدين عليه

البنت بفائدة قانونية واستأجر البنت محزنًا للصوب ووضع حارسًا عليها فلما اراد زيد فك الرهن امتنع عمرو والبنت من اعادة المال المرهون حتى يدفع لها ما صرفه على حفظ المال واجرة المحل فما هو الحكم في هذه الحالة .

س ٦ - زيد يطلب من عمرو ثمن بضاعة باعها اياه . فيرفض عمرو الدفع بسبب الاكراه الواقع على عقد البيع . ثم يطلب ايضا من عمرو بدل ما انفق له وعمرو يمتنع ايضا عن التأدية بسبب الاكراه الواقع عليه من قبل شخص آخر . هل يوجد فرق بين الحالتين اولا وما هي النقاط القانونية التي يجب على عمرو اثباتها لوقوع الاكراه في الحالتين

س ٧ - زيد باع حصته في دار ملك قائمة على ارض وقف توجد دار ملك قائمة على ارض ملك ايضا ملاصقة للدار المباعة من الشريك مع زيد بالدار المباعة واجار الملاصق بطمان الشفعة في المبيع فما الحكم بذلك

س ٨ - زيد وعمرو قسايتهما الديون المطلوبة لمورثهما . فحضر زيد القسم الذي قبل به ولكن عمرا لم يحصل شيئاً مما اصابه من الدين . فقام يطالب زيدا بحصته من الديون التي حصلها فما الحكم في ذلك

س ٩ - زيد سكن مدة سنة في دار مشتركة مع عمرو . بعد انتهاء السنة طلب عمرو المأبأة الزمنية فمن اي وقت تبدي المأبأة وهل يوجد فرق فيما اذا كان عمرو غائبا عن البلد في تلك السنة او لا

اسئلة قانون الجزاء

(١) لزيد بذمة عمرو مائة جنيه مصري بموجب سند بمضي من قبل عمرو وحيث ان زيدا اضاع هذا السند كتب سندا غيره وقلد امضاء عمرو فها هو حكم زيد

(٢) زيد لطعم عثمان على ظهره وكان عثمان واقفاً على جسر فاضاع عثمان موازينه ووجد خطونين خطامهما من اثر اللطمة وقع في الماء وغرق . فما هو حكم زيد في هذه الحالة

(٣) زيد اعار عثمان كتابا ولكن عثمان لم يرده الى زيد مديون ضياع هذا الكتاب وبعد مدة جاء زيد الى بيت عثمان فوجد الكتاب المذكور فاخذه حفية فما هو حكم زيد في هذه الحالة .

(١) حاول الطبيب اجراء عملية اجهاض لامرأة حاملا وفي أثناء محاولته هذه منع من اجراء هذه العملية لاسباب خارجة عن ارادته فها هو حكم هذا الطبيب

(٢) زيد نوصل لاختد مبلغ مائة جنيه مصري من عمرو مقبعا اياه كذبا باستعمال هذا المبلغ لغرض خيري فما هو حكم زيد

(٣) زيد عدد عثمان بقتله بالبارودة التي كان يحملها بيده او يعطيه دراهم ولكن ثبت لدى المحاكم ان زيدا لم يقصد بتهديده هذا قتل عثمان حقيقة اذا لم يعطه هذه الدراهم بدليل معرفة زيد ان البارودة التي يحملها خالية من الرصاص

(٣) ارسل زيد كتاباً الى عمرو . يطلب منه ان يعطيه مبلغاً من المال وارسل مع حامل الكتاب باردة فاصداً بذلك الاشارة اليه انه ان تمتع عن اعطائه المبلغ المطلوب فانه يقتله ببارودة مثل البارودة التي ارسلها اليه فما حكم زيد في كلتا الحالتين .

(٤) زيد سرق من زوجته ثم افترقا بعد الطلاق فهل يجوز اجراء التعقيبات ضد زيد بعد الطلاق على هذه السرفة .

(٥) زيد سرق مالا لعمرو وفي اثناء فراره تعقبه عمرو ولكن زيداً ضربه وفر بالمال المسروق فما هو نوع هذه السرقة .

(٦) اتفق زيد مع عمرو على ان يضعا نيشاناً فوق طربوش عثمان وان يصيب النيشان المذكور برصاصة واحدة على ان يدفع عمرو لزيد ولعثمان المذكورين مبلغاً من المال اذا هو اصاب النيشان فاطلق زيد الرصاص فاصاب بها رأس عثمان فوقع قتيلاً .

اسئلة الشريعة الاسلامية

لسنة ١٩٢٥ في مدرسة الحقوق

(١) ما هي الحضانة وشرائطها ومن هو الاحق بالحضانة .

(٢) بماذا يتصرف الوصي اذا كانت التركة خالية من المدين والوصية والورثة كلهم صغار .

(٣) اذا مات رجل عن زوجة . بنت واخت لابوين . أخ لاب فممن اي عدد تصح مسائلهم

الارثية وكم يصيب كل وارث منهم .

مات عن اخ شقيق . اخ لاب واخ لام وبنت ابن وزوجة فكم يصيب كل وارث .

مات عن بنت . بنت ابن وعم وعممة وزوجة واه وام اب

(٤) ما هي العدة وسببها ومتى تحجب وما انواعها واين تعتمد معتدة الطلاق : الموت .

(٥) ما هو الرضاع والمقدار المحرم وما يحل للرجل ان يتزوج من الرضاع .

(٦) ما يجوز للاب المحمود السيرة والمستور فعله في اموال الصغار وما حكم اعماله اذا كان

فاصد الرأي سبي التدبير .

(٧) ما هي الامور التي ينصب القاضي وصياً لاجلها .

(٨) اذا بلغ الصغير رشده هل يسلمه الوصي امواله وهل يضمن الوصي بتسليم اليتيم ماله اذا

ظهر رشده قبل بلوغه .

(٩) كم ادوار الصغار وما هي .

فهرست

العدد الثاني من السنة الرابعة

الموضوعات الحقوقية

صحيفة

- ١١١ مشروع قانون يمنع الوقف الاهلي وحل الموجود منه للاستاذين احمد افند رمزي ويوسف بك الجندي
- ١٢٨ المرأة في الجرائم
- ١٢٩ ازالة عار عدم شرعية البنوة (تعريب الحقوق)
- الشرطة
- ١٣١ المحرم الضعيف القوي العقلية (لمعلم)
- ١٣٦ المحرم ، الجريمة (ك)
- ١٤١ المحرم والقانون
- ١٤٧ فكتور هوجو يرافع عن والده
- للكامل صموئيل مسيحه الفيوم مصر
- للمحامي الفاضل تادرس ميخائيل تادرس
- الاخلاق والاجتماع

١٥٥ تولستوي — ٢ —

موضوعات شتى

- ١٥٧ اللغة العربية في دواوين الحكومة (٦) ، الاستاذ اسكندر الخوري البيهجي
- ١٦١ عود على بدء
- ١٦٢ نبرته زوجة قاتلة (تعريب الحقوق)
- ١٧٠ صدى العرام

باب القرارات

- ١٧٥ قرارات فلسطين
- ١٨٠ قرارات صادرة من محكمة التمييز في الاستانة
- ١٨٧ قرارات لبنان وسورية
- ١٩٧ قرارات صادرة من المحكمة الشرعية العليا في مصر
- باب السؤال والالفة اح

- ٢٠١ اسئلة من المجلة
- ٢٠٢ اسئلة من قانون الجزاء
- ٢٠٣ اسئلة من الاحوال الشخصية الاسلامية

المخابرات الادارية والتحريرية

- باسم -

سعيد

مدير ادارة المجلة

مساعد رئيس التحرير

فوزي الدجاني

رقم التفتوت ٢٨٢

صندوق البريد ٦٦

يافا - فلسطين

الاشتراك

عن سنة في جميع الجهات جنبيه فلسطيني او ما يعادله من الفروش السورية

والمصرية وخمس عشرة روبية

يخصم الربع لتلامذة المدارس وكتاب المحاكم وموري التحقيق من افراد

البوليس (بدرجة شاويش فما دون) ويدفع الاشتراك سلفا

طرق ارسال البدل

البدل يرسل باسم مدير ادارة المجلة اما حوالة على احد المصارف واما

ضمن تحرير مؤمن عليه (ورقا نقديا من العملة الفلسطينية او السورية

او المصرية او الانكليزية او روبيات)

الاعلانات: يتفق عليها مع مدير الادارة

المخابرات الادارية والتحريرية

- باسم -

الحلواني
سعيد

مدير ادارة المجلة

مساعد رئيس التحرير

فوزي الدجاني

رقم التلغراف ٢٨٢

صندوق البريد ٦٦

بافا - فلسطين

الاشتراك

عن سنة في جميع الجهات جنيه فلسطيني او ما يعادله من الغروش السورية
والمصرية وخمس عشرة روية

يخصم الربع لتلامذة المدارس وكتاب الحاكم دماً موري التحقيق من افراد
البوليس (بدرجة شايش فما دون) ويدفع الاشتراك سلفاً

طرق ارسال البدل

البدل يرسل باسم مدير ادارة المجلة اما حوالة على احد المصارف واما
ضمن تحرير مؤمن عليه (ورقاً نقدياً من العملة الفلسطينية او السورية
او المصرية او الانكليزية او رويات)

الاعلانات: يتفق عليها مع مدير الادارة

